الموسم الثاني
للانصات المركزي

مؤسسة ستراتفور: شرق أوسط متقلب وخارطة للمخاطر المحتملة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/07/27
No. : 7821

جهود وطنية

من أجل حل المشكلات بين الاقليم وبغداد وتجاوز الخلافات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- محادثات رئيس الاتحاد الوطني في بغداد:
- الاتحاد الوطني قوة مسؤولة امام حياة ومعيشة شعب كوردستان
- محادثات العاصمة..ضمان الحقوق الدستورية وخدمة شعبنا من أولويات مهامنا
- الاتحاد الوطني مع انتخابات نزيهة وتوحيد متوازن للبيشمركة
- الاتحاد الوطني مهنئا حركة التغيير: نحتاج الى إحياء روح النضال والعمل المشترك
- قوباد طالباني: تربطنا أهداف مشتركة أكثر بكثير من نقاط الخلاف
- مؤسسة الانتخابات واليونامي: اجراء الانتخابات عبر آلية مقبولة
- الحزب الديمقراطي يهدد مستقبل الكرد في كركوك والمناطق المتنازع عليها
- عقاب حزبي للصحفي شيروان شيرواني عن طريق المحكمة
- أربيل تعاني الامرين .. ندرة المياه في الصيف والفيضانات في الشتاء
- رئيس الجمهورية: العراق سيشهد قريبا حملة إعمار وبناء وتنفيذ برنامج الحكومة
- رئيس الجمهورية:أهمية نقل الصورة الحقيقية والواقعية عن أوضاع العراق
- رئيس الجمهورية :ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات الأردنية
- رسالة خطية من الرئيس الصيني الى الرئيس العراقي
- رسالة خطية ودعوة من الرئيس الأذربيجاني الى الرئيس العراقي
-

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- بيان ومخرجات المؤتمر الكردستاني الدولي في لوزان
- مؤتمر مئوية لوزان يدعو الى نبذ الخلافات وتنفيذ المادة 140
- النهضة المجهضة.. من سيفر 1920 إلى لوزان 1923

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- حسن فحص: العراق والعودة إلى الفيدرالية
- الاتحاد الاوروبي والعراق

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين : تركيا في مئوية «لوزان»

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: الوحدة الكردية ضرورية لتحقيق أهدافنا في هذه المرحلة

مرصد العلاقات الامريكية الصينية

- الباحث صدقي عابدين: كيسنجر في بكين.. التوقيت والدلالات

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- شرق أوسط متقلب..خارطة لمخاطر محتملة تهدد المصالحات القائمة
- الباحث نبيل فهمي: الشـــرق الأوســـط المحـــير

العدد: 7821... 27-07-2023

marsaddaily.com

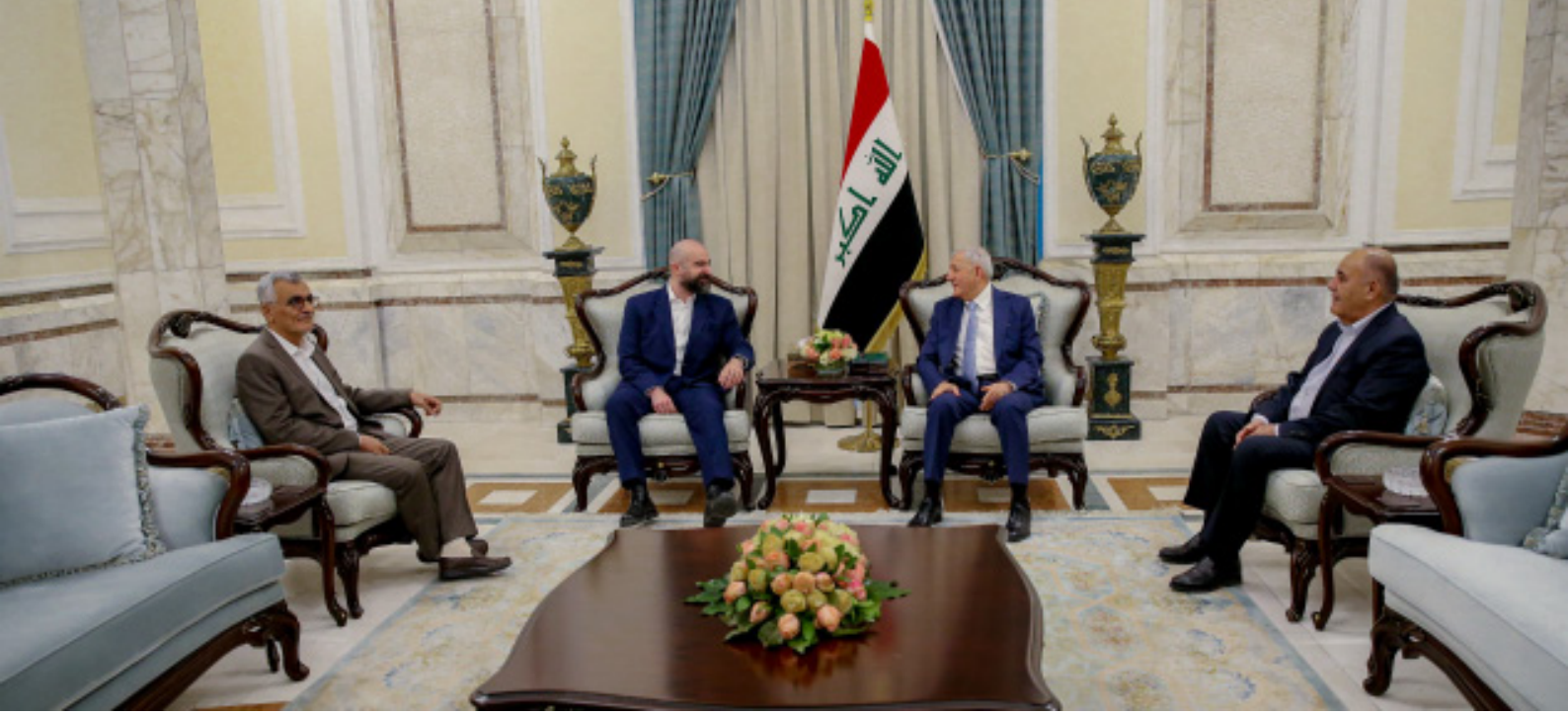

الاتحاد الوطني قوة مسؤولة امام حياة ومعيشة شعب كوردستان

سنواصل جهودنا من أجل الحصول على حقوقنا الدستورية و القانونية

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأربعاء ٢٦ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الدكتور عبداللطيف جمال رشيد رئيس الجمهورية. وجرى خلال اللقاء، الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي، مناقشة آخر الأحداث والمستجدات السياسية، كما تم التاكيد على مواصلة الجهود الوطنية من أجل حل المشكلات بين الاقليم وبغداد وتجاوز الخلافات.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى جهود الاتحاد الوطني، قائلاً: ان الاتحاد الوطني قوة مسؤولة امام حياة ومعيشة شعب كوردستان، لذلك فإننا سنواصل جهودنا من أجل الحصول على حقوقنا القانونية والدستورية ولانريد الخلط بين معيشة شعبنا والصراعات السياسية.

و اعلن المكتب الاعلامي لفخامة رئيس الجمهورية في بيان صحفي ان فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، استقبل الأربعاء ٢٦ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل جلال طالباني والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع العامة في البلاد، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتم التأكيد على ضرورة حل المسائل العالقة وفقا للدستور والقانون وعبّر الحوار الجاد والبنّاء بين الأطراف السياسية، وتعزيز الجهود الرامية إلى الإسراع في إقرار قانون النفط والغاز، كما تم الحديث عن الجهود التي تواصلها رئاسة الجمهورية من أجل اتمام المستلزمات التشريعية ذات الصلة بتنفيذ المادة(١٤٠) من الدستور.

وتم التأكيد أيضا على دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها وبما يوفر الخدمات الضرورية للمواطنين ويؤمن الحياة الكريمة لأبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناتهم وانتماءاتهم.

كما جرت مناقشة الاستعدادات لإجراء انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات برلمان إقليم كردستان وضرورة تقديم الدعم والإسناد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في هذا الشأن وبما يضمن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تلبي رغبة العراقيين في اختيار ممثليهم.

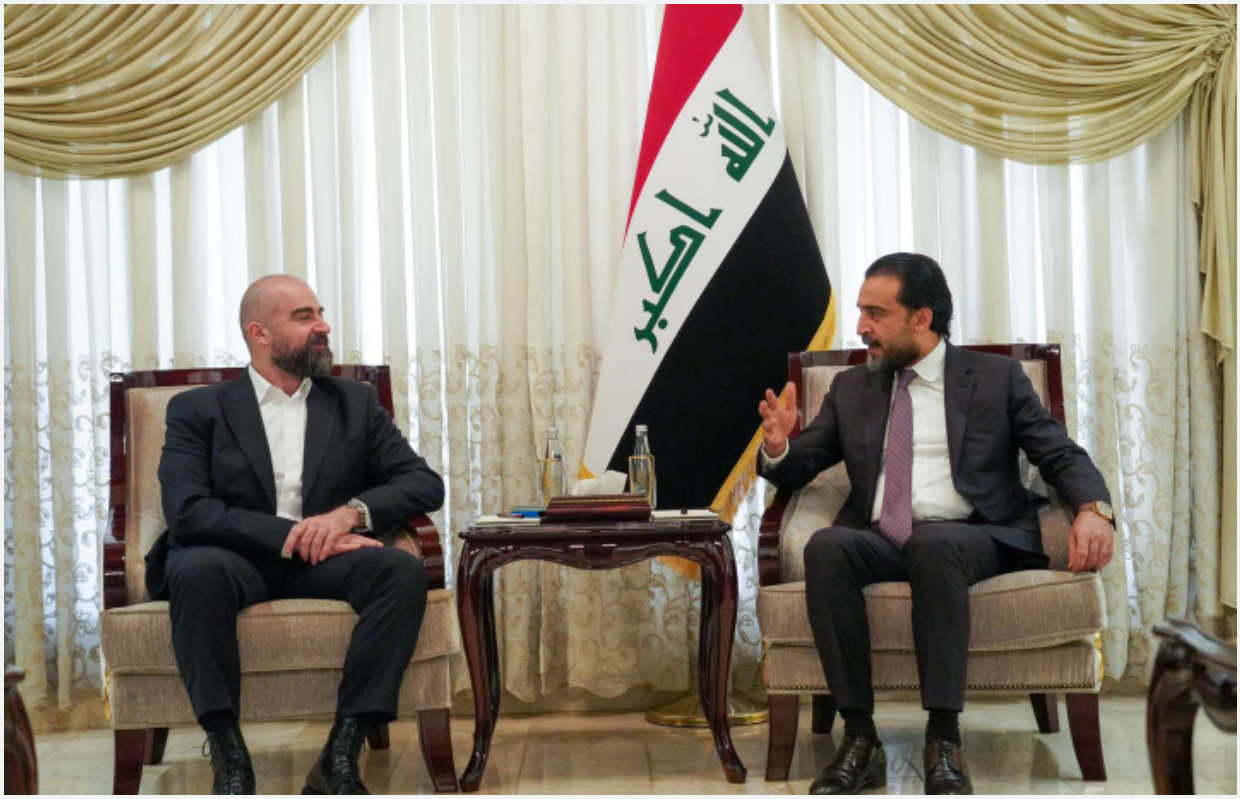

ضمان الحقوق الدستورية وخدمة شعبنا من أولويات مهامنا

الاستناد الى الدستور والشراكة الحقيقية وتنفيذ الاتفاقات السياسية

ضمن لقاءاته مع الاطراف الرسمية والسياسية العراقية في العاصمة بغداد، عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/٢٥ مع السيد محمد حلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبد الله مقرر الهيئة العاملة ودرباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي، مناقشة الأوضاع العامة في البلاد ومهام البرلمان في هذه المرحلة، حيث تم التأكيد على ضرورة التفاهم بين جميع الأطراف ولاسيما فيما يتعلق بتمرير القوانين ذات البعد الوطني التي تخدم المصلحة العامة.

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني مساعي وحرص الاتحاد الوطني لتحقيق إجماع الأطراف وتكثيف الجهود من أجل حل المشكلات والوصول إلى نتيجة إيجابية، وقال: إن الاستناد الى الدستور والشراكة الحقيقية عامل رئيس لاستقرار البلد، ولابد أن نسعى جميعا لتجاوز العقبات باتجاه تنفيذ الاتفاقات السياسية.

التنسيق الامني وحماية أمن المنطقة ومواجهة الارهاب واجب الجميع

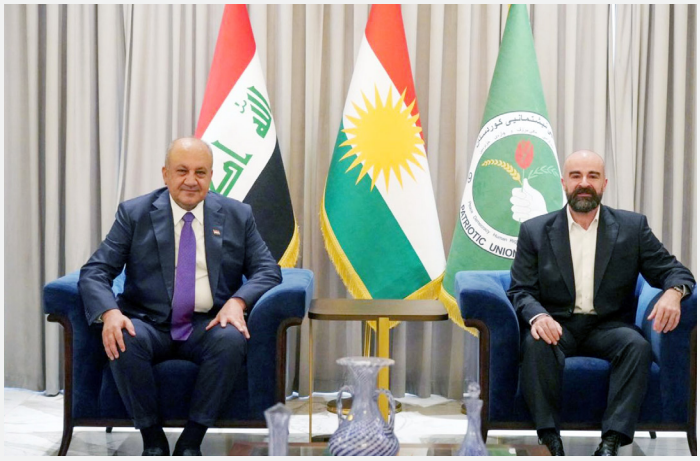

كما واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، في بغداد، الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/٢٥ السيد ثابت العباسي وزير الدفاع العراقي.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة في المكتب السياسي وسعدي أحمد بيرة عضو المكتب السياسي، مناقشة الاوضاع الامنية في البلاد والتنسيق بين القوات العسكرية في الاقليم والعراق، وتم التاكيد على ضرورة توسيع التعاون من اجل حماية الامن والاستقرار في البلاد.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى اهمية التعاون والتنسيق العسكري والاستخباراتي كعامل مهم لحماية الامن في المنطقة، وقال: حماية أمن المنطقة ومواجهة الارهاب واجب الجميع، ومن أجل ذلك فإن تعزيز العلاقات وتوسيع التنسيق بين قواتنا من ضرورات المرحلة.

حل المشكلات والتوصل الى اتفاق دائم تصان فيه حقوق شعب كوردستان

كذلك التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد، الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/٢٥ السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني.

وخلال لقاء حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة ودرباز كوسرت رسول العضو العامل في المكتب السياسي وسعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، تم التأكيد على تنمية العلاقات وتوسيع آفاق التنسيق من أجل تحقيق المصالح الوطنية العليا.

وكان الوضع السياسي في العراق وحل المشكلات بين أربيل وبغداد والإلتزام بالشراكة الحقيقية، محورا آخر من المباحثات، حيث أوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني بهذا الخصوص، قائلا: «السياسة والاستراتيجية الثابتة للاتحاد الوطني هي السعي المتواصل

لحل المشكلات والتوصل الى اتفاق دائم تصان فيه حقوق شعب كوردستان، وتنصب جل جهودنا في هذا الاتجاه».

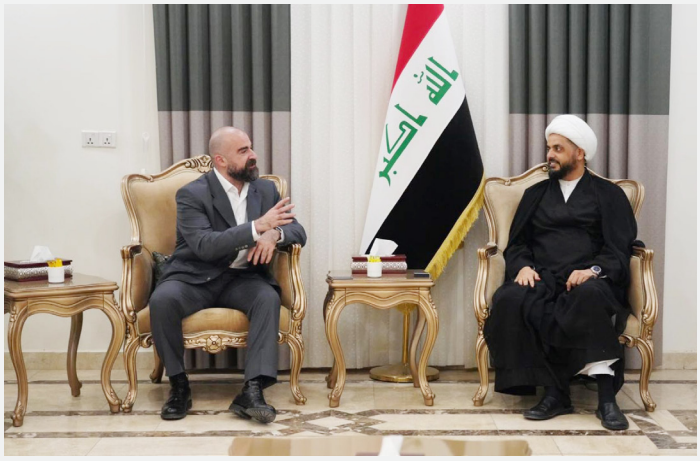

من أولويات مهامنا ضمان الحقوق الدستورية وخدمة شعبنا

وكذبك اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والشيخ قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/٢٥ في بغداد.

وجرى خلال الاجتماع بحث آخر المستجدات والتطورات السياسية وتم التأكيد على تعزيز المؤسسات القانونية والدستورية بحيث تكون في مستوى متطلبات الوضع ومطالب المواطنين.

كما شدد الجانبان خلال الاجتماع على تمتين العلاقات بينهما وتوسيع التنسيق من أجل خلق إجماع وطني حول القضايا الوطنية وتجاوز العقبات التي تعترض العملية الإصلاحية.

وحول المشكلات بين إقليم كوردستان وبغداد ومساعي الاتحاد الوطني لتجاوز الوضع، قال الرئيس بافل جلال طالباني: إن تحصيل الحقوق الدستورية للإقليم وخدمة شعبنا هو من أولويات مهامنا وسنواصل مساعينا من أجل تحقيق ذلك الهدف السامي.

التفاهم والعمل المشترك، ورفض سياسة الأكثرية والأقلية

والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/٢٥ في العاصمة بغداد، السيد أبوكرار الفريجي الأمين العام لحزب الفضيلة.

وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وسعدي أحمد بيره وخالد شواني عضوا المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى التباحث حول تعزيز العلاقات وتوسيع آفاق التعاون والتنسيق، بهدف نجاح العملية السياسة والتغلب على المشكلات.

وقد أشار الرئيس بافل جلال طالباني الى سياسة واستراتيجية

الاتحاد الوطني الكوردستاني الثابتة إزاء المسائل الوطنية، حيث قال: «لدينا قناعة تامة بالتفاهم والعمل المشترك، ونرفض سياسة الأكثرية والأقلية، ونريد أن تكون حقوق الجميع مصونة في ظل الدستور».

جهودنا منصبة حول ضمان حياة جديرة لمواطنينا

كما والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٧/٢٦ السيد حيدر العبادي رئيس ائتلاف النصر.وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وسعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، تم بحث آخر المستجدات السياسية في البلد، حيث جرى التأكيد على ضرورة الإلتزام بالدستور والشراكة الحقيقية.

وفيما يتعلق بجهود الاتحاد الوطني الكوردستاني لإنهاء الخلافات بين أربيل وبغداد وضمان الحقوق الدستورية لشعب كوردستان، قال الرئيس بافل جلال طالباني: « جهودنا منصبة حول ضمان حياة جديرة لمواطنينا، وقد كثفنا خطواتنا لذلك، ونهدف الى أن يخطو اقليمنا نحو الاعمار والاستقرار».

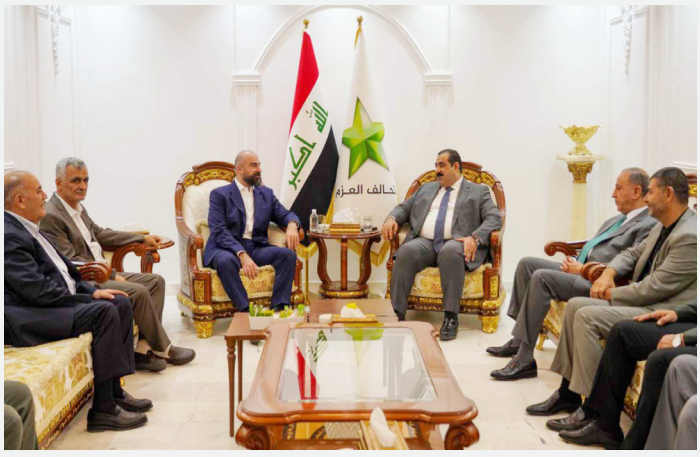

الدستور هو الفيصل في حسم المشكلات وحامي حقوق جميع

وكذلك التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٧/٢٦ السيد مثنى السامرائي رئيس تحالف عزم.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي أحمد بيرة عضو المكتب السياسي، مناقشة خطوات إنجاح العملية السياسية وإنهاء الخلافات، واتفق الجانبان على أن الدستور هو الفيصل في حسم المشكلات وحامي حقوق جميع مكونات الشعب العراقي.

الاتحاد الوطني مع انتخابات نزيهة وتوحيد متوازن للبيشمركة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني،يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٧/٢٦ في منزل الرئيس مام جلال في بغداد، ديفيد بركر القائم باعمال السفارة الامريكية في العراق.

جرى خلال اللقاء الذي حضره رفعت عبد الله مقرر الهيئة العاملة ودرباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي أحمد بيره وخالد شواني عضوا المكتب السياسي والدكتور عزت صابر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ناقش الجانبان ملف الانتخابات واعادة تنظيم قوات البيشمركة.

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني حول اجراء الانتخابات والاصلاح داخل قوات البيشمركة وقال: كان الاتحاد الوطني منذ البداية مع اجراء انتخابات نزيهة بحيث تعبر عن تطلعات الجميع وان تصبح عاملاً للاستقرار في اقليمنا.

وحول قوات البيشمركة والخطوات باتجاه اعادة تنظيمها، قال الرئيس بافل جلال طالباني: الاتحاد الوطني ملتزم بجميع الاتفاقيات والتفاهمات التي ابرمت خلال الفترة الماضية حول اعادة تنظيم قوات البيشمركة، لكن يجب ان تكون جميع الخطوات باتجاه التوازن والمساواة، ونرفض اي محاولات للابتعاد عن تلك الاهداف.

الاتحاد الوطني مهنئا حركة التغيير: نحتاج الى إحياء روح النضال والعمل المشترك

السادة في قيادة حركة التغيير
الكوادر والأعضاء المناضلون في الحركة

في الذكرى الـ١٤ لتأسيس حركة التغيير، نتقدم اليكم بأحر التهاني والتبريكات، ونحيي في هذه الذكرى الروح الطاهرة للسيد نوشيروان مصطفى، الذي أفنى نصف قرن من عمره في النضال في سبيل رفعة شعب كوردستان وتحريره.

أيها السادة..

إذ نحيي هذا العام ذكرى تأسيس حركة التغيير، كقوة سياسية مؤثرة في كوردستان، فنحن أحوج ما نكون الى إحياء روح التحالف والنضال والعمل المشترك، التي كانت سائدة في عهد الخالدَين الرئيس مام جلال والسيد نوشيروان مصطفى، لأن النقاط المشتركة فيما بيننا عامل لاستمرار الوئام والنضال المشترك بيننا، ولاسيما نحن مقبلون على انتخابات مجالس المحافظات العراقية، التي تتطلب وحدة الصف والموقف الكوردستاني.

ودمتم في سعادة وسؤدد.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

قوباد طالباني في ذكرى تأسيس حركة التغيير:

تربطنا أهداف مشتركة أكثر بكثير من نقاط الخلاف

السادة في حركة التغيير

في الذكرى الـ١٤ لتأسيس حركة التغيير، نتقدم بأزكى التهاني والتبريكات الى جميع كوادر ومؤيدي الحركة، آملا لكم دوام النجاح.

في هذه الذكرى نجدد التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين جميع القوى السياسية، وخاصة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحركة التغيير، حيث تربطنا أهداف مشتركة أكثر بكثير من نقاط الخلاف بيننا، وبذلك يمكننا تحقيق الأهداف المشروعة لشعب كوردستان بصورة أفضل وأيسر.

أجدد التهنئة بذكرى تأسيس حركة التغيير.

قوباد طالباني

المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

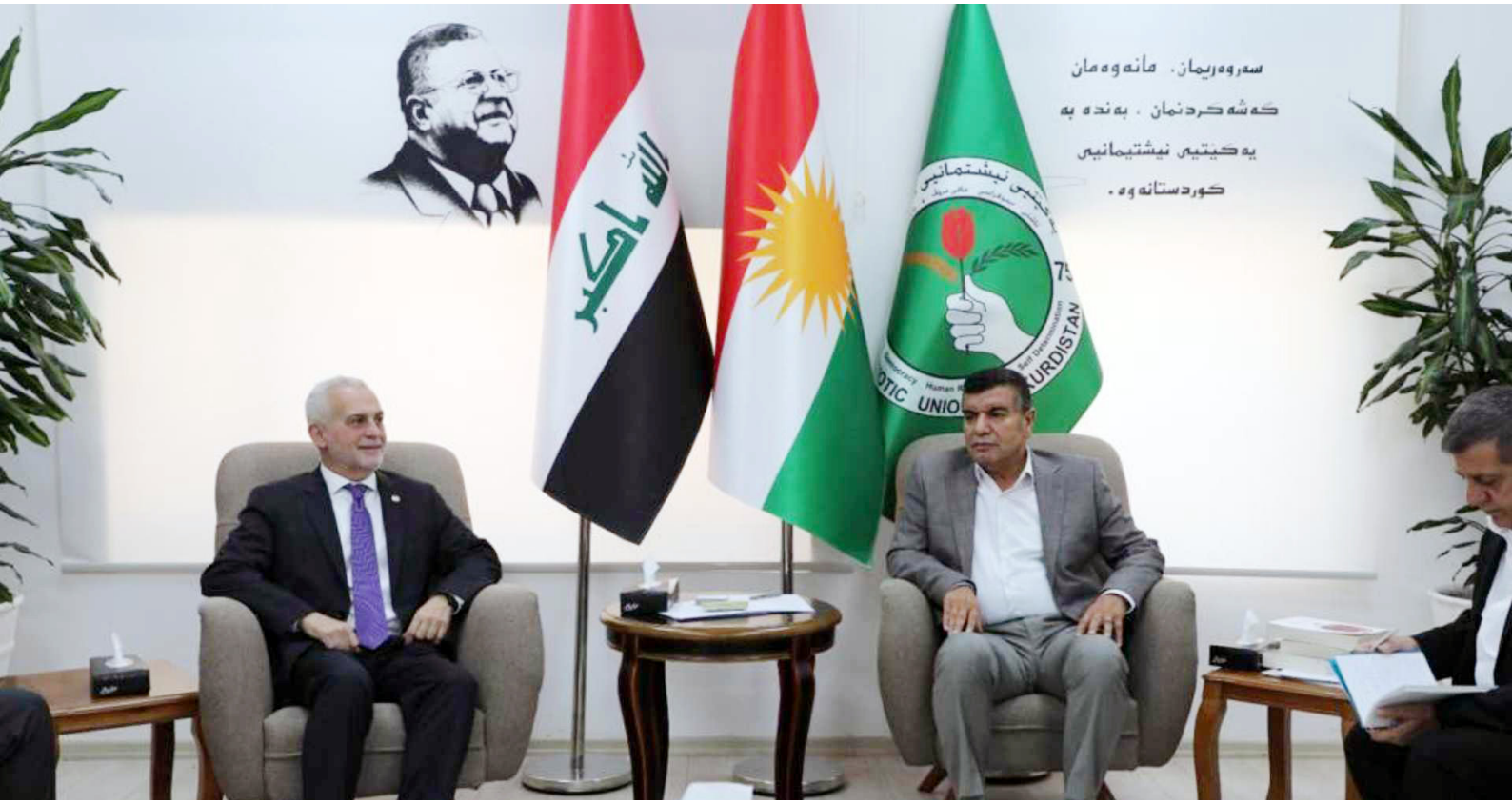

مؤسسة الانتخابات ووفد اليونامي:

اجراء الانتخابات عبر آلية مقبولة من قبل جميع الاطراف

استقبل رزكار حاج حمة مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٧/٢٦ في السليمانية، وفدا من اليونامي برئاسة ريكاردو رودريكيز مسؤول مكتب إقليم كوردستان في المنظمة وكاروان خوشناو المستشار السياسي ومسؤول مكتب اليونامي في السليمانية، وأشار رزكار حاج حمة خلال اللقاء الى: « ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ينظر الى انتخابات برلمان كوردستان واجراءها بأهمية بالغة»، كما عرض وجهة نظر الاتحاد الوطني حول هذه العملية الديمقراطية الى وفد اليونامي.

واتفق الجانبان على أهمية اجراء الانتخابات بشكل عصري وآلية عادلة مقبولة من قبل جميع القوى والأطراف السياسية في إقليم كوردستان.

الحزب الديمقراطي يهدد مستقبل الكرد في كركوك والمناطق المتنازع عليها

*المصدر: روج نيوز

يقترب موعد اجراء انتخابات مجالس المحافظات العراقية وجميع الأحزاب والمشاركين في الانتخابات يجرون استعداداتهم لها، فيما لايزال الكرد في المناطق المتنازع عليها وخاصة في كركوك في حالة فوضى.

ومن المزمع اجراء انتخابات المجالس في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، بما في ذلك كركوك حيث ستكون هذه الانتخابات المحلية للشعب الكردي في محافظات كركوك ونينوى (الموصل) وديالى وصلاح الدين، انتخابات مصيرية وتحدد مصير الكرد ووضعهم المستقبلي وهويتهم الوطنية في هذه المناطق.

وفيما يلي عدد مقاعد المجالس البلدية في هذه المحافظات الأربع (كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين): نينوى ٢٦ مقعداً وكركوك ١٥ مقعداً وديالى ١٥ مقعداً وصلاح الدين ١٥ مقعداً. في انتخابات مجالس المحافظات هذه، سيتنافس الكرد مع الأقليات والمكونات الأخرى للفوز بأغلبية المقاعد.

اتخذت الأحزاب الكردستانية في المناطق المتنازع عليها خطوات مهمة لكي يشارك الكرد في الانتخابات معاً وبقائمة واحدة. لكن خارج هذه الأطراف والأحزاب الكردية يعمل الحزب الديمقراطي

الكردستاني بكل قوته لتدمير وحدة الكرد وتقسيمهم، لذا فهو يحاول الدخول في الانتخابات مع العرب السنة والتركمان.

تمنح انتخابات مجالس المحافظات، الكرد فرصة ذهبية وتاريخية للفوز مرة أخرى بمناصب عليا في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها وهي فرصة عظيمة للفوز بتلك المناطق تحت إدارة رئيس كردي مثل ما حدث في انتخابات ٢٠٠٣ و ٢٠١٤.

بعد الفشل التاريخي لـ "استفتاء الاستقلال" وأحداث ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، عادت سياسة التعريب واحتلال الممتلكات والبيوت الكردية في المناطق المتنازع عليها والتي توقفت عام ٢٠٠٣، بشكل كبير. لذلك إذا شارك الكرد في هذه الانتخابات بقائمة واحدة فإنهم سينجحون في الانتخابات وسيكونون قادرين على تولي زمام المبادرة في مناطق كردستان المعربة والمحتلة من قبل العرب الشوفينين.

وإذا فاز الكرد في كركوك وصلاح الدين وديالى بثمانية مقاعد في مجلس هذه المحافظات فانهم سيحصلون على منصب المحافظ وأغلب المناصب الأخرى. وخلافاً لهذه النتائج، لا يمكنهم الحصول على هذه المناصب إذا حصلوا على أقل من ٨ مقاعد.

يقول الديمقراطي الكردستاني: "إذا لم يكن منصب محافظ كركوك من نصيبي، فلن أسمح أن يكون للاتحاد الوطني YNK أيضًا". وقد طبق الحزب الديمقراطي الكردستاني قوله بالأفعال والممارسات في الماضي، حيث لم يسمح لمرشح الاتحاد الوطني YNK المدعوم من الأحزاب الكردية بأن يصبح محافظاً لكركوك، فاضطروا لتسليم المنصب لشخص آخر ليكون محافظاً لكركوك.

بقي الحزب الديمقراطي الكردستاني بمفرده خارج الاتفاق السياسي للأحزاب الكردية ولم يشارك معهم في انتخابات مجالس المحافظات ويريد إقناع الأحزاب الكردية والعرب والتركمان بأنهم لا يستطيعون تشكيل قائمة واحدة من خلال توزيع الحصص ومنح الامتيازات.

في إقليم كردستان وبعد الاستفتاء الفاشل، خسر الكرد ٥١٪ من أراضي إقليم كردستان في يوم واحد، من ضمنها كركوك ومناطق متنازع عليها أخرى حيث هرب الآلاف من بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني باتجاه هولير بأسلحتهم الثقيلة والخفيفة ولم يعودوا حتى الآن إلى كركوك ومراكزهم ومقراتهم مازالت فارغة، كما يعقدون اجتماعاتهم في هولير ويريدون الآن المشاركة في انتخابات كركوك ليكون منصب محافظ كركوك لهم.

وباستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن جميع الأحزاب الكردية تتواجد في كركوك ولديهم مؤسساتهم ومكاتبهم ومقراتهم، كما يقومون بنشاطات سياسية بشكل يومي.

بالإضافة إلى خطط PDK ومؤامراته ضد كركوك وضد وحدة الشعب الكردي للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية، يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني الآن بمزيد من الضغط على الحكومة العراقية ليعود إلى شنكال قبل انتخابات مجالس المحافظات وكأنه لم يكن سبباً في مجازر ٣ آب/ أغسطس الذي حل بالشعب الإيزيدي، وبهذه الطريقة يريد إخراج شنكال من أيدي الإدارة الذاتية ويعود إليها مرة أخرى، وقد أظهر للعرب أنه يستطيع أن يقدم الامتيازات في أي موضوع.

عقاب حزبي للصحفي شيروان شيرواني عن طريق المحكمة

تتزايد الاصوات المعارضة تجاه قرار محكمة اربيل بحق الصحفي والناشط المدني شيروان شيرواني التي أدانته بالسجن اربع سنوات بتهم ملفقة، وتطالب منظمات المجتمع المدني والصحفيين والاعلاميين بالإفراج فورا عن الصحفي شيروان شيرواني دون قيد أو شروط.

ويرى الصحفيون أن معاملة المحكمة مع الصحفي شيروان شيرواني كانت تحت ضغوطات حزبية وهي رسالة واضحة للصحفيين العاملين تحت سطوة الحزب الديمقراطي لإخماد الأصوات المنتقدة والتضييق على حرية التعبير.

قانون الصحافة ساري المفعول

أكد كاروان أنور سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان خلال تصريح لـPUKMEDIA: «أن إعادة محاكمة وعقوبة شيروان شيرواني الصحفي والناشط المدني هي حالة غريبة بالنسبة للجميع لان المحكمة ادانته مدة ست سنوات في السابق وان اعادة محاكمته في المحكمة نفسها امر غير طبيعي وتضع حيادية المحكمة تحت التساؤل».

واضاف: «ان الاسلوب الذي يعامل به شيروان شيرواني هو رسالة واضحة للصحفيين عامة والصحفيين العاملين في منطقة الحزب الديمقراطي بشكل خاص، والا فان هناك قانون العمل الصحفي في الاقليم يجب ان يحاكم الصحفي بموجبه في حال وجود مخالفة».

الى متى يصمت الصحفيون في منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي

كانت هناك توقعات منذ بداية تشكيل الكابينة الحالية باتباع نظام بوليسي تجاه الصحفيين، وخاصة في منطقة الحزب الديمقراطي، حيث حذرت المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة بان البيئة الاعلامية في الاقليم ليست بيئة طبيعية.

يقول كاروان انور: «مع اننا توقعنا بان وضع الصحفيين سيكون سيئا بسبب اتباع نظام بوليسي، لكن الى متى يصمت الصحفيون تجاه هذه الخروقات والاوضاع السيئة التي يواجهونها..؟ خاصة في ظل سلطة الحزب الديمقراطي، كما ان التقارير الدولية اشارت الى عدم ملاءمة بيئة اقليم كوردستان للصحفيين»، موضحا «اننا كفرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان كان لدينا مواقف واضحة تجاه الخروقات التي لحقت بالصحفيين، لكننا نستغرب من صمت نقابة صحفيي كوردستان وعدم اصدارهم بيانا حول قضية شيروان شيرواني، في حين كان من واجبها الدفاع عن حقوق الصحفيين».

تقييد حرية شيروان شيرواني يعتبر ظلما تجاه الصوت الحر

الغرض من محاكمة شيروان شيرواني ورفاقه هو الحد من حرية التعبير ورسالة غير مباشرة ضد الصحفيين والناشطين في بادينان.

يقول رحمن غريب منسق مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين لـPUKMEDIA: منذ بداية محاكمة الناشط والصحفي شيروان شيرواني ورفاقه لم تتبع اجراءات قضائية عادلة.

واضاف: ان غياب العدالة والتدخلات الحزبية في اجراءات محاكمة شيروان شيرواني ورفاقه الهدف منها إخماد الاصوات المختلفة وإضعاف حرية التعبير.

رسالة الى الجميع

يضيف رحمن غريب: ان الحكم الاخير الذي صدر ضد الناشط شيروان شيرواني هو رسالة من الحكومة الى جميع المنتقدين والصحفيين والنشاطين بان مصيرهم لن يكون أفضل من مصير شيروان شيرواني.

واوضح: ان سلب الحرية من الصحفي شيروان شيرواني هو ظلم ضد جميع الاحرار ونحن نرفض هذا الحكم، لان التدخلات السياسية واضحة عليه.

قرارات محكمة اربيل جاءت بضغوط حزبية

في اطار الاعتراضات حول قضية الصحفي شيروان شيرواني، اصدرت ١٧ مؤسسة اعلامية و١٦٠ صحفيا يوم ٢٠٢٣/٧/٢٣، بيانا خلال مؤتمر صحفي أكدوا فيه «أن محكمة اربيل اصدرت قرارا بالسجن اربع سنوات على الصحفي والناشط المدني شيرواني شيرواني تحت هيمنة حزبية مطلقة ودون اي عذر واقعي وبناء على تهمة باطلة ودون ان تكون هناك شكوى على شيروان شيرواني».

وجاء في البيان: «إن معاقبة شيروان شيرواني تؤكد ان اقليم كوردستان يتراجع يوما بعد يوم في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة والحقوق والديمقراطية، حيث ان وجود سلطة غير عادلة ومعادية للحرية جعلت من الاقليم بيئة خطرة للصحفيين والأصوات الحرة».

واكد كمال رؤوف الذي تلا البيان خلال المؤتر الصحفي: «نحن كصحفيين نرفض الظلم الذي لحق برفيقنا شيروان شيرواني باسم القانون والقضاء وندين هذه التصرفات، ونؤكد على الحقوق والقوانين الخاصة بحرية الصحافة ولن نسمح ان يعامل الصحفي بنفس الكراهية والانتقام الساسي، لهذا نطالب باطلاق صراح شيروان شيرواني فورا دون قيد أو شرط».

ناضل الشعب الكوردي من اجل الحرية وقد نالها، لكن هناك محاولات للتضييق على الحريات وهي النقطة الخلافية الكبيرة بين الحكومة والصحفيين والأحرار، وخاصة في عهد الكابينة الحكومية التاسعة.

وبحسب التقارير الدولية فإن الكابينة الحالية شهدت تراجعا كبيرا في حرية التعبير وحرية الصحافة وان الحكومة الحالية كثفت ضغوطاتها على الناشطين والصحفيين، ويري الصحفيون ان اقليم كوردستان اصبح بيئة غير ملائمة للصحفيين حيث يواجه الصحفيون بسبب مهنتم مخاطر على حياتهم.

PUKMEDIA

العطش يداهم الاحياء الفقيرة في عاصمة الاقليم

أربيل تعاني الامرين .. ندرة المياه في الصيف والفيضانات في الشتاء

تواجه مدينة أربيل نقص المياه خلال فترة الصيف وهي ازمة مزمنة لم تنجح إدارة أربيل وحكومة الإقليم منذ سنوات في القضاء عليها، في حين تواجه المدينة خلال فصل الشتاء الفيضانات وتلحق اضرارا كبيرة بالمواطنين وممتلكاتهم، ويرى المراقبون ان عدم وجود شبكة المجاري وشبكة المياه وعدم توزيع المياه بصورة عادلة تقف خلف تكرار هذه المشكلة.

وبحسب متابعات (PUKMEDIA) يواجه ثلث سكان مدينة أربيل مشكلة النقص في المياه وان ما يقارب ٢٠٠ ألف مواطن يعيشون في الاحياء الفقيرة يواجهون مشكلة شح المياه خلال فصل الصيف، ويقول عضو في مجلس محافظة أربيل: « ان سبب المشكلات التي تواجهها الاحياء الفيرة هو انشاء الوحدات السكنية الحديثة».

يقول طه عبد الله المقيم في أحد الاحياء التي تواجه النقص في المياه خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « ان مدينة أربيل الان موزعة على منطقتين، أحداهما الاحياء الثرية والأخرى الفقيرة، حيث ان المشاريع والوحدات السكنية الحديثة نشأت على حساب الاحياء الفقيرة في أربيل دون ان يكون لديهم مشكلة شح المياه من قبل».

وأضاف: « ان مدينة أربيل تعاني الامرّين خلال الصيف والشتاء، حيث ندرة المياه في الصيف والفيضانات في

الشتاء ولا تتمكن الحكومة من معالجة هذه المشكلات، وان أهالي اربيل يحسون بوجود الاختلافات بين أربيل القديمة المحرومة من الخدمات واربيل الحديثة التي تتمتع بجميع الخدمات».

مناشدات جماهيرية من ازمة المياه

تواجه الاحياء الفقيرة في الصيف نقصا حادا في توفير المياه ويشترون المياه عبر التنكرات، يقول مواطن: « من المعيب ان تستمر هذه المشكلات والحكومة تقف مكتوفة الايدي»، وتقول امرأة منزعجة من عدم وجود مياه الشرب في حي طيرآوا خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « نضطر الى شراء المياه مرتين خلال اسبوع لسد حاجاتنا اليومية، واكثر الأحيان نلجأ الى شراء المياه مع جيراننا لعدم تمكننا من شرائها لوحدنا».

وأضافت: « تضطر بعض العائلات في الاحياء الفقيرة الى شراء المياه بدلا من شراء الحليب الضروري لحياة طفلها، أضافة الى عدم قدرة العائلات تشغيل الاجهزة المبردة لعدم وجود المياه، مستغربة من عدم تحرك الحكومة لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة».

غياب خطة الحكومة تحرم أربيل من المياه

ندرة المياه في الصيف والفيضانات في الشتاء المشكلة التي لم تقدم الحكومة على حلها، لهذ تواجه المدينة وسكانها المخاطر نفسها، كما ان انشاء المشاريع والوحدات السكنية الكبيرة سبب أساسي آخر لعدم توزيع المياه بشكل منظم بين الاحياء في أربيل.

يقول نافذ ناوبرداني عضو مجلس محافظة أربيل خلال تصريح لـ(PUKMEDI) حول هذه المشكلة: « عدم وجود برنامج للحكومة المحلية في أربيل وانشاء المجاميع والوحدات السكنية الحديثة بشكل غير مدروس له تأثير كبير على استمرار وتعميق هذه الازمة، لان الخدمات في الوحدات السكنية الحديثة تكون على حساب الاحياء الفقيرة».

وأوضح ناوبرداني ان «سببا آخر وراء نقص المياه في مدينة أربيل هو عدم توفير الكهرباء لمضخات المياه وتجفيف الآبار التي كانت تستعمل كمصدر لمياه الاحياء السكنية».

ان مشكلة نقص المياه تحصل فقط في الاحياء الفقيرة، ولا توجد في الوحدات والمشاريع السكنية الحديثة، ومواطنو الاحياء الفقيرة يرون ان انشاء هذه الوحدات الحديثة كان وراء نقص المياه وندرتها في أربيل والاحياء الفقيرة في حين لا يعيش أهالي أربيل في اغلب هذه الوحدات السكنية ولا يتمكنون من شرائها لغلاء اسعار هذه الوحدات والمشاريع السكنية الحديثة.

تتكون أربيل العاصمة من ١٧٠ حيا ومشروعا سكنيا، تواجه ٣٠ حيا سكنيا مشكلة النقص في المياه، في حين لا توجد هذه المشكلة في الظشاريع السكنية الحديثة.

PUKMEDIA

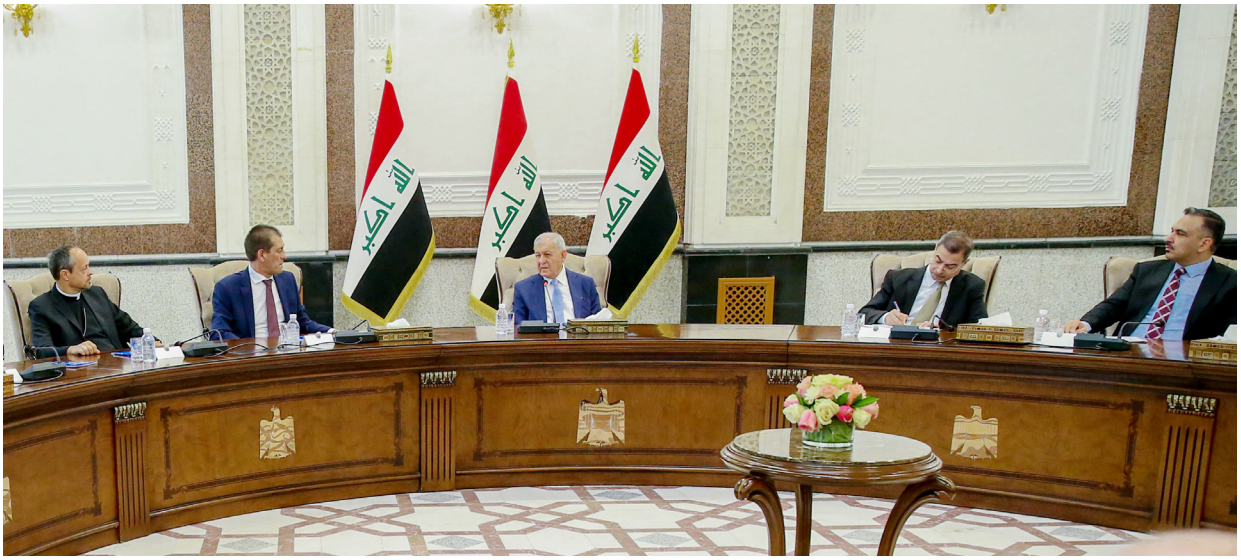

رئيس الجمهورية لرؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية الأوروبية :

العراق سيشهد قريبا حملة إعمار وبناء وتنفيذ برنامج الحكومة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية للدول الأوروبية المعتمدة في العراق.

وفي مُستهل اللقاء، رحب السيد الرئيس بالحضور، مشيرا إلى العلاقات التي تجمع العراق مع البلدان الأوروبية وكذلك مع باقي أنحاء العالم، والحرص على إقامتها على أسس متوازنة إقليميا ودوليا تستند على التعاون والاحترام والعمل المشترك في مختلف المجالات.

وتحدث السيد الرئيس عن الاستقرار الأمني الذي يشهده البلد، وبما يساعد على الارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للمواطنين، معبرا عن الأمل في نقل الصورة الحقيقية عن التطورات الإيجابية التي يشهدها العراق.

وأضاف السيد الرئيس أنه بعد إقرار الموازنة العامة سيشهد العراق قريبا حملة إعمار وبناء لإعادة تأهيل البنى التحتية وتنفيذ برنامج الحكومة، حيث من المؤمل أن تشهد المرحلة المقبلة تطورا في قطاعي الكهرباء والخدمات، مشيرا في هذا الصدد إلى ضرورة أن يقوم السفراء بتشجيع الشركات للقدوم الى العراق والاستثمار في المشاريع الحيوية.

وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن التطاول على المصحف الشريف عمل مدان وليس له علاقة بحرية الرأي والتعبير، مشيرا إلى أن الحكومة العراقية اتخذت إجراءات لضمان أمن وسلامة السفارات والبعثات الدبلوماسية في العراق.

كما تناول اللقاء شرحا عن الدواعي لسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ غير الدستوري، والتأكيد على أن المذاهب والديانات في البلد على نفس المستوى وهي جزء محترم من المكونات الكريمة للشعب العراقي.

واستمع فخامة الرئيس إلى العديد من الملاحظات والقضايا التي جرت مناقشتها من قبل أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوروبية الذين عبروا عن سعادتهم بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين دعم بلدانهم للعراق وأمنه واستقراره ورفاهية شعبه، والتطلّع لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة ويرسخ السلام والازدهار.

رئيس الجمهورية لرؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية الأجنبية :

أهمية نقل الصورة الحقيقية والواقعية عن الأوضاع الإيجابية في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رؤساء وممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في العراق لبلدان من آسيا والامريكيتين وأستراليا وروسيا وبعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي).

ورحب السيد الرئيس بالحضور، مشيرا إلى العلاقات التي تجمع العراق مع المجتمع الدولي انطلاقا من أسس قائمة على تأسيس علاقات متوازنة إقليمياً ودولياً في التعاون والتنسيق بما يخدم المصالح المشتركة ويحفظ الامن والاستقرار والسلام فيها، لافتا الى الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق والتطلّع نحو التعاون الاقتصادي والتجاري وبما يعزز فرص التنمية، ومنوها بهذا الصدد الى جهود الحكومة في البناء والاعمار وتأهيل البنى التحتية الأساسية.

وأكد فخامته أهمية نقل الصورة الحقيقية والواقعية إلى بلدانهم عن الأوضاع الإيجابية في العراق.

وأشار السيد الرئيس إلى أن العلاقات بين حكومتي الإقليم والمركز جيدة خصوصاً بما يتعلق بقانون النفط والغاز، مؤكداً استمرار التعاون والحوارات الإيجابية المثمرة بينهما.

واكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد ان ما حصل من اعمال مشينة ومدانة للتطاول على المصحف الشريف هي محاولات من مغرضين لافتعال الازمات، وان هذه المحاولات لن تنجح في تحقيق مآربها، مؤكداً اتخاذ إجراءات مشددة لحماية السفارات كافة.

وتناول اللقاء شرحا عن الدواعي لسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ غير الدستوري، والتأكيد على أن المذاهب والديانات في البلد على نفس المستوى وهي جزء محترم من المكونات الكريمة للشعب العراقي.

بدورها قدمت السيدة جينين بلاسخارت شكرها لفخامة الرئيس على حفاوة الاستقبال، مشيدة والسفير الكندي كولن لايك بالاستعدادات التحضيرية الجارية للانتخابات المقبلة التي ستجري في ديسمبر، حيث أكد رئيس الجمهورية أن الأطراف السياسية جميعها اتفقت على إجراء الانتخابات المحلية في ١٨ كانون الأول ٢٠٢٣.

من جانبهم، أعرب أعضاء البعثات الدبلوماسية عن سعادتهم بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين دعم بلدانهم للعراق وامنه واستقراره ورفاهية شعبه، والتطلّع لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة ويرسخ السلام والازدهار.

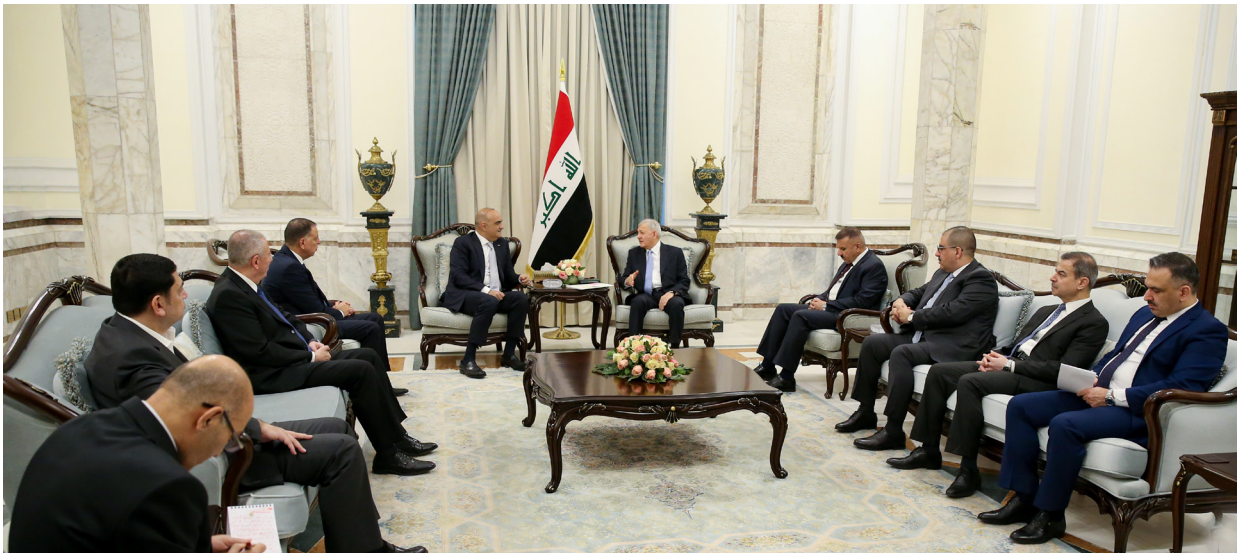

رئيس الجمهورية :ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات الأردنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تموز٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية السيد بشر الخصاونة الذي يزور البلاد على رأس وفد رفيع المستوى.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، عمق العلاقات التاريخية والأواصر المشتركة التي تربط الشعبين العراقي والأردني، وضرورة العمل من أجل الارتقاء بها وتطويرها بما يخدم تطلعات ومصالح البلدين.

وأوضح رئيس الجمهورية أن ترسيخ الأمن والاستقرار في العراق يحتل أولوية في البرنامج الحكومي، كما أنه يعد عاملا مهما لمستقبل البلد وضرورة مُلحة لاستقرار المنطقة، كما عبّر فخامته في هذا السياق عن تفاؤله بالبرنامج الحكومي وتركيزه على أهداف أساسية.

وأشاد فخامته بالخطط والإدارة الجيدة للموارد المائية، والصحة، وصناعة الأدوية في المملكة الأردنية، مؤكدا ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات الأردنية في هذا الشأن.

وأشار السيد الرئيس إلى أن العراق يتطلع للمزيد من التنسيق والتعاون الاقتصادي لتعزيز العمل المشترك من أجل استكمال المشروعات المشتركة بين البلدين خاصة في مجالات الطاقة والصناعة والاستثمار.

بدوره، جدد رئيس الوزراء الأردني دعم بلاده للعراق في جهوده المتواصلة لتدعيم الأمن والاستقرار، مؤكدا أن أمن العراق عامل أساسي لأمن المنطقة.

وأعرب رئيس الوزراء عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس والسيدة الأولى لحضورهما حفل زفاف ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني.

وأشار إلى أهمية تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون البنّاء في مجالات الطاقة والاقتصاد والصناعة خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، مؤكدا أن العراق والأردن يشتركان في الجهود الرامية لمواجهة الإرهاب، معربا عن تقديره لدور العراق في مواجهة العصابات الإرهابية.

واستعرض رئيس الوزراء مباحثاته مع رئيس مجلس الوزراء والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، كما تطرق إلى التطورات الإيجابية في العراق وما لمسه من عودة الحياة الطبيعية في بغداد خلال تجواله في شوارع العاصمة.

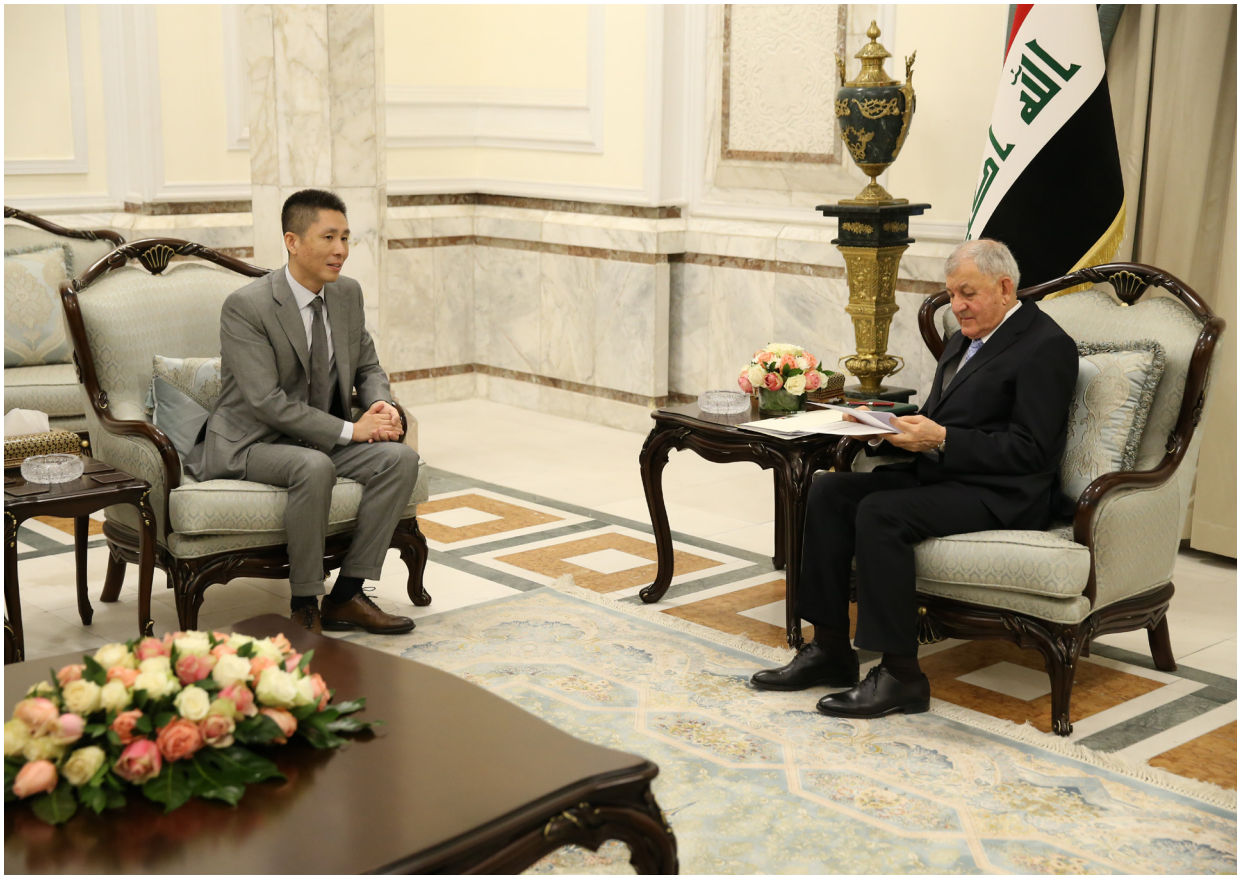

رسالة خطيّة من الرئيس الصيني الى الرئيس العراقي

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد رسالة خطيّة من فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ بمناسبة الذكرى الـ (٦٥) لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الثلاثاء ٢٥ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى العراق السيد تسوي وي، حيث أكد الرئيس الصيني في رسالته أن التواصل الودي بين الشعبين الصيني والعراقي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، مشيرا إلى ما قدمته حضارات وادي الرافدين، والعربية، والصينية من اسهامات بارزة في تقدم المجتمعات وتطورها، ومؤكدا أهمية تطوير العلاقات والتعاون خدمة للمصالح المشتركة.

وأشاد رئيس الجمهورية بالعلاقات الثنائية بين بغداد وبكين والمتمثلة بالتعاون المستمر في العديد من المجالات، وبما يخدم مصالح البلدين الصديقين، وحمّل فخامته السفير وي تحياته إلى نظيره الصيني شي جين بينغ.

بدوره أكد السفير تسوي وي حرص بلاده على توسيع آفاق التعاون البنّاء مع العراق سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً تحقيقا لتطلعات شعبي البلدين في التقدم والرفاه.

رسالة خطيّة ودعوة من الرئيس الأذربيجاني الى الرئيس العراقي

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد رسالة خطيّة من فخامة الرئيس الأذربيجاني السيد إلهام علييف.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الثلاثاء ٢٥ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير جمهورية أذربيجان لدى العراق السيد نصير ممدوف، ووجه الرئيس علييف، في رسالته، دعوة لفخامة الرئيس لزيارة جمهورية أذربيجان، مؤكدا أن المفاوضات والاجتماعات التي سنجريها خلال الزيارة ستسهم في تعزيز العلاقات وتعميق التعاون لخلق فرص شراكة جديدة.

وعبّر السيد الرئيس عن شكره وتقديره للدعوة الكريمة، مؤكدا تلبيتها في أقرب فرصة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة توسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية والطاقة تحقيقاً لمصالح البلدين.

بدوره أعرب سعادة السفير عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكداً حرص بلاده على تعزيز آفاق التعاون وبما يؤمّن تطلعات وآمال الشعبين العراقي والأذري في التقدم والازدهار.

ويتسلّم أوراق اعتماد سفيري الجزائر والمملكة المتحدة الجديدين

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد أوراق اعتماد السفراء الجدد لدى العراق لكل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد جهاد الدين بلكاس، والمملكة المتحدة السيد ستيفن هيتشن.

وأعرب السيد الرئيس، خلال لقاء السفيرين كلا على حدة، عن أمنياته لهما بالتوفيق في أداء عملهما، مشيرا إلى تطلّع العراق لتعزيز أواصر العلاقات الثنائية مع البلدين وبما يخدم المصالح المشتركة.

من جانبهما، عبّر السفيران عن شكرهما وتقديرهما لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين تطلع بلديهما لتعزيز العلاقات القائمة مع العراق في مختلف المجالات.

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

بيان ومخرجات المؤتمر الكردستاني الدولي في لوزان

اختتم المؤتمر الدولي الذي نظم من قبل الكردستانيين في مدينة لوزان في الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان الذي استمر يومين متتاليين، ببيان ختامي والكشف عن نتائجه.

وبمناسبة مرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان، عُقد مؤتمر بمشاركة أكثر من ٦٠٠ مندوب من الأجزاء الأربعة لكردستان في قاعة بوليو للمؤتمرات في لوزان بعنوان "في الذكرى ١٠٠ لمعاهدة لوزان، نحن الكرد وكردستان موجودون في لوزان ونرفض معاهدة لوزان". وتم الاعلان عن النتائج خلال مؤتمر صحفي أمام مبنى لوزان أوشي، الذي عُقدت فيه اجتماعات معاهدة لوزان قبل مئة عام من الآن.

وجاء في البيان الختامي مؤتمر لوزان على النحو التالي:

"عُقد مؤتمرٌ في مدينة لوزان السويسرية استمر يومي ٢٢ ـ ٢٣ تموز ٢٠٢٣، بمشاركة التنظيمات والأحزاب الكردستانية، والعديد من الأكاديميين، والحقوقيين، والمثقفين، وممثلي المكونات العرقية والدينية المختلفة، والنساء، وذلك بمناسبة مرور مئة على توقيع معاهدة لوزان.

تناول المؤتمر النتائج السلبية التي خلفتها معاهدة لوزان قبل مئة عام على الشعب الكردي وإنكارها لحقوقه.

كما ناقش المؤتمر الوضع الإقليمي والدولي، مشيراً الى الواجبات والمسؤوليات ومشدداً على حقوق الشعب الكردستاني وشرعية نضاله.

ودعا المؤتمر تلك الدول الموقعة على المعاهدة، إلى دعم شعبنا لحل هذه المسألة التاريخية وليس مساعدة قوى الاحتلال.

كما طُلب من الدول التي جزأت كردستان فيما بينها إلى فسح المجال لحل سلمي للقضية الكردية.

وشكر المؤتمر المشاركين وقرر تشكيل لجنة لمتابعة قرارات المؤتمر.

وتم تقديم مقترحات في المؤتمر على المستويات الثلاثة؛ الداخلية والإقليمية والدولية، وأُتخذت قرارات.

على المستوى الدولي:

١. على المؤسسات الدولية دعم مطالب الشعب الكردي في الدول التي قسمت فيها كردستان ليحصل الشعب الكردي على حقه لتقرير مصيره.

٢. تشكيل لجنة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة تتضمن ممثلين كرد، لإيجاد حل القضية الكردية بشكل سلمي وبالحوار، وتضع هذه اللجنة علاقة مع الجهات في معاهدة لوزان.

٣. العمل على أن يصبح الكرد أعضاء في الأمم المتحدة على مستوى المراقبة.

٤. يجب محاكمة الدول التي قسمت كردستان فيما بينها أمام محكمة دولية على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الكردي، مع بذل جهود لذلك.

٥. تأسيس مؤسسة وطنية مشتركة لكردستان للقيام بالعمل الدبلوماسي على المستوى الدولي.

٦. ارتكبت خلال مئة عام لاتفاقية لوزان جرائم الإبادة الجماعية والمجازر بحق الشعب الكردي، على الدول التي أصبحت طرفاً في هذه الاتفاقية دفع تعويضات عن هذه الجرائم، وإعطاء ضمان للشعب الكردي بعدم تكرار هذه الجرائم مرة أخرى، يجب دعم معاقبة وحظر هذه الجرائم على المستوى الدولي.

٧. حظر الهجمات الجوية على شعب كردستان وخاصةً على روج آفا، يجب إعلان "منطقة حظر طيران" في مجلس الأمن، وستقوم القوات الكردية مع قوات حفظ السلام الدولية بواجبات أمنية على الحدود بين روج آفا وتركيا.

٨. يجب على المحكمة الدولية لحقوق الإنسان الأوروبية الضغط على تركيا للإفراج عن المعتقلين السياسيين.

من أجل الداخل:

١. حماية وتطوير المصالح الوطنية الكردستانية فوق كل المصالح الشخصية والسياسية.

٢. تجنب الخلافات السياسية الداخلية والسعي لإيجاد حل لها.

٣. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأجزاء كردستان الأربعة وحماية إدارتي إقليم كردستان وروج آفا كردستان.

على الإدارات السياسية لجنوب كردستان وروج آفا كردستان حل النزاعات فيما بينهما وبناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

٤. بناء وحدة وطنية كردستانية بمشاركة جميع الديناميات الوطنية.

٥. يدعو مؤتمر الكرد وكردستان الكبير الذي انعقد لرفض معاهدة لوزان بعد مرور مئة عام على توقيعها، جميع قادة الشعوب الكردستانية للقيام بوظائفهم الوطنية، ومن دون مبررات، بناء اتفاق كردستان الكبير وعقد المؤتمر الوطني الكردستاني لهذا الهدف.

٦. حماية الحياة المشتركة للأقليات في كردستان.

٧. إيلاء الأهمية لحرية المرأة من أجل التعايش المشترك.

المناطق التي قسمت إليها كردستان:

١. الاعتراف رسمياً بأجزاء كردستان التي تم تجزئتها بين حدود تركيا وسوريا بشكل رسمي باسم كردستان وقبولها في تركيا وسوريا بالوضع الذي تحدده.

٢. ينبغي أن يكون وضع الحكم الذاتي لكردستان ممثلاً في المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

٣. يجب تشكيل لجنة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك بمشاركة ممثلي الشعب الكردي، وستتواصل اللجنة المذكورة مع دول التي هي جزء من اتفاقية لوزان لإنشاء حوار وطرق سليمة لإيجاد حلول ظرفية.

٤. تشكيل لجنة تنسيقية للوفاء بمطالب المؤتمر.

٥. يجب تشكيل وتعيين لجنة خبراء للقيام بالأعمال الدبلوماسية المشتركة لكردستان.

٦. يجب اتباع عمل قوي ومشترك لتمثيل كردستان في الأمم المتحدة.

٧. لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر، يجب تشكيل لجنة أو ديوان خبير.

٨. بغض النظر عن تركيا، سيتم إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأطراف في معاهدة لوزان للتعويض عن الظلم التاريخي ومطالبتهم بوضع حد لمعاناة الشعب الكردي وشعوب كردستان.

٩. سيتم القيام بعمل نشاط لإنشاء اتفاقية دولية بديلة.

١٠. سيطلب من الحكومة التركية أن تفي بوعودها بشأن الجالية الغير مسلمة دون تمييز.

١١. الإيزيديون مكون رئيسي للشعب الكردي من غير المسلمين، يجب قبولهم في فئة "الأقليات من الغير المسلمين"، كما يجب منح الحقوق الممنوحة للروم، الأرمن، السريان ـ الكلدانيين للكرد الإيزيديين، واليرسان والعلويين.

١٢. سيطلب من حكومة إقليم كردستان وإدارة روج آفا كردستان إنشاء مكتب خاص يتعلق بنتائج اتفاقية لوزان وتعويض الضحايا.

١٣. إنشاء هيئة دبلوماسية مشتركة لكردستان للعلاقات الدولية المشتركة.

١٤. أولاً وقبل أي شيء، سيطلب من الدولة التركية الإفراج في البداية عن قائد منظومة المجتمع الكردستاني KCK عبد الله أوجلان وجميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

١٥. يطلب من الأمم المتحدة نشر قوات السلام بين روج آفا وتركيا.

١٦. سيطلب من الأمم المتحدة إنشاء مكتب تحت رعايتها لتمثيل كردستان

مؤتمر مئوية لوزان يدعو الى نبذ الخلافات وتنفيذ المادة 140

شهدت مدينة لوزان السويسرية خلال الايام الماضية انعقاد مؤتمر مئوية اتفاقية لوزان التي قررت انكار وجود الشعب الكوردي والغاء حقوقه المشروعة.

شارك في المؤتمر وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني ضم كل من آريز عبدالله وبليسة جبار فرمان عضوي المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وناقش المؤتمر اوضاع الشعب الكوردي ونضاله المستمر من اجل ترسيخ حقوقه المشروعة، واكد المؤتمر ضرورة انهاء الخلافات والسعي من اجل معالجة جميع المشاكل بالحوار والتفاهم، بالاضافة الى المطالبة بدعم الشعب الكوردي وتنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية، فيما يأتي نص البيان الختامي لمؤتمر مئوية لوزان:

في الفترة من ٢٢ الى ٢٠٢٣/٧/٢٤، شهدت مدينة لوزان السويسرية مؤتمر مئوية اتفاقية لوزان، بمشاركة عدد كبير من الاكاديميين والقانونيين والمثقفين والشخصيات السياسية، وممثلين عن المكونات الدينية والقومية والنساء. وعقد المؤتمر في المكان الذي تقرر فيه انكار وجود الشعب الكوردي وحقوقه في اطار اتفاقية لوزان المشؤومة.

بحث المؤتمر باسهاب تداعيات ونتائج اتفاقية لوزان من جميع الجوانب، وتم بحث جوانبها السلبية. وصاغ المؤتمر توصياته بشكل علمي وقانوني يتناسب مع الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية.

واعتبر المؤتمر نضال الشعب الكوردي لترسيخ حقوقه المشروعة، وازالة آثار اتفاقية لوزان أمراً مشروعاً، ودعا الدول الموقعة على اتفاقية لوزان الى دعم الشعب الكوردي والمساعدة في معالجة تلك المشاكل التاريخية والكف عن دعم

محتلي كوردستان.

كما دعا المؤتمر في نفس الوقت الدول التي قسمت عليها كوردستان وفقا لاتفاقية لوزان الى فتح باب الحل السلمي بوجه القضية الكوردية ومشاكلها.

في الختام قدم المؤتمر شكره الى جميع المشاركين وقرر تشكيل مفوضية فاعلة للمتابعة والتخطيط حول جميع الملفات المتعلقة باتفاقية لوزان، كما تم تقسيم جميع التوصيات والمقترحات وفقا لهذا الشكل الى ٣ مستويات داخلية واقليمية ودولية:

اولاً: على المستوى الدولي:

١- على المجتمع الدولي دعم مطالب شعب كوردستان في الدول التي قسمت عليها كوردستان لترسيخ حق تقرير المصير.

٢- انشاء مفوضية دولية تحت اشراف الامم المتحدة، تضم ممثلين عن شعب كوردستان، تقوم تلك المفوضية بفتح قنوات الحوار مع الدول المشاركة في اتفاقية لوزان لتهيئة ارضية الحوار والطرق السلمية من اجل معالجة القضية الكوردية وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

٣- ان يصبح الكورد اعضاء مراقبين في منظمة الامم المتحدة، ووضع خطوات فعلية في هذا الاطار.

٤- السعي من اجل ان تصبح الدول التي قسمت عليها كوردستان اعضاء في محكمة العدل الدولية من اجل حماية شعب كوردستان من الجرائم الدولية.

٥- تشكيل مؤسسة وطنية كوردستانية مشتركة للنشاطات الدبلوماسية وتنفيذ مضمون هذه المقررات على المستوى الدولي.

٦- في مئوية اتفاقية لوزان نفذت العديد من عمليات الابادة الجماعية والجرائم الدولية ضد شعب كوردستان، يجب على الدول الموقعة على اتفاقية لوزان تعويض تلك الجرائم، وتوفير ارضية لمنع اعادة تلك الجرائم الدولية ضد شعب كوردستان بالاعتماد على قانون منع ومعاقبة منفذي الجرائم الدولية.

٧- اعتراض الهجمات الجوية ضد شعب كوردستان بشكل عام وفي غرب كوردستان بشكل خاص، وتشكيل منطقة حظر طيران بين تركيا وغربي كوردستان من اجل تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

٨- من اجل اطلاق عملية السلام وضمان الاستقرار ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار، نطالب باطلاق سراح السيد عبدالله اوجلان وباقي المعتقلين السياسيين.

ثانيا: على المستوى الداخلي لكوردستان:

١- حماية وتطوير المصالح الوطنية العليا لكوردستان ووضعها فوق المصالح الشخصية والسياسية.

٢- ترك الخلافات السياسية الداخلية والعمل باتجاه معالجة الخلافات الداخلية.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي اجزاء كوردستان، وجعل حماية ودعم اطار اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي كوردستان في اولوية المهام، وتشكيل لجنة مشتركة بين اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي

كوردستان للتنسيق وانجاز المهام المشتركة.

٤- ندعو الى عقد مؤتمر وطني وقومي وتشكيل لجنة مشتركة لوضع استراتيجية وخطط النضال على مستوى جميع اجزاء كوردستان.

٥- ضمان حماية الخصوصية واحترام التعايش بين مكونات شعب كوردستان بجميع قومياتهم واديانهم.

٦- تثمين وتشجيع النضال الحر للنساء جنبا الى جنب مع الرجال من اجل تطوير النضال النموذجي داخل صفوف شعب كوردستان.

ثالثا: على المستوى الاقليمي والدول التي قسمت عليها كوردستان:

١- تعريف اجزاء كوردستان بشكل رسمي داخل حدود سوريا وتركيا، والمصادقة عليها داخل سوريا وتركيا بالواقع الذي يريدونه هم.

٢- الاعتراف بصورة رسمية بواقع الحكم الذي يختاره شعب كوردستان في الاوساط الدولية وخاصة في الامم المتحدة.

٣- للوصول الى جميع اهداف شعب يجب تشكيل وحدة صف وموقف عالي المستوى، وكسر عصر اتفاقية لوزان يتم ويثبت فقط بالاتفاق الداخلي.

٤- طلب جاد من الدولة التركية بتنفيذ الوعد الذي قطعته في اتفاقية لوزان للاقليات غير المسلمة دون تمييز او تحريف.

٥- تعريف والمصادقة على حقوق الايزيديين واليارسانيين ضمن الفئات غير المسلمة، بشكل يتم الاعتراف بحقوقهم كما تم الاعتراف بحقوق الروم والارمن والسريان والكلدان.

٦- يجب على حكومة اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي كوردستان ان تفتحا مكتبا خاصاً باتفاقية لوزان وتداعياتها وتنفيذ المهام بشكل مشترك.

٧- تشكيل مؤسسة استشارية ارشادية بين جميع اجزاء كوردستان من اجل التوعية والتوضيح ووضع الخطط المشتركة.

٨- ندعو السلطتين في اقليم كوردستان العراق وغربي كوردستان، الى معالجة جميع المشاكل بينهما، وبالمقابل اتباع الاختلاط والتعاون السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بينهما، بالاعتماد على قرار برلمان كوردستان للاعتراف بالادارات الذاتية في غربي كوردستان.

٩- معالجة المشاكل الموجودة في المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان وفقا للمادة ١٤٠ الدستورية مع مراعاة خصوصية المناطق التي تعرضت لحملات التعريب.

النصر لارادة شعب كوردستان

الخلود لشهداء طريق حرية شعب كوردستان

النهضة المُجهَضَة..
من سيفر 1920 إلى لوزان 1923

*خاص/ المركز الكردي للدراسات

مثلت فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ذروة الآمال الوشيكة ولكن المُجهَضَة للكرد وعدد من شعوب منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا في التشكل الدولتي الحديث والمشاركة الفعالة في النظام العالمي. كان الكرد الأمة الوحيدة تقريباً التي حدث نوع من "التواطوء التاريخي" بين فواعل السياسة الإقليمية والدولية على حرمانهم الدولة، فيما حصل العرب على عدد من الدول أو أشباه الدول، وحصل الترك والفرس، كل منهم على دولة- ولو أن منجز الدولة لديهم غير متوافق عليه بالتمام، إذ إن ظاهرة الدولة في المنطقة غير مستقرة، والمهم أنها موضوع نزاع وصراع يهدد بتفجيرها. وهكذا، فإن دول المنطقة، وخاصة في غرب آسيا، تعد الكرد مصدر تهديد لها، وثمة توافق تام الأركان تقريباً بينها على ذلك. الأمر الذي يجعل القضية الكردية جرحاً نازفاً، وبلا توقف.

تتألف الورقة من ستة محاور:

أولاً: في الرؤية والمقاربة،

ثانياً: انتهازية تاريخية،

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال،

رابعاً: اتفاقية سيفر ١٩٢٠،

خامساً: اتفاقية لوزان ١٩٢٣،

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان!

أولاً: في الرؤية والمقاربة

** ما الذي حدث بين "وعد الدولة" كردياً وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠، و"إجهاضه" وفق معاهدى لوزان ١٩٢٣، وهل يعود إجهاض الحلم الكردي في النهضة وبناء الدولة، لـ "أسباب كردية"، أي تخص الكرد أنفسهم، أم لأسباب إقليمية ودولية؟

تتناول الورقة لحظة تاريخية حاسمة في تاريخ الكرد والمنطقة، ١٩٢٠-١٩٢٣، والواقع أنهما لحظتان فارقتان، ومتعاكستان: لحظة سيفر ١٩٢٠، ولحظة لوزان ١٩٢٣. وباعتبار أن التركيز على العامل الكردي، فإن السؤال هو: لماذا أمكن للترك والفواعل الأخرى القطع مع لحظة سيفر ١٩٢٠ التي قالت بحق الكرد بكيانية دولتية، وإيقاف ذلك الاندفاع القوي للكرد نحو الدولة؛ ولحظة لوزان ١٩٢٣ التي دشنت تاريخاً من التنكر والقمع والتسلط ضد الكرد في تركيا، بالمعنى المادي والرمزي، الأمر الذي أثار استجابات كردية متكررة تمثلت بعدد كبير من الانتفاضات والثورات.

وكيف أمكن لتركيا في بدايات القرن العشرين أن تعيد إدراج الكرد في سياسات الدفاع عن السلطنة، وتمكن مصطفى كمال من إدراجهم في قواته والمشاركة في حروبه مع الغرب والسلطان ومع الكرد أنفسهم، بل كانوا عماد القوة التي أقامت الجمهورية التركية؟

تحاول الورقة البحث في "العوامل الكردية" أو "الذاتية"، في تفسير وتحليل إخفاق مشروع الدولة لدى الكرد، على الرغم من بروزه المبكر في الفترة العثمانية المتأخرة، تحديداً، قبيل الانهيار العثماني مع الحرب العالمية الأول. ولو أن العامل الإقليمي والدولي كان غالباً وقاهراً على هذا الصعيد. وسوف تظهر التطورات ردود الفعل الكردية، وخاصة الثورات والانتفاضات المستمرة في الأناضول، وأن لدى الكرد الهمة والقوة من أجل تحقيق النهضة والكيانية الدولتية، ولاحقاً من أجل تحقيق السلام لشعوب المنطقة، في أفق "الأمة الديمقراطية"، بتعبير أثير للقائد الكردي عبد الله أوجلان. وهذا باب يتطلب المزيد من البحث والتقصي والتدقيق.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، وليس فقط الكرد، تحولاً تاريخياً، عبر عنه إتفاقان تاريخيان:

الأول هو سيفر عام ١٩٢٠

والثاني هو لوزان ١٩٢٣،

كما لو أن كلاً منهما يحيل إلى ميزان للمعنى والقوة مختلف بالتمام عن الآخر.

ويبدو أن لوزان "نَسَخَ" -بالمعنى الذي يرد لدى الفقهاء- اتفاق سيفر ١٩٢٠، بكيفية لم تراع تطلعات شعوب المنطقة وكفاحها القومي أو نزوعها من أجل التشكل الكياني، دولة أو دولاً. ولا تذهب الورقة بعيداً أو عميقاً في خط الإجابة على الأسئلة المذكورة، إلا أنها تحاول تلمّس بعض أسس وأطر التفكير بهذا الخصوص.

ثانياً: انتهازية تاريخية

كان الكرد موضوع رؤيتين انتهازيتين سلطانية وكمالية، وحققتا إلى حد كبير ما كانتا تصبوان إليه كردياً، والكرد لم يخذلوا أحداً تقريباً، ولكن قواعد اللعبة ومنطق السياسة والتاريخ وإكراهات الواقع هو الذي شكل الأمور.

أعلنت السلطنة (كان السلطان تحت تأثير جماعة الاتحاد والترقي) "الجهاد ضد الكفار" خلال الحرب، وتم إيقاف الحياة السياسية والثقافية والجمعيات، ونجحت السلطنة في حشد الكرد في جبهات القفقاس والعراق، الكرد الذين قدموا:

جيشين، الجيش الحادي عشر (١١) ومقرة خاربوط، والجيش الثاني عشر (١٢) ومقره العام في الموصل، وكانا من الكرد بالكامل. و(٤-٥) فرق من الخيالة من الجيش الاحتياطي، وقوات لحرس الحدود والجندرمة، والقوام الرئيس للجيشين التاسع (٩) في أرضروم والعاشر (١٠) في سيواس، كان من الكرد؛ وقاد الكرد ١٣٥ سرية من الخيالة الاحتياط، بالإضافة إلى عدد من وحدات الحدود ومجموعات كاملة من رجال الدرك وقوى الأمن.

تعرَّضَ المجال الكردي لدمار كبير جراء الحرب، وثمة تقديرات بأن مئات الألاف من الكرد قتلوا أو أصيبوا خلال الحرب، كما مات كثيرون جراء المجاعة والأمراض والفوضى. وربما وصل عدد الضحايا الكرد خلال الحرب إلى المليون.

أرسل لطفي فكري عضو مجلس المبعوثان السابق عن ولاية ديرسيم (تونجلي حالياً) إلى السلطان محمد (وحيد الدين) السادس في آب/أغسطس ١٩١٨ آملاً أن ينال الكرد حقوقهم، بعد مشاركتهم القوية في الحرب، وكونهم لم ينخرطوا في الصراع على السلطة بين الاتحاديين والسلطانيين، إذ وقفت "جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية" التي كانت تنشط في إسطنبول على الحياد في ذلك الصراع. وفي عام ١٩١٩ كانت الجريدة الناطقة باسم الجمعية المذكورة في إسطنبول (حادثات) تتحدث عن حقوق للكرد، كما قامت الجمعية بمراسلة رؤساء دول الائتلاف التي دخلت قواتها إسطنبول بعد هدنة مودرس ١٩١٨.

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال

من الأمور التي يصعب تفسيرها قومياً! كيف أن رئيس فرع الجمعية المذكورة في أرضروم وجه دعوة إلى مصطفى كمال (١٠ تموز/يوليو ١٩١٩) لترؤس مؤتمر الجمعية. وكان كمال اتجه لتركيز جهوده على المنطقة الشرقية والكردية من أجل حشد القوى ضد الحلفاء ولاحقاً لاحتواء إسطنبول بشكل غير مباشر.

في (٢٢ حزيران/يونيو ١٩١٩) وجه كمال خطاباً أو تعميماً حول الوضع إلى الأعيان وولاة الولايات ذات الأكثرية الكردية، مثل أرضروم وسيواس وديار بكر ووان وغيرها، والزعماء والناشطين والقيادات، طلب فيه حضور ممثلين عنهم إلى مؤتمر في (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩). وفي (٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩) جرى استقبال احتفالي لـ كمال في سيواس، فقد نجحت حركته بكسب الكرد إلى صفه وحشدهم ضد قوات الحلفاء واليونانيين فيما سمي "حرب التحرير" أو "الاستقلال" التي انطلقت فعلياً من "المجال الكردي"!

في (١٨ تموز/يوليو ١٩١٩) وجه كمال رسالة إلى جعفر طيار قائد الجيش الأول في أدرنة متحدثاً عن عزمه تأسيس جبهة لتحرير البلاد تنطلق من شرق الأناضول، وطلب منه إرسال ممثلين من أسطنبول إلى أرضروم، حيث عقد المؤتمر (١٠-٢٣ تموز ١٩١٩). وقد مثلت التطورات ضربة قاضية لمشروع إقامة "دولة كردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية"،

التي لم يعد لها أي معنى طالما أن الكرد انضموا للترك في مواجهة الغرب.

في (٢٤ تموز/يوليو ١٩١٩) انتخب مؤتمر الجمعية كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن الحقوق شرق الأناضول. بعد ذلك راسل كمال رؤساء العشائر الكردية ورجال الدين والطرق الصوفية والأعيان والولاة إلخ داعياً إياهم للمشاركة في الحرب بقيادته، ومتحدثاً عن دور الكرد في نصرة خليفة المسلمين إلخ ولكن كمال لم يسمح بتشكيل قوات أو تنظيمات على أساس كردي.

وعليه، انقسم الكرد إلى فريقين:

– الفريق الأول،

يؤيد الانضمام إلى جهود كمال في محاربة التحالف، وتأجيل المطالب الكردية، ومن ذلك جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية. وشارك هؤلاء في مؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) بوفد مؤلف من مصطفى كمال! والشيوخ رائف أفندي وشوقي أفندي، وسامي بك. واتخذ المؤتمر المذكور قرارات "لا كردية" بتحويل الجمعية إلى جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، وعارض فكرة الدويلات والكيانات المستقلة، ورفض الانتداب.

ومضى كمال في تعبئة الكرد في حركته لمحاربة الحلفاء واليونان والكرد الآخرين الميالين للاستقلال.

وقف الزعماء الكرد مع كمال مُتخلّين عن طموحاتهم القومية من أجل بناء القومية التركية، ولم يدافعوا عن السيطرة والدولة في مناطقهم ضد الأرمن والروس (تواصل مع البلاشفة دقق) والبريطانيين، وإنما ضد القوميين الكرد أنفسهم أيضاً، وذهبوا لمقاتلة اليونانيين وقوات الحلفاء، وكان معظم قوات معارك سقاريا وإينونو والمعارك ضد الفرنسيين في كيليكيا من الكرد.

في الفترة (١٠–٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩)عقد مؤتمر أرضروم وهو المؤسس لتركيا والمُجهض للكيانية الكردية، وجاء في بيان المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت. ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوة ولدوا من أب وأم واحدة".

ويمكن تركيز خلاصات المؤتمر على النحو الآتي:

- الأناضول وطن موحد لا يقبل القسمة.
- إذا انهارت السلطنة العثمانية فإن الأمة التركية تناضل من أجل حقوقها، وتدافع عن الوطن ضد الأجنبي.
- عندما تفشل حكومة اسطنبول في حماية الوطن ستؤلف حكومة مؤقتة يختارها المجلس الوطني العام أو الهيئة التأسيسية.
- يجب العمل على تنظيم وتنشيط القوى الوطنية من أجل الحفاظ على سيادة وإرادة الأمة.
- لا يمكن منح المسيحيين حقوقاً وامتيازات تخل بالسيادة والتوازن الاجتماعي.
- رفض الانتداب أو الوصاية رفضاً باتاً.

**تم انتخاب كمال رئيساً للهيئة التأسيسية المؤلفة من /٩/ أشخاص، واندمجت الجمعيات الكردية للدفاع عن الولايات الشرقية إلى جمعية الدفاع عن الأناضول وبلاد الروم، وتم انتخاب ٣ كرد من أصل ٨ كلجنة إشراف على المؤتمر.

الفريق الثاني

يرفض الفريق الثاني التحالف مع الترك، ويدعو للتواصل مع الحلفاء من أجل إقامة كيان كردي أو دولة للكرد، ومنه جمعية تعالي كردستان (كردستان تيالي جمعيتي)، التي انطلقت من اعتبارات قومية متأثرة أو معتمدة على مبادئ ويلسون المعروفة، وأهمها "حق الأمم في تقرير المصير".

وكان الكرد في أوج انخراطهم الحداثي المتعلق بالهوية والأمة والدولة، حسبما عبرت عنه الجمعيات والمنتديات الكردية. وسوف يتضح أن الأسئلة الكبرى مثل: من هم الكرد، والموقف من الدين والخلافة والعرب والترك الفرس، والموقف من الغرب... أسئلة لم يمكنهم التعاطي معها بكيفية مناسبة، أو أن قطار التشكيل الحديث لمنطقة الشرق الأوسط أبعدهم، بما هم كرد، وأدرجهم في كيانات ودول وأشباه دول، بما هم عرب أو ترك أو فرس، أو بما هم جماعات إثنية وتكوينات قبلية ولغوية موزعة بين عدد من دول الإقليم. وهذا هذا باب فيه كلام كثير.

أثناء الإعداد لمؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) التقى كمال بقادة كرد عرضوا له موقفهم الرافض لإقامة دولة للأرمن في مناطق شرق الأناضول ذات أغلبية كردية (مداولات سيفر)، وأنهم سوف يعملون على إقامة دولة كردية، علماً أن ممثلي الكرد في فرساي برئاسة شريف باشا وقعوا –على غير توقع ونتيجة تقديرات جديدة وضغوط غربية– اتفاقاً (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩) مع بوغاس نوبار ممثل الأرمن في باريس يتضمن تعهد الكرد والأرمن بأن يدعم كل منهما استقلال الآخر، وترك القضايا الخلافية المتعلقة بالمستوطنات الحدودية لمؤتمر السلام.

وتم التصديق على الاتفاق في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠).

رفض مصطفى كمال مشروع القادة الكرد حول دولة كردية ضمن تركيا وتحت راية الخلافة، قائلاً: إن الدولة الكردية مشروع بريطاني.

وأضاف كمال بأنه لا يعتقد أن وزارة فريد باشا السلطانية سوف تمنح الكرد حقوقهم، كما نبه إلى أن الكرد فوضوا كمال بتمثيل الولايات الشرقية في المفاوضات القادمة مع الحلفاء، وأن الأولوية هي لمحاربة الأوربيين الطامعين وتحرير البلاد من أعداء الدين.

رابعاً: معاهدة سيفر ١٩٢٠

في (١٠ أب/أغسطس ١٩٢٠) اتفقت الدول المتحالفة في مدينة "سيفر" قرب باريس على معاهدة سوف تعرف لاحقاً باسم المدنية المذكورة. وقع عليها دول: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

نصت المعاهدة على:

منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان، وخضوع كل من سوريا والعراق للانتداب، واستقلال شبه الجزيرة العربية (حسين أمير مكة)، واستقلال أرمينيا، واعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح

وتحت إدارة عصبة الأمم، واستقلال كردستان، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان.

كان إعداد الاتفاقية جزء من منظومة الصلح في مؤتمر فرساي (١٩١٩-١٩٢٠). وأعدت المعاهدة (٥) لجان وجاءت في (١٣) باباً و(٤٣٣) مادة. تناول الباب الـ (٦) المواد (٨٨ – ٩٢) القضية الأرمنية. ونصت المادة (٨٨) على استقلال أرمينيا. وأما المواد الأخرى فتتعلق بترسيم حدود الدولة الأرمينية، وحماية الإثنيات، والتجارة ...استناداً إلى تقرير لجنة هاربورد التي أرسلها ويلسون إلى المنطقة.

أما القسم الـ (٣) من الباب الـ(٣) فتناول الكرد، وحمل عنوان كردستان، ويتألف من المواد (٦٢-٦٣-٦٤)، حيث قضت المادة (٦٢) بتشكيل لجنة ثلاثية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) مهمتها الإعداد لتأسيس حكم ذاتي للكرد في جنوب شرق الأناضول، أو في المنطقة "التي تمتد من شرق الفرات إلى الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي يجب أن تسوى فيما بعد مع شمال الحدود السورية – التركية، وما بين النهرين".

وحسب المادة (٢٧) فإنه في حال حدوث خلاف حول الحدود في جنوب شرق الأناضول وقرب الحدود مع إيران، أو في العلاقات الإثنية هناك، فإن على اللجنة أن تضم ممثلين عن الكرد والفرس، لبحث وإقرار التعديلات الضرورية على الحدود. ونصت المادة (٦٣) على إلزام الحكومة العثمانية بتنفيذ ما تقرره اللجنة المشار إليها خلال ٣ أشهر من إبلاغها.

نصت المادة (٦٤) على أن الكرد المشمولين بالمادة (٦٢) يمكنهم الذهاب إلى مجلس عصبة الأمم في حال كانت لديهم الرغبة في الاستقلال، "وإذا وجد المجلس وقتها بأن السكان مؤهلون لهذا الاستقلال فإنه سيقترح مَنْحَهُ لهم، وعندئذٍ تلتزم تركيا اعتباراً من ذلك التاريخ، بالتقيد بهذا الاقتراح، وبالتخلي عن أية حقوق وامتيازات لها في هذه المناطق، وتكون تفاصيل إجراءات التخلي هذه، مادة لمعاهدة خاصة بين دول الحلفاء الأساسية وتركيا". وفي حال لم تمانع أي دولة من الدول الرئيسة في التحالف، فلن يكون ثمة مانع من انضمام الكرد إلى دولة كردية مستقلة. وفي شرق الأناضول منحت أرمينيا الاستقلال ومنح الكرد هناك حكماً ذاتياً. ووضعت الأمور الاقتصادية والمالية والعسكرية للسلطنة تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

قام ٧٢ نائباً كردياً بمراسلة الحلفاء وأعربوا عن رغبتهم بالبقاء مع الترك في دولة واحدة ولا يريدون الانفصال، فردت العشائر بإعلان دولة في منطقة كوجيكري في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. وعندئذ قررت حكومة أنقرة إرسال وفد من الكرد المقربين لها لإبداء النصح، ترأس الوفد عثمان فوزي نائب أرزنجان في المجلس الوطني الكبير ودياب آغا نائب ديرسيم. ويبدو أن إعلان الدولة لم يكن جدياً، إذ سرعان ما تجاوب سيد رضا وعلي شير قادة الحركة الكردية لوفد المناصحة وتقدموا بمطالب كردية قومية غير انفصالية.

في بداية عام ١٩٢٠ اتفقت القيادات الكردية في شرق الأناضول على تشكيل قوة عسكرية قوامها ٤٥ ألف رجل لإقامة دولة كردية، ولكنهم اختلفوا على الكيفية. فريقان: الأول برئاسة مجو آغا قائد الجندرمة السابق ورئيس عشائر عباسان رأى الإعلان عن استقلال كردستان. والثاني برئاسة علي شان بك رئيس عشائر قوجكيري ورأى اتباع وسائل أخرى، مثل استطلاع موقف أنقرة.

اتفق الفريقان على استطلاع موقف حكومة كمال بتوجيه استيضاحات وأسئلة محددة حول مصير كردستان، أهمها: توضيح موقف حكومة مصطفى كمال من قرار حكومة السلطان بمنح الكرد حكماً ذاتياً، وموقف حكومة كمال من الحكم الذاتي للكرد، وسحب الإداريين الترك من المناطق ذات الطابع السكاني الكردي.

لكن الحكومة لم تجب بل أرسلت فريقاً للاتصال بالعشائر الكردية في منطقة ديرسيم لتهدئة الأوضاع. ولكن الكرد

طردوا اللجنة، وأبرقوا لأنقرة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) بأنهم سوف يقيمون دولة كردية حسب مقررات سيفر.

كانت قرارات مؤتمر أرضروم (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩) بمثابة المؤتمر التأسيسي للحركة الكمالية و"الميثاق الوطني" الذي أقر لاحقاً في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، وهو مؤتمر إخفاق الحركة الكردية في لحظة انتقالية جنينية مشوشة، إذ خرج مؤتمر أرضروم المذكور بمقررات من قبيل: الأناضول وطن واحد غير قابل للقسمة. وتفويض الأمة التركية بالدفاع عن "الوطن" في حال إنهار الحكم العثماني.

وتأكدت أو تعززت مقرراته في مؤتمر سيواس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩. وفي (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠) انعقد مؤتمر مجلس الأمة الكبير في أنقرة بحضور ١١٥ نائباً من مختلف المناطق والقطاعات والتكوينات الاجتماعية والدينية والإثنية والعسكرية والإدارية، وشهد تجاذبات وخلافات عديدة حول السياسات المتبعة وما ينبغي اتخاذه حيالها. وبرزت تكتلات وتيارات مختلفة، على أسس دينية وقومية ومناطقية وقبلية، ولكنه انتخب مصطفى كمال رئيساً له بالإجماع!

أعادة إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول

رأى مصطفى كمال أن يعيد النظر في تكتيكاته فأعاد إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم التي مثلت فرصة لإعادة دمج الكتل والتيارات على أسس جديدة، تنظيمية وليس تمثيلية. وأصبح مجلس الأمة الكبير تابعاً للجمعية وليس مركز القيادة وصنع السياسات.

نهضت الكمالية أو ما يسمى "حرب التحرير" تحت أعباء جغرافيّة واجتماعية واقتصادية ثقيلة، بدت الجغرافيا إنجازاً ونصراً كبيراً أو "لئماً" – ولو مؤقتاً – لـ"جرح نرجسي" أصاب السلطنة بمقتل! ومع ذلك علينا أن ندقق في أن مصطفى كمال أتاتورك لم يكن راضياً بالتمام عن "جغرافية" دولته، ونجح بالسيطرة على إسكندرون وضمه ١٩٣٩، وحاول جاهداً استعادة السيطرة على ولاية الموصل، لولا أن بريطانيا كانت متمسكة بضمها للعراق.

اتجه الكماليون للسيطرة على أراضي جمهورية يريفان السوفيتية، ولكن انتهى الأمر بتوقيع الكماليين لاتفاق تحالف مع الروس (١٦ أذار/مارس ١٩٢١) قضى بتنازل السوفييت عن باطوم وقارس، أو ما يعادل ثلثي أرمينيا التي رسمت حدودها معاهدة سيفر، ما أدى إلى موت مشروع الدولة الأرمينية في تركيا وتوجيه ضربة قاتلة لمشروع أرمينيا الكبرى. وتم توقيع اتفاق مماثل مع الجورجيين والأذريين (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١).

أدت هزيمة الجيش اليوناني أمام الكماليين في موقعة سقاريا (٨-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١) إلى إنهاء الجزء الخاص باليونان أو اليونانيين في معاهدة سيفر (تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتيندوس، وأزمير وملحقاتها)، وقام الكماليون بعدها بتهجير أكثر من مليون يوناني. وفي العام (١٩٢٣) كانت اتفاقية لتبادل السكان بين تركيا واليونان، وانتقل (أو هُجِّر) بموجبها (١,٣) مليوناً من اليونانيين (والترك المسيحيين) مقابل (٥٠٠) ألف من الترك (والمسلمين اليونانيين).

كان الكرد عماد القوات التي هاجمت الفرنسيين في كيليكيا، رافضة اتفاق سيفر وكذلك اتفاق شريف باشا –نوبار حول الدولتين الأرمنية والكردية. وأدت الضغوط الكمالية على فرنسا إلى انسحاب الأخيرة من الجزيرة العليا وتوقيع اتفاق الحدود بين تركيا وسوريا (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١) المعروف باتفاق هنري فرانكلان بويون – يوسف كمال

أو اتفاق أنقرة الأول.

قام مصطفى كمال بإعادة تشكيل قوة مؤسسة للدولة في تركيا من تحالف كردي – تركي –عربي متعدد، مستفيداً من آلية تشكيل ولعب على تناقضات وإدارة مخاوف ومخيال جمعي وفرعي. وهكذا أمكنه إدراج الكرد في حملته مستفيداً من مخاوف كردية مصدرها الأرمن الذين دخلوا في صراع مع الكرد والترك، وحشد الكرد في معركته من أجل "منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم".

استفاد كمال من الاضطراب في سوريا وأدرج الثورات السورية ضد الفرنسيين في سياساته، ولعب بالورقة ضد فرنسا وضد الكرد وضد العرب أنفسهم. وكانت ثورات إبراهيم هنانو وصالح العلي وثورة الرقة على صلة وثيقة وتحالف عسكري وسياسي مع الكماليين، وفي أواخر العام ١٩٢١ كان الكماليون مسيطرين على الجزء الأكبر مما سيعرف لاحقاً بـ تركيا.

خامساً: معاهدة لوزان ١٩٢٣

يبدو أن الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه كان الوحيد الذي رأى ان اختيار مكان معاهدة سيفر ١٩٢٠ لم يكن موفقاً، "فقد اشتهرت سيفر بصناعة الخزف الصيني، ولكنه كان هشاً سهل الكسر، وهو ما سوف تتولاه –بتأثير عوامل عديدة– تطورات الموقف في المنطقة، منها موقف مصطفى كمال (أتاتورك) في الأناضول، فقد رفضت حركته المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم "معاهدة لوزان" لعام (١٩٢٣) التي "نسخت" معاهدة سيفر لعام (١٩٢٠)، كأنها لم تكن.

كان الأعيان والزعماء الكرد أحد عوامل تحطيم معاهدة سيفر وإنتاج معاهدة لوزان، فقد اندفعت فواعل كردية من قيادات قبلية وبيروقراطية عثمانية وعسكر وقوميين كرد متدينين مع جهود كمال في إجهاض سيفر، ليس لأنهم ضد كيانية كردية بالمعنى القومي،

وإنما لاعتبارات عديدة منها:

* *مخاوف من أن يؤدي تطبيق سيفر إلى إقامة محاكم تتهم الفواعل بالإبادة الأرمنية.
* *مخاوف من إنشاء دولة أرمنية كان من الواضح أنها سوف تضم جزءاً كبيراً من الجغرافية الإسلامية أو الكردية.
* *إقامة الدولة الأرمنية يعني خسارة الأعيان إقطاعات واسعة تمت مصادرتها من خلال الحرب على الأرمن ١٨٩٥–١٩١٥.
* *بروز التباينات والاختلافات بين الكرد وبين بريطانيا والحلفاء، ذلك أن الإنكليز أبدوا ميلاً متزايداً نحو تركيز الجهود على كيانية خاصة بكرد الجنوب (كردستان الجنوبية) وأجزاء من شرق الأناضول، كما أن الفرنسيين أبدوا اهتماماً متزايداً بالكرد ضمن الجزيرة السورية.
* *الانقسامية الكردية المتزايدة والتباينات في الموقف من إسطنبول وأنقرة والغرب، والتباينات في الأولويات الكردية.
* *نجاح كمال في تحقيق تحالف إثني وعسكري وسياسي عابر للقوميات وقدرته على الاستثمار في التناقضات

وتحريك فواعل الرأي والأعيان وإدراجها في خدمة مشروعه.

** التغير في التوازنات والمنافسات الدولية، وميل بريطانيا وفرنسا لقبول الحركة الكمالية، بوصفها قوة حداثية وتوحيدية ودولتية بديلة عن السلطنة العثمانية.

وهكذا انهزم الجيش اليوناني في غرب الأناضول، والفرنسي في كيليكيا، وانكفأ البريطانيون في جنوب شرق، وأحكم مصطفى كمال قبضته على المجال الكردي شرق الأناضول، وقمع بشدة محاولات كردية لإقامة كيانية سياسية أو دولتية. وكان الزعماء الكرد هم أدواته في ذلك، إذ قضى الجيش والميليشيات الكردية على انتفاضة الكرد العلويين في آذار/مارس ١٩٢١. وانسحبت من الأراضي التركية القوات الإيطالية واليونانية والفرنسية بين ١٩٢٠ و١٩٢١، ومنذ ١٩٢٢ كان البريطانيون مستعدين لبحث شروط السلام مع حكومة مصطفى كمال.

عقد مؤتمر جديد للتسوية (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢)، قامت مفاوضات بين تركيا والدول الأوربية لمدة (١١) أسبوعاً في لوزان- سويسرا، وانتهت بتوقيع اتفاق حمل اسم المدينة (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣).

وجاء بمثابة نقض لاتفاق سابق عقد بين الحلفاء والحكومة العثمانية (١٩٢٠). مثلما جاء لتثبيت "تحولات كبرى" حدثت في تركيا: التحول من السلطنة إلى الدولة الجمهورية، وتولي الحركة الكمالية أمور الحكم، وتغير موازين القوى على الأرض، وبروز هواجس جديدة لدى أوربا تتعلق بالثورة البلشفية والمخاوف من تمددها إلى المنطقة وإلى أوربا نفسها.

حددت المعاهدة أوضاع الأناضول – المركز العثماني السابق بأن نسخت ما قررته معاهدة سيفر والتي كانت قسمت السلطنة، بما فيها المركز نفسه، بين مناطق سيطرة ونفوذ كما سبقت الإشارة. وأقرت بالسلطات الجديدة في تركيا، وقبلت بالحركة الكمالية وريثاً مقبولاً في النظام العالمي والترتيبات الإقليمية للمنطقة.

أجهضت معاهدة لوزان ١٩٢٣ الخرائط والجغرافيات الخاصة بالكرد والأرمن واليونانيين، واختلقت جغرافيات سياسية جديدة أو عدلت عليها. وقضت نهائياً على الجغرافيا العثمانية. وأقرت نظام تأسيس الدول الحديثة في المنطقة، وفقاً لمبدأ الجنسية (الناسيونالية) نظام "ويستفاليا مشرقية" كما لو أنها "ويستفاليا تركية – عربية".

تتألف معاهدة لوزان من (١٤٣) مادة في (٥) أقسام تناولت: المضائق البحرية، وتبادل إلغاء التعهدات، وتبادل السكان بين تركيا واليونان، والاتفاقيات، والرسائل الملزمة. وأقرت استقلال الجمهورية التركية، وحماية الإثنيات العرقية (اليونان والأرمن) ولو أن معظم اليونانيين في تركيا والترك في اليونان تم مبادلتهم.

وتم تحديد أوضاع الجُزر والحدود في بحر إيجه، وأوضاع قبرص، وإحالة ملف الموصل إلى مجلس عصبة الأمم، والحدود بين تركيا وكل من اليونان وبلغاريا، وتخلت تركيا رسمياً عن الجغرافيا العربية التي كانت تحتلها السلطنة من قبل،، وأدرجت نتائج معاهدة أنقرة (١٩٢١) بين تركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا/ وكان من نتائجها ضم أراض واسعة من سوريا إلى تركيا.

مثلت خرائط لوزان انقلاباً على خرائط سيفر، أعاد إلى الأناضول مركزية ما كانت خسرتها. وبرزت إثرها تركيا كدولة وريثة معترف بها للسلطنة. ولكنها حطمت خرائط أخرى كان سيفر مرتكزها القانوني، ولكن تطورات الأمور لم تمكنها من التشكل دولتياً، وهي خرائط الكرد والأرمن، وحتى الخرائط السورية، ذلك أن اتفاق لوزان مرر ما اقتطعته تركيا من سوريا بتواطؤ من فرنسا بحسب اتفاقية أنقرة ١٩٢١، حيث أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض واسعة،

وتضم من الغرب إلى الشرق مدنَ ومناطق مرسين وطرسوس وكيليكية وأضنة وعينتاب وكلس ومرعش وأورفا وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة بوطان (ابن عمر).

في (١٩ آذار/مارس ١٩٢٠) أعلن مصطفى كمال أن الأمة التركية أسست برلمانها في أنقرة باسم الجمعية الوطنية الكبرى. وجاءت بعد ذلك اتفاقية لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٤) لتُثبِّتَ السيطرة التركية على الجغرافيا التي طالب بها الميثاق الوطني التركي. وفي (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣) أعلنت الجمهورية التركية، وكمال أول رئيس لها.

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان

يبدو أن "عقدة" أو "متلازمة سيفر" لدى الترك، يقابلها "عقدة" أو "متلازمة لوزان" لدى الكرد والأرمن وحتى العرب. وإن أيّ مطالب كيانية كردية في تركيا تحرك العصب الحساس لـ "متلازمة سيفر" لدى الترك أو الدولة التركية والاتجاهات القومية في تركيا، بمعنى الخوف من تقسيم تركيا وتلاشيها أمام الاتجاهات الهوياتية والقومية للشعوب في تركيا والمنطقة، وخاصة الحركة القومية الكردية.

لكن، اتفاقية لوزان ١٩٢٣، التي تمثل "متلازمة" بالنسبة للكرد والأرمن والعرب وغيرهم، كونها أجهضت –مع عوامل أخرى- المشروع النهضوي للكرد ومشروع الكيانية السياسية والدولة، وخرائط أرمينيا الكبرى، إلا أنها أخذت تمثل بالمقابل "متلازمة" أيضاً بالنسبة للسياسة التركية في فترة حكم رجب طيب أردوغان، ولو أن ذلك محكوم بمعان ورهانات واتجاهات مختلفة، وإذ يتحدث أردوغان كثيراً عن اتفاقية لوزان، فلأنها "أنهت" أو "قطعت" مع اللحظة العثمانية لصالح الدولة الجمهورية والعلمانية، ويحاول مراجعة "العَقد المؤسس" للدولة الجمهورية ولشرعية مصطفى كمال/أتاتورك، لصالح ما يدعى "العثمانية الجديدة"، وهي مزيج هجين من الأفكار الإسلاموية والقوموية التركية. وهذا باب يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

في الختام،

تمثل مئوية معاهدة لوزان ١٩٢٣ مناسبة لنظر في الأحداث الكبرى المؤسسة في تاريخ المنطقة، ومراجعة: لماذا أمكن "إجهاض" ذلك "الإمكان التاريخي" لمشروع الدولة لدى الكرد والأرمن والعرب، وهي مشروعات وسرديات كبرى متداخلة إلى حد كبير؟

وكيف أمكن لعوامل "الاختلال الذاتي" و"الإخفاق" في الاستجابة للتحديات الكبرى، وضعف "وعي الذات" بالنسبة لفواعل السياسة والاجتماع والفكر لدى عدد من الأمم والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، بالتوازي مع ديناميات التغلغل والاختراق الكولونيالي الغربي، الأمر الذي شكل خرائط المنطقة على النحو القاتل الذي عرفناه حتى الآن.

قد لا يتطلع الكرد إلى خرائط سيفر ١٩٢٠، من باب السعي لـ"إعادة إنتاجها"، ولا إلى خرائط لوزان ١٩٢٣ من أجل "تفكيكها"، فهذا دونه صعوبات وإكراهات كثيرة، إلا أن في تلك الخرائط قوة مخيالية فائقة، تدفع بالكرد وغيرهم لانتهاز الفرصة السانحة لـ"المراجعة" و"إثبات الذات"، على الرغم من "الغموض" و"اللايقين" الحاد حيال ما يحدث في المنطقة والعالم.

حسن فحص:

العراق والعودة إلى الفيدرالية

*اندبندنت عربية

هل انكسر «قبان» التوازنات في المشهد السياسي العراقي، وتشظت «البيضة» الكردية التي استطاعت فرض نفسها لاعباً لا يمكن تجاوزه أو العبور عنه في أية تركيبة أو معادلة سلطوية وإدارية وسياسية في الحياة السياسية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣؟

وهل انقلب السحر على الساحر؟ أ

م فقد الزعيم الكردي لحزب الديمقراطي (بارتي) مسعود بارزاني ألقه ووهجه الذي جعل منه رقماً صعباً في المعادلة العراقية، وأعطاه القدرة على التحكم بمصير العملية السياسية إلى حد بعيد؟

هذه الأسئلة وغيرها طفت على سطح الجدل السياسي

> نسج تحالفات وعلاقات تتجاوز في حجمها وطموحاتها شركاءه في العملية السياسية

الذي شهدته الأحداث المرافقة لجلسات البرلمان لمناقشة وإقرار الموازنة الثلاثية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥) العامة للدولة العراقية، وكشفت عن بداية تبلور واقع سياسي جديد لم يكن قائماً في السابق، قد تستطيع فيه بغداد والقوى الممسكة بالقرار فيها التخفف من أعباء كثير من المواقف التي كانت محكومة فيها بالإرادة الكردية وتحديداً إرادة الزعيم مسعود بارزاني الذي استطاع خلال العقدين الماضيين أن يجعل نفسه الرقم الصعب في المعادلة العراقية، وسعى إلى التمدد ونسج تحالفات وعلاقات إقليمية ودولية تتجاوز في حجمها وطموحاتها شركاءه في العملية السياسية، محاولاً حفر موقع أو مكان له على خريطة المعادلات الإقليمية أو أن يحصل على أدوار في الأزمات ما بين القوى الإقليمية والمجتمع الدولي، وبالأخص بين النظام الإسلامي في إيران والإدارة الامريكية من جهة، وبين طهران وتل أبيب من جهة أخرى، موظفاً في ذلك موقعه ودوره على الساحة العراقية.

وعلى رغم هذه الطموحات المبنية على حقائق استقرت داخل المعادلة العراقية نتيجة التجارب والأزمات والتعقيدات التي مرت وعاشها المشهد العراقي، إلا أنها دخلت ومنذ عام ٢٠١٧، وتحديداً بعد معركة سيطرة الحكومة الاتحادية على مدينة كركوك كرد فعل على استفتاء الانفصال الذي تمسك به وأجراه البازراني في الإقليم، متجاوزاً كل النصائح الداخلية والإقليمية والدولية من تداعيات هذا الاستفتاء، دخلت هذه الطموحات في مسار تراجعي، بعد أن أجبره الموقفان الداخلي والإقليمي على القبول بالتخلي عن طموح الانفصال، بخاصة وأن الطموح بدولة كردية مستقلة، وقد يكون من حق الجماعة الكردية التفكير والعمل والسعي إلى هذا الهدف، اصطدم بمصالح قوى إقليمية ترى في هذا الطموح تهديداً لوحدة أراضيها وباباً لحروب داخلية بين مكوناتها العرقية والقومية.

الصراع المفتوح

عدم الاعتراف بالحقائق الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تحكم المعادلات في الإقليم أدخل البارازني وكردستان العراق في صراع مفتوح مع الجار الإيراني الذي اعتبر الإقليم مصدر تهديد استراتيجي لأمنه القومي ومصالحه الاستراتيجية، بخاصة حرية النشاط الذي تمارسه الأجهزة الإسرائيلية على مقربة من الحدود مع الإقليم الكردي.

وقد تعقد المشهد أكثر قبل وبعد الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في الـ١٠ من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١، وإصرار بارزاني على بناء تحالف ثلاثي مع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر عن المكون الشيعي، ومحمد الحلبوسي رئيس البرلمان عن المكون السني، وهو تحالف اعتبرته طهران لا يقل خطراً وتهديداً عن المغامرات السابقة التي دخل فيها بارزاني،

> عدم الاعتراف بالحقائق الجيوستراتيجية أدخل بارزاني والاقليم في صراع مفتوح مع إيران

لأنه يهدف إلى إخراج جميع القوى المتحالفة معها أو الموالية لها من العملية السياسية، بالتالي محاصرة دورها على الساحة العراقية تمهيداً لإخراجها منه.

إلا أنه وتحت وقع الضغوط الإيرانية ودوي الصواريخ والمسيرات التي استهدفت مراكز قالت طهران إن الموساد الإسرائيلي يستخدمها كمراكز لعملياته ضد العمق الإيراني، وأيضاً مقار الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة، ذهب إلى خيار تفكيك تحالفه مع الصدر والانتقال في إطار صفقة سياسية وتحاصصية لتشكيل ائتلاف لإدارة الدولة مع خصمه الأساس «الإطار التنسيقي» الشيعي.

قد لا يكون مفاجئاً ما شهدته مناقشات الموازنة في قاعات البرلمان العراقي هذه الأيام، إلا أن المفاجئ كان أن بارزاني ذهب إلى بغداد بالأدوات والتصورات القديمة التي لم توصل إلى الأهداف التي سعى إليها، ولم يلمس أو يدرك أن مزاجاً جديداً بدأ يتبلور ويتكون في بغداد لم تعد تفيد معه اللغة والأساليب القديمة التي لم تأخذ في الاعتبار هذا المستجد، وبالتالي لا يمكن الحصول على نتائج مختلفة إذا ما تكررت الآليات القديمة نفسها.

أن يعلن بارزاني الزعيم حزنه لما آلت إليه الأمور وما جرى في البرلمان، وأن يذهب نجله رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني إلى اتهام شريكه الكردي الآخر، أي «الاتحاد الوطني الكردستاني» (يكتي) بزعامة بافل طالباني بالخيانة، فهو تعبير عن حجم الصدمة التي تلقتها قيادة أربيل و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» (بارتي) من النتائج في مواد الموازنة الخاصة بعلاقة الإقليم مع الحكومة الاتحادية، بخاصة في ما يتعلق بعوائد نفط الإقليم المالية وأيضاً عائدات المنافذ الحدودية البرية والجوية، التي وجهت ضربة قاسية لمسار طويل من محاولات تكريس استقلالية الإقليم في التصرف بهذه العائدات.

القوى السياسية في بغداد التي أثبتت أنها الممسكة بمفاصل الدولة العميقة لم تذهب إلى توجيه هزيمة كاملة لبارزاني وحكومة الإقليم، واكتفت بـ«نصف استحقاق» إذا جاز التعبير أو الوصف، إذ عمدت إلى قطع الطريق في المنتصف أمام إقرار تعديل في بنود الموازنة من المفترض أنه إذا ما أقر أن يدخل حكومة الإقليم في أزمة مشروعية حقيقية مع أبناء الإقليم، وإنه في حال إقراره فهو يلزم أربيل بتحرير الأموال المتراكمة في خزانتها التي كانت تستقطعها من رواتب موظفي الإقليم، مما يعني أن ذلك سيكون بمثابة الضربة القاضية التي قد تدخل الإقليم في صراع مفتوح وتحوله إلى مسرح لتحركات مطلبية متفرجة قد يصعب التعامل معها، بخاصة وأن الأوضاع داخل الإقليم تشبه إلى حد كبير الجمر تحت الرماد.

> بارزاني ذهب إلى بغداد بالأدوات والتصورات القديمة التي لم توصل إلى الأهداف

الدولة العميقة

في المقابل فإن بغداد ودولتها العميقة تحولت إلى لاعب مؤثر ومتدخل في الشأن الداخلي للإقليم الكردي والصراع بين أقطابه، بخاصة الحزبان الديمقراطي «بارتي - بارزاني» والاتحاد الوطني «يكتي – طالباني»، فهي لم تكن لتستطيع تمرير البنود الناظمة للعلاقة مع الإقليم من دون التحالف الذي ركبته مع بافل طالباني، الذي استطاع بالتحالف مع «الإطار التنسيقي» الشيعي كسر الحصار السياسي الذي فرضته عليه أربيل بقيادة البارزانيين، والعودة ليكون رقماً صعباً وأساسياً في المعادلة الداخلية للإقليم الكردي، مما يسمح له بأن يوسع قاعدة مشاركته في إدارة الإقليم والدخول في صلب قرارات حكومته بعد أن أجلس طويلاً على الهامش وتعرض لعديد من محاولات الإقصاء والمحاصرة وشارف أن يخرج من المعادلة الكردية بالكامل.

لا شك أن هذه التطورات والمتغيرات في موازين القوى والمعادلات، سواء في العلاقة مع بغداد أو في التنافس بين أربيل - بارزاني والسليمانية - طالباني، قد تفرض على الزعيم الكردي «مسعود بارزاني» إعادة حساباته في محاولة لاستيعاب تداعيات هذا المتحول وما انتهى إليه من إعادة خلط للأوراق قد تطيح بكل الجهود التي بذلت على طريق الوصول إلى نوع متقدم من الكونفيدرالية بديلاً عن الفيدرالية التي يرعاها الدستور العراقي الذي لعب بارزاني والقوى الكردية الدور الأساس في صياغته، وفرض على العراق موافقة الكورد على أي تعديل لهذا الدستور كمدخل للاستفتاء عليه.خاصة وأن الإقليم أمام استحقاق مفصلي قد يسهم في رسم المشهد الكردي وتحديد أوزان القوى السياسية والحزبية فيه، وهو استحقاق انتخابات برلمان الإقليم ومعها انتخابات المحافظات،

إذ من المتوقع أن طالباني و«حزب الاتحاد الوطني» لن يقبلوا هذه المرة باستئثار أربيل بالحصة الأكبر من التمثيل والتفرد في إدارة الحكومة ومؤسساتها، وإذا ما أصر أو تمسك بارزاني بالسياسات القديمة التي كرسها كأمر واقع قد يدفع طالباني للذهاب إلى خيار بدأ يطرحه مع حلفائه في بغداد و«الإطار التنسيقي»، وهو الانفصال عن الإقليم والعودة للحكومة الاتحادية، أو الذهاب لتشكيل إقليم جديد بقيادة «الاتحاد الوطني» يضم السلمانية وكركوك والمحافظة الجديدة حلبجه.

إلا أن هذا الطموح يصطدم بمخاوف بغداد والدولة العميقة التي لا تريد أن تكون في مواجهة أزمة مع إقليم كردي جديد، فضلاً عما يفتحه هذا الأمر من مسار لمطالب مكونات أخرى بتشكيل أقاليم لها، وهي طموحات بدأت تراود المحافظات الغربية للمكون السني التي لا يتردد زعاماتها في الحديث عن ذلك.

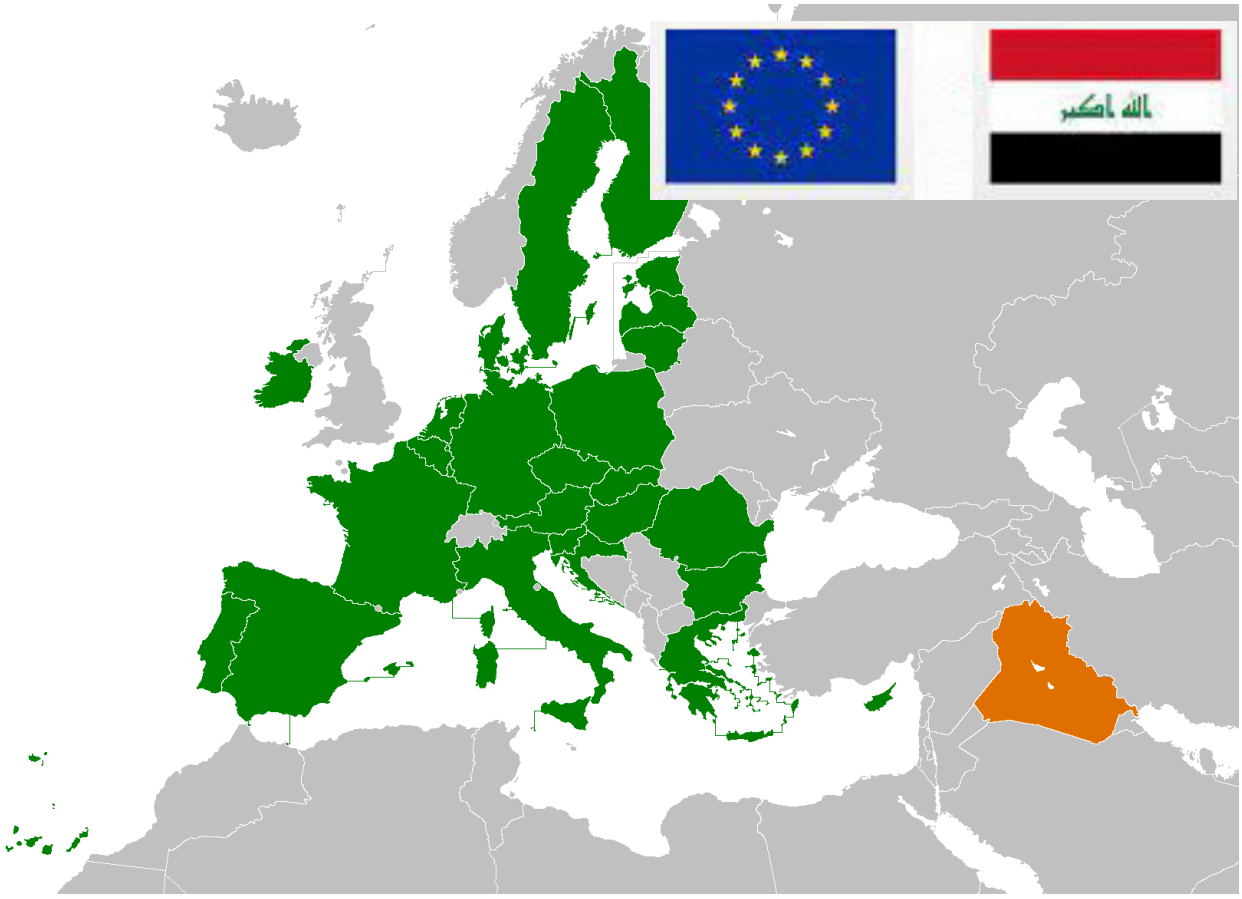

الاتحاد الاوروبي والعراق

الموقع الرسمي للاتحاد الاوروبي:

ان الاتحاد الأوروبي حاضر في العراق منذ ٢٠٠٥، من خلال البعثة في بغداد. لقد وقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب العراق كشريك موثوق وملتزم باستقرار وإعادة إعمار البلاد والمنطقة المحيطة. وكجزء من هذه الجهود، قاموا بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

العلاقات السياسية

*منذ عام ٢٠٠٣، استثمر الاتحاد الأوروبي أكثر من مليار يورو في المساعدة للعراق ، ليصبح أحد المانحين الدوليين الرئيسيين.

*أدى استيلاء داعش على ثلث البلاد إلى تدمير البنية التحتية الإنتاجية، وأدت الأزمة الإنسانية الناتجة غير المسبوقة إلى تجديد مساهمة الاتحاد الأوروبي للبلاد منذ عام ٢٠١٤.

* تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٤٠٠ مليون يورو على شكل منح جديدة لدعم إعادة إعمار العراق والإصلاحات الاقتصادية.

*بحلول نهاية عام ٢٠١٩، تم توزيع كل هذه الالتزامات، بالإضافة إلى الأموال الإضافية للمساعدة الإنسانية وإصلاحات قطاع الأمن، مما يجعل مساهمة الاتحاد الأوروبي تقترب من ٥٠٠ مليون يورو في الاستقرارو المساعدات الانسانية والتنمية.

*التزم الاتحاد الأوروبي ببناء شراكة من أجل مستقبل أفضل لشعبي العراق وأوروبا.

استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعراق

يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكًا طويل الأمد للعراق، ويتعاون معه في مجالات المساعدات الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، والإصلاح الأمني والسياسي. استجابة للتحديات التي تواجهها البلاد بعد هزيمة داعش، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للعراق في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨. وهي تركز على الأهداف الاستراتيجية التالية:

* *الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتنوعه العرقي والديني.
* *تقوية النظام السياسي العراقي من خلال دعم الجهود العراقية لإقامة نظام حكم ديمقراطي متوازن وشامل وخاضع للمساءلة.
* *دعم السلطات العراقية في إيصال المساعدات الإنسانية.
* *دعم السلطات العراقية في تحقيق الاستقرار في البلاد.
* *تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقائم على المعرفة والشامل وخلق فرص العمل.
* *تعزيز نظام عدالة فعال ومستقل يضمن المساءلة.
* *إقامة حوار رسمي حول الهجرة مع العراق.
* *دعم وتعزيز علاقات العراق الطيبة مع جميع جيرانه.

بعثة الاتحاد الاوروبي الاستشارية في العراق

استجابة لطلب من السلطات العراقية لدعم إصلاح قطاع الأمن المدني بما يتماشى مع استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن العراق في ١٩ يونيو ٢٠١٧ ، وافق الاتحاد الأوروبي في ١٧ يوليو على نشر بعثة حسب سياسة الامن والدفاع المدنية المشتركة الى بغداد.

تم اطلاق بعثة الاتحاد الاوروبي الاستشارية في العراق رسميا في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧ ونشرها في نوفمبر ٢٠١٧. تم تمديد تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق في وقت لاحق حتى عام ٢٠٢٤ وتضاعف عدد موظفيها تقريبًا ، بميزانية إجمالية تبلغ ٧٠ مليون يورو حتى عام ٢٠٢٤.

وتركز البعثة على مساعدة السلطات العراقية في تنفيذ الجوانب المدنية للأمن العراقي إستراتيجية. يقدم خبراء الاتحاد الأوروبي المشورة والمساعدة في مجالات العمل ذات الأولوية ، استجابة لاحتياجات السلطات ذات الصلة.

المفوضية الاوروبية للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية

اعتبارًا من عام ٢٠١٨ ، دخل العراق مرحلة جديدة من المشاركة الدولية ، مع زيادة التركيز على التعافي المبكر والتنمية. كما تغيرت احتياجات المواطنين.

يحتاج المدنيون الذين بقوا في المخيمات الآن إلى الرعاية ، ويجب الارتقاء بظروف المخيمات إلى الحد الأدنى من المعايير الأساسية. خارج المخيمات ، في المناطق المتضررة بشدة ولكن المهملة ، هناك حاجة مستمرة لتوفير خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي الأساسية.

داخل المخيمات وخارجها ، لا يزال الكثير من الناس يعانون من آثار الحرب ، مما يتطلب إعادة تأهيل بدني ، بما في ذلك الأطراف الصناعية ، وأنواع أخرى من المساعدة. يواجه العديد من الأشخاص والمجتمعات التي يُعتقد أنها مرتبطة بتمرد تنظيم الدولة الإسلامية حركات لا إرادية (إما عودة قسرية أو متعثرة إلى مناطقهم الأصلية) ، ونزوح مطول في المخيمات ، وفي بعض الحالات ، نقصًا مقلقًا في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

على نطاق أوسع ، لا يزال الاقتصاد العراقي معطلاً ، مع انتشار الفقر نتيجة لذلك. ساعدت وكالات الإغاثة الإنسانية في العراق ٣٫٤ مليون شخص في عام ٢٠١٨ ، وتخطط لمساعدة ما يقرب من ٢ مليون شخص من أشد المتضررين خلال عام ٢٠١٩.

اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوروبي والعراق

اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق هي أول علاقة تعاقدية بين البلدين. على هذا النحو، فإنها تسلط الضوء على المشاركة طويلة الأجل للاتحاد الأوروبي في إنشاء إطار قانوني للتعاون مع العراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. أهداف هذه الشراكة (بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعراق) ثلاثية ؛ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الاطراف، بما يسمح بتطوير العلاقات السياسية ؛ تعزيز التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية المتناغمة بين الطرفين (تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة) ؛ لتوفير أساس للتعاون التشريعي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والثقافي.

وتم توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في ١١ مايو ٢٠١٢.

توفر اتفاقية الشراكة والتعاون الآن آليات تعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في المجالات ذات الاهتمام المشترك. في صميم اتفاقية الشراكة والتعاون ، هناك حوار سياسي منتظم رفيع المستوى يركز على السلام والسياسة الخارجية والأمنية والحوار الوطني والمصالحة والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والاستقرار الإقليمي والتكامل.

د.محمد نور الدين :

تركيا في مئوية «لوزان»

لم يرتبط تأسيس دولة في العصر الحديث بمعاهدة، مثل ارتباط «الجمهورية» التركية بـ»معاهدة لوزان»؛ حتى إذا ذُكرت إحداهما، تداعت الأخرى إليها. فهي بامتياز «الوثيقة المؤسِّسة» لتركيا الحديثة، والمعاهدة الأشهر في تاريخ البلاد وربّما من بين المعاهدات الدولية الأهمّ في التاريخ الحديث.

في مثل هذا اليوم، الـ ٢٤ من تموز من عام ١٩٢٣، كانت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، توقّع مع

تركيا معاهدةَ اعتراف بالدولة الجديدة التي ستصبح، بعد حوالي ثلاثة أشهر، وتحديداً في الـ ٢٩ من تشرين الأول، «جمهورية»، رئيسها مصطفى كمال، ورئيس حكومتها عصمت إينونو، الذي سيرتبط اسمه بـ«لوزان» كونه رأس الوفد التركي المفاوض بصفته وزيراً للخارجية. وقد ظلّت تركيا تحتفل سنوياً بـ«لوزان» على أنها عيد، إلى أن ألغيت تلك الفعاليات في عهد رئيس الحكومة التركية الأسبق، عدنان مندريس، في عام ١٩٥٥.

اولاً: ندوب «الجمهورية» لا تندمل

انتهت الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق الدولة العثمانية إرباً بين الدول المنتصرة، ولا سيما بريطانيا وفرنسا. ولكن مصطفى كمال، الضابط في الجيش العثماني، كان له أن يبدأ ما سُمّي بـ«حرب التحرير الوطنية»، في عام ١٩١٩، قبل أن تفاجئ الدول الكبرى، تركيا، بـ«اتفاقية سيفر»، في آب ١٩٢٠، مقسّمةً البلاد إلى دولة أرمينية في شرق الأناضول، وحكم ذاتي كردي في جنوبها الشرقي، ومناطق نفوذ لكلّ من إيطاليا واليونان وفرنسا وبريطانيا. لكن «أتاتورك» الذي تمرّد على السلطان في إسطنبول، نجح في تأسيس برلمان تركي جديد في عام ١٩٢٠، وتوقيع اتفاقات سلام مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا، في العام التالي»، رسمت حدود تركيا مع القوقاز وسوريا.

ونجح أيضاً في دحر القوات اليونانية في صيف عام ١٩٢٢، ليحرّر إزمير وساحل إيجه، وصولاً إلى تراقيا الشرقية وتوقيع «اتفاقية مودانيا»؛ حتى صارت الدول تتداعى لعقد مباحثات مع القوّة الجديدة بزعامة مصطفى كمال في مدينة لوزان، بدءاً من ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٢، حتى الـ ٤ من شباط ١٩٢٣، لتستأنف من جديد في ٢٣ نيسان.

حدود تركيا الجغرافية

رسمت «معاهدة لوزان» حدود تركيا الجغرافية، وثبّتت الحدود التي رسمتها الاتفاقات الثنائية التي عقدها مصطفى كمال، سواء بالوسائل الديبلوماسية أو العسكرية، مبقيةً على مسألة الموصل معلقّة، علّ «عصبة الأمم» تجِد حلاً لها، إلى أن اتّفقت بريطانيا وتركيا والعراق لاحقاً، في عام ١٩٢٦، على إبقاء الموصل تحت سيادة العراق وتخلّي تركيا عنها، فيما كان لواء الإسكندرون مدار مساومات وتواطؤات بين أنقرة وباريس حتى عام ١٩٣٩، عندما أُلحق بتركيا بشكل كامل.

لكن «معاهدة لوزان» رسمت أيضاً حدود توازنات/ لاتوازنات القوى الاجتماعية والدينية والمذهبية والعرقية والفكرية في الداخل، في ما تسبّب في إثارة خلافات وسجالات ونقاشات وصراعات وصدامات فكرية دائمة، ودموية أحياناً، استمرّت على مدى العقود اللاحقة ولم تنتهِ بعد مرور مئة عام على توقيع المعاهدة.

اعترفت المعاهدة بانقسام الأتراك على أساس ديني، أي بوجود فئات مسلمة ومسيحية/ أرمينية ويهودية، فبات يشار في الإحصاءات الرسمية إلى: مسلم أو مسيحي أو يهودي.

لكن المعاهدة لم تشر، على أيّ حال، إلى وجود فئات مذهبية داخل كلّ دين، وهو ما مثّل أحد أسباب انفجار واحدة من أكثر المشكلات حساسيّة وتفرقة، وهي المشكلة العلوية (خُمس السكان بين أتراك وكرد)، إذ إن عدم إشارة المعاهدة إلى وجودهم كان ذريعة لاعتبارهم «غير موجودين» أو أنهم «فئة ضالّة» من المسلمين، علماً أنهم كانوا يصنَّفون في الإحصاءات ضمن خانة «مسلم».

ومع أن العلويين دعموا «ثورة أتاتورك» على أساس

أنها تشكّل تحوُّلاً عن النمط العثماني، غير أن العلمانية الكمالية لم تستطع، لدى تعاملها مع العلويين، أن تَخرج من «عمقها السنّي».

لـم تستطع تركيا «اللوزانية» أن تحافظ على حيادها

المشكلة البنيوية الثانية التي تجاهلت «لوزان» الإشارة إليها، هي وجود فئة من السكان تنتمي إلى العرق الكردي (سدس السكّان) الذي كانت نخبه وزعاماته تطالب بالهوية الكردية وبما لا يقلّ عن حكم ذاتي. وهذا كان مدعاة لاعتبار الكرد «أتراكاً»، ووصفوا أحياناً بـ«أتراك الجبال». لكن ما تقدَّم، أسّس لأكبر مشكلة اجتماعية وأمنية عانت منها تركيا كما الكرد على امتداد مئة عام، ولم تُحلّ إلى الآن.

أمّا المعضلة الثالثة التي أسّست لها «لوزان»، فهي أنها فتحت الباب أمام تنشئة المجتمع على أساس العلمانية وخارج أيّ تأثير للشريعة الإسلامية، حتى بدا كما لو أن الأمر مقايضة بين اعتماد العلمنة، في مقابل الاعتراف بحدود الدولة الجديدة، وهو أمر شائع لدى أوساط متعدّدة من المؤرّخين والباحثين والمفكّرين.

على أيّ حال، أُلبست الدولة الحديثة العلمانية في كل المجالات، وفي مقدّمها اعتماد قانون الأحوال المدنية وفصل الدين عن الدولة؟ وبما أن تركيا كانت حديثة التعوّد على المبادئ العلمانية، فقد تخلّل تطبيقها الكثير من الخلل المقصود وغير المقصود.

وفيما كانت النخب العلمانية تحاول استنساخ الحضارة الغربية، كانت ترى أن منْع التيار الديني من التعبير عن نفسه يقع في صلب تطبيق العلمانية التي تحوّلت إلى معاداة الدين بدلاً من الوقوف على الحياد بين مختلف التيارات الفكرية.

من هنا، انقسم المجتمع التركي، في العقود اللاحقة، عمودياً، بين التيارَين العلماني والديني، ما أسّس لصراعات سياسية ولانقلابات عسكرية، وأيضاً لثنائية الخلاف العلماني – الإسلامي. ومـع ذلـك، لـم يمنع هذا الشرخ العمودي الفئات العلمانية – وهنا المفارقة – من محاولة توظيف النزعة الدينية لحسابات سياسية داخلية.

وقد أظهرت الانتخابات النيابية والرئاسية الأخيرة، في أيار الماضي، التداعيات المزمنة للانقسام الفكري والعرقي والمذهبي الذي بدأ مع «معاهدة لوزان» ولا يزال، من دون أيّ تقدُّم في اتّجاه الحلّ، حيث صوّت نصف المجتمع (٥٢٪) المكوَّن من التيار القومي – الديني للرئيس رجب طيب إردوغان، وصوّت تقريباً كل الكرد والعلويين والعلمانيين (٤٨٪) للمرشّح المنافس كمال كيليتشدار أوغلو.

لوزان أَمكن تركيا أن تحقّق مكتسبات كثيرة

في الذكرى المئوية لـ«لوزان»، أَمكن تركيا أن تحقّق مكتسبات كثيرة، بدءاً من محاولة التماهي مع مسارات المجتمعات الغربية، ولا سيما البدء بمسار التقارب مع الاتحاد الأوروبي الذي فرض شروطاً «حديثة» تتعلّق بنمط الحياة والحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان. غير أن تركيا أخفقت في تحقيق تقدُّم ملموس في هذه العناوين.

أيقاظ النزعات التوسعية والعثمانية

ولكن تركيا «اللوزانية» لم تستطع أن تحافظ على حيادها الذي ظهر نسبياً في عهد «أتاتورك»، تحت شعار «سلام في الوطن سلام في العالم»، وأصبحت، بعد الحرب العالمية الثانية، جزءاً مهمّاً من المعسكر الغربي – الأطلسي، في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية، واستمر الوضع على

هـذه الحال حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

ومـــع أنـــه يُـعـاد استذكار «لـــوزان» كل عام على أوسع نطاق، باعتبارها مكسباً لتركيا، غير أن تـورّط الأخيرة في مجريات «الربيع العربي»، منذ عام ٢٠١١، أيقظ النزعات التوسعية والعثمانية تحت شعار العودة إلى حدود «الميثاق الملّي» لعام ١٩٢٠، والذي كان يضمّ شمال سوريا وشمال العراق وبعض القوقاز وجزراً متعدّدة في بحر إيجه. لذلك، بات، مع التدخّل التركي العسكري في شمال سوريا والعراق، الحديث سلباً عن لوزان «لازمة» للخطاب القومي - الإسلامي الذي حمله «حزب العدالة والتنمية»، ولا سيما منذ عام ٢٠١٦، مع أول عملية عسكرية تركية في شمال سوريا، حيث رأى الرئيس التركي أن «القوى الاستعمارية أرادت أن تقنعنا بأن لوزان انتصار لتركيا، فيما هي هزيمة ويجب تصحيح الوضع». ويقول إردوغان إن «أتاتورك» تخلّى عن حدود «الميثاق الملّي»، وتخلّى عن الجزر في بحر إيجه.

فما كان من أثينا، عام ٢٠١٦، إلاّ أن ردّت على أنقرة بالقول إنه «إذا كان يجب إلغاء لوزان، فالبديل جاهز: العودة إلى اتفاقية سيفر». ولم يكن إردوغان وحده في هذه المنازلة، إذ عرض زعيم «حزب الحركة القومية»، دولت باهتشلي، في ١١ تموز من العام الفائت، خريطة تُظهر «حدود الميثاق الملّي في البحر»، وتشمل عدداً كبيراً من الجزر اليونانية، ومنها كريت ضمن الحدود البحرية التركية.

ثانيا: حدودٌ «قيد الترسيم»

لا شكّ في أن الهجوم «الإردوغاني» على «معاهدة لوزان»، لم يكن يهدف فقط إلى تبرير الغزوات التركية في سوريا والعراق وليبيا والقوقاز وغيرها، بل كان جزءاً من تصفية الحساب مع تركيا «الأتاتوركية» والعلمانية. وهكذا، عمل حـزب الرئيس، «العدالة والتنمية»، على استهداف كلّ الرموز العلمانية، وكلّ ما يذكّر بالحقبة التأسيسيّة لـتـركـيـا الـحـديـثـة، وفـي مقدّمها شخص مصطفى كمال نفسه، و«مـعـاهـدة لـــوزان»، وذلك في سياق الحملة الممنهجة لتعزيز النزعة الدينية، وتقليص النزعة العلمانية، في الدولة والمجتمع. وعلى رغم كلّ الانتقادات التي يوجّهها الإسلاميون لـ«لوزان»، فإن أحداً في تركيا - من علمانيين وإسلاميين - لا يجرؤ على الخروج من تحت عباءة المعاهدة التي حفظت ما تبقّى من كيان تركي وريث للسلطنة البائدة، بعدما كان على شفير الزوال من الوجود، باستثناء بقعة صغيرة في وسط الأناضول؛ بل يكاد المسّ بمضمون المعاهدة يلامس مرتبة «الخيانة»، نظراً إلى ما حقّقته من مكاسب للأتراك، مقارنةً بما كان يُحاك لهم من جانب خصومهم وأعدائهم.

مجرّد سفسطة، تحوّلت إلى «سذاجة»

ولعلّ واحداً من أكثر الأسئلة التي طُرحت، هو ما إذا كان العمل بـ«معاهدة لوزان» ينتهي بعد مرور مئة عام على توقيعها.

والإجابة، أن لا نصّ في المعاهدات القانونية والتاريخية يَعتبر عمر أيّ معاهدة مئة سنة، بل إن ذلك يتحدّد في متون الاتفاقات نفسها، حيث يمكن أن تكون مدّة الاتفاق ١٠ سنوات أو ٥٠ سنة، وهكذا... أو أن يكون عمره ٢٠ سنة مثلاً، ويجري تمديده تلقائيّاً في حال عدم اعتراض أحد الأطراف قبل نهاية المدّة بشهرين، أو بسنة، على سبيل المثال.

أمّا بالنسبة إلى «معاهدة لوزان»، فعلى الرغم من كلّ الشائعات و«الخرافات»، وعلى الرغم من كلّ البحث في أرشيف المعاهدة وغيرها من وثائق «عصبة الأمم» في

جنيف، فلم يَثبت إلى الآن وجود مواد أو ملاحق سرّية أو علنية تحدّد مدّتها بمئة سنة، ما يعني تالياً أنها معاهدة دائمة ومفتوحة، وليس هناك ما يشير إلى أيّ نص يقول بتعديلها أو بإلغائها.

وفي هذا الإطار، يقول المؤرّخ الأبرز حالياً، إيلبير أورطايلي، إن الحديث عن مدّة مئة سنة للمعاهدة هو «مجرّد سفسطة»، تحوّلت إلى «سذاجة»، لأن مثل هذه المعاهدات «لا مدّة محدّدة لها، وإذا انسحب طرف من الموقّعين عليها، لا تسقط المعاهدة بل تسقط عضوية الطرف المنسحب منها».

لم تسقط «لوزان» لدى أيّ طرف من أطرافها على امتداد مئة عام. لكن وصْف الرئيس التركي لها، في صيف عام ٢٠١٦ وما بعده، بأنها «هزيمة»، أثار عاصفة من ردود الفعل المستنكرة. وفي هذا المجال، يعتقد المؤرّخ سنان ميدان أن «لوزان هزيمة لإنكلترا، والبلد الوحيد الذي كان يريد هذه المعاهدة هو تركيا»، مضيفاً إن «لوزان هي «طابو» (سند ملكية) الجمهورية التركية».

ويرى المؤرّخ رمضان إرخان غولّي، بدوره، أن «من أهمّ خصوصيات لوزان، أنها ألغت الامتيازات الأجنبية ومنعت الأرمن من إقامة دولة لهم في شرق الأناضول»، مبيّناً أن «عصمت إينونو كان متشدّداً إزاء عدم قبول أيّ إشارة إلى وجود أقليّات (خلا الدينية) من أيّ نوع في تركيا، وبالتالي فهو حال دون تشريع الأبواب أمام التدخّلات الأجنبية بحجّة حماية الأقليات، كما كان يحصل في أواخر العهد العثماني».

وبحسب الباحث يوجيل غوتشلي، فإن «موقف إينونو الرافض لدولة أرمنية كان موقف قائد عسكري أكثر منه ديبلوماسي، لأنه هدّد بالانسحاب من المؤتمر».

أقوى الضمانات لوجود الجمهورية التركية

وفي الاتّجاه نفسه، يقول المؤرّخ محمد سرهاد يلماز إن «لوزان» تُعتبر «طابو»، ولذلك تعود المحكمة الدستورية إليها من وقت إلى آخر عند اتّخاذ بعض القرارات، فيما يكتب سادات إرغين، في صحيفة «حرييات»: «(أنّنا) مدينون أشدّ ما نكون للوزان التي كانت واحدة من أقوى الضمانات لوجود الجمهورية التركية على امتداد مئة عام، وللإرادة التي أظهرها أتاتورك كما إينونو خلال المفاوضات».

ولكن الكتّاب من التيار الإسلامي لا يتّفقون مع كل مَن يرى في «لوزان»، «نصراً». إذ يقول آيدين أونال، في صحيفة «يني شفق»، إن «لوزان لم تكن نصراً، ولكنها لم تكن هزيمة، بل وصفة مرّة، لأنه كان في إمكان إينونو أن يساوم بصورة أفضل... لقد انتصرنا على اليونان وحرّرنا إزمير. كان عملاً جيّداً. لكن أضعنا وخسرنا الموصل وحلب وسالونيك وجزر إيجه». ويضيف إن نائب طرابزون، علي شكري بك، كان الوحيد الذي انتقد علناً المعاهدة، فكان نصيبه القتل، ومن ثمّ لم يَعُد يجرؤ أحد على توجيه النقد للمعاهدة التي تحوّلت إلى «وثيقة مقدّسة».

الكرد والأرمن، الأكثر تضرّراً من المعاهدة

وإذا كان الإسلاميون الأتراك لا يَرون في «لوزان» نصراً، بل هزيمة، فإن الفئتَين الأكثر تضرّراً من المعاهدة، هما الكرد والأرمن، إذ إن الأوّلين، منذ انحلال الدولة العثمانية، عملوا وتعاونوا أحياناً مع مصطفى كمال في «حرب التحرير الوطنية»، ووُعدوا بمنحهم الحكم الذاتي من قِبَل

«أتاتورك»، عام ١٩٢٢ (يمكن الاستفادة حول هذه النقطة وغيرها من العرض التفصيلي لها في كتاب صاحب هذه السطور «مئة عام من تاريخ تركيا الحديث ١٩٢٠ – ٢٠٢٠: سيرة سياسية واجتماعية»، الصادر عام ٢٠٢٠).

مصطفى كمال نكث بوعده لهم

غير أن مصطفى كمال نكث بوعده لهم، وعمل كلّ ما في وسعه لمنع الإشارة إلى الكرد في «معاهدة لوزان»، وهو ما حصل بالفعل، ليُفتح الباب أمام إنكار الهوية الثقافية الكردية، فكيف بوجودهم نفسه؟

وتَعتبر صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا»، المؤيّدة للكرد والصادرة باللغة التركية، أن «معاهدة لوزان» هي «وثيقة إبادة» للكرد الذين لا يزالون يقاومون «العنصرية القومية التركية إلى الآن».

وتقول إن «ابادة الكرد في لوزان قبل مئة عام مستمرّة إلى اليوم مع إردوغان الذي يستخدم معاهدة حلف شمال الأطلسي لمواصلة إبادة الكرد مقابل منح السويد عضوية الحلف، كما كان الأخير قد تعاون مع تركيا في عام ١٩٩٩، لخطف القائد عبد الله أوجالان وسجنه في تركيا».

أمّا الأرمن، فكانوا أيضاً من كبار الخاسرين جرّاء «معاهدة لـوزان»؛ إذ أقرّت «اتفاقية سيفر» بين الدول المنتصرة والسلطان العثماني إقامة دولة أرمنية في شرق الأناضول تعادل تقريباً «أرمينيا الغربية»، لتكون تعويضاً عن الإبادة التي تعرّضوا لها عام ١٩١٥. غير أن الاتفاقات الديبلوماسية التي وقّعها مصطفى كمال مع الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٢١، في قارص وموسكو اعترفت بمناطق سيطرة «أتاتورك»، لتأتي «معاهدة لوزان» وتكمل الاعتراف بمناطق السيطرة «الكمالية» وتتجاهل كليّاً مطالب الأرمن، ما عدا الاعتراف بهم كمكوّن مسيحي لـه الـحـقّ فـي هويته ومـدارسـه وطقوسه ولغته. وهو ما كان كافياً لمنع ظهور المسألة الأرمنية، والتي تتلخّص بثلاثة مطالب: اعتراف أنقرة بالإبادة الأرمنية عام ١٩١٥، والتعويض على الضحايا، وإعـادة الأراضي التي كان يسكنها الأرمن في شرق الأناضول وهجّروا منها بعد عام ١٩١٥.

كيان «قيد التأسيس» وحدود «قيد الترسيم»

ويَبرز الباحث باسكين أوران من بين مَن تناولوا كثيراً موضوع الأقليّات في تركيا؛ إذ كتب أخيراً، في صحيفة «آغوس» الأرمنية، أن «معاهدة لوزان أعطت في المادة ٥/٣٩ منها «مَن ليست لغته التركية» حقّ المرافعة أمام المحاكم بلغته الأم، وأقرّت حقّ كل المواطنين في استخدام اللغة التي يريدونها، والحقّ في المساواة بين كلّ مَن يقيم في تركيا»، لكن «المشكلة تكمن في أن الدولة لا تطبّق، بل تمنع تطبيق هذه المواد». وحول إمكانية تعديل المعاهدة، يرى أوران أن ذلك «ضروري عبر مؤتمر دولي تشارك فيه تركيا والدول الثماني الموقّعة على المعاهدة، وهي: تركيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، إنكلترا، فرنسا، رومانيا ويوغسلافيا».

بالنتيجة، ستبقى «لـوزان» «الوثيقة المؤسّسة للجمهورية التركية»، وسيبقى الجدل حولها قائماً إلى ما لا نهاية، وستبقى تركيا كياناً «قيد التأسيس» وحدودها «قيد الترسيم»، وهذه سُنّة كلّ الدول عبر التاريخ.

*صفحة الباحث

مظلوم عبدي:

الوحدة الكردية ضرورية لتحقيق أهدافنا في هذه المرحلة

في الذكرى السنوية الحادية عشرة لثورة روج آفا تحدث قائد قوات سوريا الديمقراطية (مظلوم عبدي) عن هذه الثورة التاريخية ونقاط تحولها، والمنظور الذي أبقاها مستمرة، والتطورات الدبلوماسية والوحدة الوطنية.

وقال عبدي لصحيفة Yeni Özgür Politika التي أجرت حواراً معه:

ثورة ١٩ تموز لها تاريخ طويل، إنها ليست ثورة خرجت

من العدم مع بداية الأزمة في سوريا، فمنذ ١٩٨٠ وحركتنا والشعب الكردي كان لهما استعداد كبير ونضال من أجل ثورة روج آفا، وعندما اندلعت الأزمة السورية كانت لدينا استعدادات ودراسات, لقد أكملنا تنظيمنا, وكان أكبر سبب لنجاح ثورة روج آفا هو الاستعدادات السابقة وتنظيم الشعب, وأهم خطوة في تطور ثورة روج آفا هي أننا شكلنا قوتنا العسكرية من خلال تنظيم شعبنا بسرعة كبيرة بعد بداية الأزمة السورية، وبوسائلها الخاصة شكلت وحدات حماية الشعب التي قادت ثورة روج آفا قوتها, والأهم من ذلك كان تحديد خط سياسي لإيجاد حل لمشكلة الشعب الكردي وجميع الشعوب التي تعيش في سوريا على الأساس الصحيح, وأستطيع أن أقول إن إرساء القوة العسكرية وتوحيد الخط السياسي الذي تم تشكيله على الأسس الصحيحة مهدا الطريق لتطور ونجاح ثورة ١٩ تموز.

الإصرار على الخط الثالث

وعن العقبات التي واجهتها الثورة، أوضح عبدي :

عندما بدأت الأزمة السورية كان هناك وضع سياسي شديد الفوضى في جميع أنحاء سوريا، وكانت هناك تدخلات أجنبية وأيضاً كان هناك النظام السوري من جهة والقوى المشكلة ضده من جهة أخرى. مشيراً إلى أن الطرفين كانا يتحاربان على أساس مصالحهما،

وأضاف قائلاً:اتخذنا خطاً مختلفاً يقوم على مصالح الكرد والشعوب الأخرى التي تعيش في سوريا، وحاولنا إنشاء خط مختلف باختيار الخط الثالث.

لقد بذلنا جهودا كبيرة لإقناع الكرد وشعوب المنطقة بأن الخط الثالث هو في مصلحة الكرد وشعوب المنطقة، وبذلك أصبح نجاح ثورة روج آفا أمراً لا مفر منه بمجرد أن آمنت شعوبنا أن الطريق الثالث كان في مصلحتهم، وبعد أن نظمت هذه الشعوب نفسها حول هذا الخط وبدأت في النضال, ولا شك أن السبب الأكبر لنجاح ثورة روج آفا هو الخط السياسي الصحيح والاستراتيجية الصحيحة، كانت هناك حرب أهلية في سوريا، وكانت هناك حرب من قبل النظام لحماية سلطته، وكانت كافة الأطراف تتحارب بوحشية شديدة بالإضافة إلى تورط القوى الأجنبية في الصراع، ونحن بالقوة التي تلقيناها من شعبنا حاولنا تطوير الخط الثالث بوسائلنا الخاصة بما يتماشى مع مصالح الشعوب التي تعيش في سوريا وحماية شعبنا على هـذا الأســاس، لقد اتخذنا منهجاً يقوم على تحرير ومصالح جميع الشعوب التي تعيش في سوريا، واتبعنا سياسة تقوم على أخوة الشعوب وحماية واحتضان جميع الأقليات، وانطلاقا من مشروع الأمة الديمقراطية اتخذنا سياسة الدمقرطة التي تقوم على مصالح الشعوب والتي تشكل أسس سورية، باختصار أهم سبب لنجاح ثورة روج آفا هو الإصرار على الخط الثالث والنضال القائم على مصالح الشعوب التي تعيش في المنطقة.

> **أهم سبب لشهرة ثورة روج آفا هو النجاح الذي تحقق ضد تنظيم داعش الإرهابي**

أهم سبب لشهرة ثورة روج آفا

وعن النقاط التي جعلت العالم يلتف حول ثورة روج آفا ويتضامن معها، أوضح مظلوم عبدي قائلاً:

أهم سبب لشهرة ثورة روج آفا هو النجاح الذي تحقق ضد تنظيم داعش الإرهابي، وخصوصاً المقاومة البطولية في كوباني، فقد شكلت المقاومة في كوباني نقطة تحول في منظور الرأي العام العالمي حول روج آفا، ورغم كل المستحيلات وفي وقت عجزت فيه القوى الدولية عن محاربة داعش، وبينما رضخت دول المنطقة لداعش، ظهر نضال كبير من قبل شعبنا ومقاومة كبيرة رغم الثمن الباهظ، وهذا الكفاح من قبل الشعب الكردي تسبب في وقف تقدم داعش, وكانت هذه المقاومة في روج آفا مصدر إلهام كبير للقوى الديمقراطية والمجتمع الدولي الذين يقاومون الإرهاب في جميع أنحاء العالم, وكان الانتصار في روج آفا مصدر إلهام لجميع القوى المناهضة لداعش, وأصبحت ثورة روج آفا أملاً للعالم بإمكانية هزيمة داعش.

وأضاف:أحد أهم الأسباب التي دفعت ثورة روج آفا إلى إيجاد استجابة على مستوى العالم هو دور المرأة في النضال بروج آفا، والسبب الذي جعل الجميع يتوجه بأنظاره نحو روج آفا هو دور المرأة الكردية في تطوير الثورة وحمايتها, وهو واقع لا يمكن إنكاره, وكذلك فإن الكرد والعرب والأرمن والآشوريون وجميع الشعوب التي تعيش في سوريا كلها شاركت في خوض النضال.

الأخطاء والأمور التي يجب تداركها

وحول الأخطاء والأمور التي يجب تداركها من أجل تطوير ثورة روج آفا أكثر, قال الجنرال مظلوم عبدي:

لكي نكون واقعيين لم نستطع الحفاظ على بعض القيم التي ظهرت في ثورة روج آفا, فقد تم احتلال عفرين وكري سبي (تل أبيض) وسري كانيه, وكانت هذه أكبر أخطائنا, فرغم احتلال هذه المناطق بمؤامرة من قبل القوات الدولية إلا أننا أيضاً ارتكبنا أخطاء ونواقص كبيرة, وأيضاً تطوير مشروع الإدارة الذاتية ليس بالمستوى المطلوب, ويتقدم ببطء, وكذلك عفرين وكري سبي وسري كانيه تحت سيطرة الاحتلال التركي, وأهم أهدافنا منذ احتلال هذه المناطق هو تحريرها وإعادتها إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية, وهدفنا الأكبر هو إعادة شعبنا المهجر من هذه المناطق إلى دياره, ونحن نتبع استراتيجية على هذا الأساس, ولدينا دائماً خطط لتحرير هذه المناطق,

> **لم نستطع الحفاظ على بعض القيم التي ظهرت في ثورة روج آفا**

وتابع عبدي:تركيا لديها خطة لغزو كافة روج آفا, وفي السنوات الأربع الماضية قمنا بتطوير كل جهودنا وكفاحنا لوقف هذا الغزو, لقد منع نضالنا خلال فترة الأربع سنوات هذا الغزو في مرحلة ما, وفي المرحلة الحالية حان الوقت لتحرير جميع الأراضي السورية خاصة عفرين وكري سبي وسري كانيه, وفي هذه المرحلة من الضروري القتال في إطار خطة.

باختصار لم تنجح خطة تركيا لغزو كل روج آفا, وهدفنا التالي هو إنهاء احتلال تركيا التي تسعى دائماً لإكمال خطة الغزو، وأردوغان يبذل جهداً كبيراً لتطبيق الخريطة التي عرضها على جميع الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة, وعلى هذا الأساس تواصل عملها الدبلوماسي مع القوى الدولية, ولكن الوضع الآن في سوريا ليس هو نفسه عندما احتلت تركيا بعض المناطق في ٢٠١٨ و ٢٠١٩, فقد تغير موقف القوى العسكرية

والسياسية في سوريا, كما تقلصت احتمالية استغلال تركيا للفراغ والتفاوض على خطط غزو قذرة مع القوى الدولية, وأردوغان يعلم أنه إذا اتخذت تركيا خطوة نحو الغزو فسيكون الثمن باهظاً للغاية, وبدورنا بعد اجتياح سري كانيه اتخذنا استعدادات جادة, وعززنا نقاط ضعفنا ضد أي هجوم تركي, وأيضاً تركيا تشهد تراجعا كقوة إقليمية, وهناك تحول في موقف القوى الدولية, ورغم ذلك يمكن لتركيا أن تحاول شن غزو جديد, ولكن أود أن أقول إنه لن يكون هناك غزو كما تخطط له تركيا.

وحول إيجاد التوافق مع كل من الولايات المتحدة الشريكة في التحالف الدولي لمحاربة داعش من جهة وروسيا المتواجدة في سوريا من جهة أخرى, والدبلوماسية التي يجب اتباعها مع الطرفين, قال عبدي:

مما لا شك فيه أن جميع القوى المحلية والدولية في سوريا تعمل من منطلق مصالحها الخاصة, وفي بعض النقاط تتداخل هذه المصالح, ونحن نتخذ مصالح شعوبنا كأساس, وسنفعل كل ما هو ضروري من أجل ذلك, سنواصل العمل على هذا المبدأ من الآن فصاعداً, وصحيح نحن نعمل على تطوير العلاقات مع بعض القوى الدولية على أساس مصالحنا, ولكننا نعتمد على قوتنا, ولدينا علاقات دبلوماسية مع جميع القوى في المنطقة على أساس مصالح شعوبنا, ونتوقع من القوى الدولية أن تدعمنا من أجل سلام دائم في كل سوريا وخاصة في منطقة شمال وشرق سوريا, وأن تتوسط بيننا وبين النظام السوري، لتبادر وتلعب دورها من أجل إحلال السلام, وعلى هذا الأساس نحن في العمل الدبلوماسي مع جميع القوى.

كيفية حماية الإدارة الذاتية من تركيا

وحول كيفية حماية الإدارة الذاتية في ظل مواصلة تركيا لهجماتها, وتهديداتها بعمليات برية, أشار عبدي إلى أن العمل الاستخباري التركي والهجمات مستمرة, موضحاً أنهم يتخذون الإجراءات اللازمة ضد ذلك, وأضاف قائلاً:

نحاول تعزيز موقفنا عسكرياً وادارياً وسياسياً واجتماعياً ضد هذه الهجمات, كما نحاول تعزيز الوحدة بين الشعوب شمال وشرق سوريا. وتعزيز الوحدة الاجتماعية من أجل إبطال هجمات تركيا والجهات الأخرى, نحن نحاول تعزيز وحدتنا من أجل منع أي هجوم من تحقيق هدفه.

> **الوحدة الكردية هي التي ستحدد مستقبل الشعب الكردي**

وحول آفاق المفاوضات مع دمشق وإلى أين وصلت, قال عبدي:

لم يتم إحراز أي تقدم ملموس حتى الآن, فبعد المحادثات الأخيرة بين تركيا وسوريا وإيران وروسيا في أستانا ابتعدت حكومة دمشق قليلاً عن الحوار معنا, ومن الواضح أن النظام السوري لا يريد اتخاذ أية خطوة نحو سلام دائم, ويعتمد مؤخراً على سياسات تركيا, وعلى الرغم من امتناع النظام السوري عن محادثات السلام حول سوريا، إلا أنه ملزم بالحوار والتحاور من

أجل تحقيق سلام دائم في المستقبل, الوضع واضح لا يوجد أمام النظام السوري مخرج آخر غير الحوار.

مخرج واحد فقط من أزمة سوريا

وأضاف عبدي:

هناك مخرج واحد فقط من أزمة سوريا، وهو إنشاء نظام يقوم على معايير ديمقراطية جديدة ترتكز على مصالح الشعوب في جميع أنحاء سوريا, ولا يوجد حل آخر يمكن أن يحقق السلام الدائم, وعلى هذا الأساس نقول إن الخط الثالث الذي طورناه حتى الآن هو الحل الوحيد لضمان سلام دائم لكل سوريا, ومشروع الإدارة الذاتية الذي نطبقه حالياً في شمال وشرق سوريا هو مشروع يمكن تطبيقه على كامل سوريا, وعلى هذا الأساس نهدف إلى جمع كل القوى التي تريد تطوير الديمقراطية في سوريا, وتطوير الحوار مع جميع القوى المختلفة في سوريا, لدينا مشروع يدعو إلى دمقرطة سوريا، وبناءً على المكاسب العسكرية والسياسية التي تم تحقيقها في شمال وشرق سوريا حتى الآن.

رسائل وصور مهمة عن الوحدة الوطنية مع الاتحاد الوطني الكردستاني.

مثلما تتجه أنظار العالم إلى روج آفا ، فإن قلب الجمهور الكردي يدق مع روج آفا. قدمتم رسائل وصور مهمة عن الوحدة الوطنية مع الاتحاد الوطني الكردستاني. ما الذي يجب فعله لحماية المكاسب الكردية ودفعها إلى الأمام؟ ما هو منظورك وتوقعاتك؟

ردا على هذا السؤال قال عبدي:

الوحدة الكردية ليست ظرفية إنها وحدة يجب تحقيقها على الدوام، وهي التي ستحدد مستقبل الشعب الكردي. في السابق أجرينا العديد من الدراسات لتحقيق الوحدة الكردية، وتوقفت الجهود في الآونة الأخيرة، لقد بذلنا جهداً لعقد مؤتمر وطني يغطي الأربع أجزاء من كردستان، ووصلت جهود الوحدة تحت قيادة قوات سوريا الديمقراطية في روج آفا إلى نقطة معينة، ويجب أن يكون لكل القوى الكردية نصيب يتناسب مع قوتها، ونؤكد أن الوحدة ضرورية لتحقيق أهدافنا في هذه المرحلة.

> **هناك مخرج واحد فقط من أزمة سوريا، وهو إنشاء نظام يقوم على معايير ديمقراطية**

واختتم عبدي حديثه قائلاً:

عند الحديث عن ثورة ١٩ تموز نؤكد أن جهود ونضال شعبنا في الأربع أجزاء من كردستان لا تقل أهمية عن جهود ونضال شعبنا وأصدقائنا الذين يعيشون في أوروبا، وعلى هذا الأساس فإننا نحيي شعبنا الذي لعب دوره في هذه الثورة وخاصة شعبنا في أوروبا، ونعلق عليه أهمية كبيرة، ثورة ١٩ تموز مستمرة ونتأمل من شعبنا أن يواصل الدور الذي لعبه على مدى ١٢ عاماً من أجل تطوير وضمان ثورة ١٩ تموز وحمايتها لأن ثورة ١٩ تموز هي ثورة الشعب الكردي جميعا و القيم التي تظهر هنا هي القيم المشتركة لنا جميعًا.

الباحث صدقي عابدين:

كيسنجر في بكين.. التوقيت والدلالات

*مركز الاهرام للدراسات

قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بزيارة الصين، في ١٩ يوليو الجاري (٢٠٢٣)، حيث استقبل من قبل كل من الرئيس الصيني شي جينبينج، ووانج يي مدير مكتب لجنة الشئون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وزير خارجية الصين السابق، ووزير الدفاع لي شانج فو.

الأسماء الثلاثة بمناصبها الثلاث كفيلة بأن تبين مدى التقدير الصيني للضيف الزائر، خاصة وأن نظير الأخير الأمريكي لويد أوستن قد ألح كثيراً على أهمية اللقاء به لكن ذلك لم يحدث. إذن فهي رسائل توجهها بكين لواشنطن عبر هذه اللقاءات مع كيسنجر.

وهذه الرسائل ليست سرية ولا خافية، فقد سبق للصين أن أعلنتها في أكثر من مناسبة.

تأتي زيارة كيسنجر لبكين في توقيت معقد على صعيد العلاقات الصينية-الأمريكية، والتي لم تعد التفاعلات فيها قاصرة على ما هو ثنائي فقط، ولا ما هو إقليمي وحده، وإنما باتت كل القضايا العالمية تقريباً ضمن تفاعلات هذه العلاقات وعلى كل المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية والتقنية أيضاً.

قضايا تبدأ من الداخل الصيني في سينكيانج وهونج كونج وتايوان مروراً ببحري الصين الجنوبي والشرقي، نزولاً إلى جنوبي المحيط الهادئ صعوداً إلى روسيا والناتو وما يجري في أوكرانيا تمدداً إلى القارة الأفريقية وإلى التخوم الأمريكية في أمريكا الوسطى والكاريبي وأمريكا الجنوبية، مع بروز مسميات من قبيل منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مقابل آسيا والمحيط الهادئ، والنظام الدولي القائم على القواعد في مقابل عقلية الحرب الباردة، وغيرها الكثير من الثنائيات التي باتت تحكم ما يدور بين الجانبين الصيني والأمريكي.

في هكذا سياق، ما الذي يمكن أن تقدمه زيارة كيسنجر صاحبة المائة عام والأكثر من مائة زيارة إلى بكين كما وصفت المصادر الصينية الرفيعة إلى تلك العلاقات المتوترة؟، وهل جاء كيسنجر بمبادرة شخصية منه أم أنه دفع إلى تلك الزيارة من قبل إدارة الرئيس جو بايدن أم أنه دعي من قبل الطرف الصيني؟.

ماذا بعد الحفاوة الصينية؟

لا تخرج زيارة كيسنجر عن تلك الاحتمالات الثلاث وهي أن يكون الرجل قد بادر من نفسه للقيام بهذه الزيارة، ومن ثم تواصل مع الإدارة الأمريكية وكذلك مع أصدقائه الصينيين، ومن ثم تم الترتيب لتلك الزيارة على هذا النحو الذي خرجت به.

والاحتمال الثاني أن تكون الإدارة الأمريكية هي التي أوعزت له القيام بتلك الزيارة، ومن ثم تم الترتيب للأمر من جانب كيسنجر مع الصينيين. والاحتمال الثالث أن تكون الصين هي من وجهت الدعوة لكيسنجر لزيارتها، ومن ثم لاقت الدعوة قبولاً ليس من كيسنجر وحده وإنما من قبل إدارة بايدن أيضاً، والتي أعلنت أنها محاطة علماً بالزيارة.

> **كيسنجر ليس فقط صديق الصين القديم، بل صاحب رؤية لواقع النظام الدولي**

ومن الطبيعي أن رجلاً في مكانة كيسنجر في النظام السياسي الأمريكي وليس في الحكومة الأمريكية لا يمكن تصور قيامه بمثل هذه الزيارة دون أن يكون للإدارة علم بها، حتى ولو كانت على غير هواها، فما بالك وأن الأرجح هو ترحيب إدارة بايدن بها، ما لم تكن هي المحرضة عليها، لعل الرجل يفلح بدبلوماسيته غير الرسمية فيما فشلت فيه الدبلوماسية الرسمية الأمريكية.

فلا يخفى أن الولايات المتحدة منزعجة كثيراً من الموقف الصيني المتعلق بوقف الاتصالات بين كبار القادة العسكريين رغم كل مناشداتها على هذا الصعيد.

وها هو كيسنجر قد التقى وزير الدفاع الصيني، ولربما تصبح تلك مقدمة للقاء وزيري دفاع البلدين،

ولو بعد حين، بعد أن تكون واشنطن قد استمعت إلى الإصرار الصيني على لسان كيسنجر لتلبية الحد الأدني من المطالب الصينية لكي يحدث مثل هذا اللقاء. ليس فقط لقاء وزيري دفاع البلدين ما تريده واشنطن بل إنها تسعى للقاء على المستوى الرئاسي.

ومثل هذا اللقاء ربما تكون فرص تحققه تراجعت خاصة بعد التصريحات المباشرة من قبل الرئيس بايدن في حق الرئيس شي عندما تحدث الأول مباشرة عن القيادة الدكتاتورية قاصداً الثاني.

والغريب أن هذه التصريحات قد جاءت عقب أيام من زيارة أنتوني بلينكن لبكين، وهي الزيارة التي كانت قد تأجلت من قبل على خلفية التوترات المتلاحقة في العلاقات، والتي بات عنوانها الأبرز تايوان.

> **يدرك كيسنجر أن المنحنى آخذ بالصعود نحو التوتر والخلاف**

ويصبح السؤال: هل يمكن التعويل على كيسنجر في كل هذه الملفات؟.

كيسنجر ليس فقط صديق الصين القديم، وإنما هو صاحب رؤية استراتيجية لواقع ومستقبل النظام الدولي، وفي القلب منه العلاقات بين بلاده والصين. هذا الطرح ينطلق من المصلحة الوطنية الأمريكية تماماً كما تنطلق إدارة بايدن، وكل الإدارات الأمريكية، لكنه لا يتماهي مع ما هو مطروح على المستوى الرسمي حيال الصين.

فنظرة الرجل تعايشية أكثر منها تصادمية. وهو يدرك تماماً أن هناك قضايا لا تحتمل المساومة وعلى رأسها قضية تايوان.

إدراك الرجل نابع من خبرته التفاوضية مع الجانب الصيني في سبعينيات القرن الماضي.

وقد كان لافتاً إشارة كيسنجر تحديداً إلى بيان شنغهاي الصادر في العام ١٩٧٢، وضرورة احترام المباديء التي تضمنها، مع تأكيد خاص من كيسنجر على احترام مبدأ الصين الواحدة.

ويعتبر بيان شنغهاي هو البيان الأول ضمن ثلاث بيانات تصر الصين على أنها تمثل الأساس الحاكم لعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

فلا غرو إذن أن يؤكد كيسنجر من بكين على أهمية مبدأ الصين الواحدة، ومن ثم يأمل في أن تنتقل العلاقات بين الجانبين إلى المسار الإيجابي.

وهو هنا لا يبتعد كثيراً عن جوهر الموقف الصيني الذي مفاده أن قضية تايوان ليست قضية عادية وإنما هي جوهرية فضلاً عن أنها أهم الخطوط الحمر في العلاقات بين البلدين، بما يعنيه ذلك من أن تجاوز هذا الخط أو التلاعب به من شأنه أن يجلب الضرر للعلاقات.

واضح أن كلمات كيسنجر تلتقي مع ما دأبت بكين على المطالبة به من ضرورة عودة العلاقات مع واشنطن إلى مسار النمو المستقر. لكن كيف لذلك أن يحدث في ظل هذا الخضم الواسع والمتزايد من الخلافات؟، وهل تكفي زيارة كيسنجر ليقال إن الأمور ستتطور إلى الأمام؟.

هل تستجيب واشنطن؟

لا تكفي مقولات كيسنجر بطبيعة الحال، سواء تلك

التي قالها في بكين، أو تلك التي يضمنها في كتبه وأحاديثه. فلابد من التذكير هنا بأن كيسنجر ليس مجرد وزير خارجية ومستشار للأمن القومي الأمريكي سابقاً، وإنما هو قبل ذلك ومع ذلك وبعد ذلك عالم سياسة ومنظر مرموق في العلاقات الدولية في واحدة من أرقى الجامعات الأمريكية والعالمية إن لم تكن أرقاها على الإطلاق وهي جامعة هارفارد.

هذه المقولات لا تكفي وحدها للدفع بتلك العلاقات، لا سيما وأن هناك مقولات أخرى تتوالى على ألسنة مسئولين أمريكيين، وكذلك علماء سياسة ومنظرين من العيار الثقيل، بل وقد يكون بعضهم منطلقاً من نفس المنطلقات النظرية لهنري كيسنجر لكنهم يخلصون إلى نتائج أكثر تشككاً في السلوك الصيني المستقبلي، ومنهم على سبيل المثال جون ميرشايمر.

ليست مقولات هنري كيسنجر وحدها غير الكافية لكي تسير عجلة العلاقات الصينية-الأمريكية بالاتجاه المستقر، وإنما كذلك جهوده التي وعد بمواصلتها لتسهيل التفاهم بين الجانبين هي الأخرى غير كافية.

فأقصى ما يمكن التعويل عليه بالنسبة لما يقوم به كيسنجر هو تسهيل حدوث بعض التهدئة في بعض الملفات، وهذه التهدئة على الأغلب ستكون مؤقتة، وربما أدت إلى بعض النقاط المضيئة في العلاقات كلقاء هنا أو هناك. لكن أن يحدث تغير استراتيجي في النهج الأمريكي تعويلاً على نصائح ورسائل هنري كيسنجر فهذا أمر دونه أولاً الإدراك الاستراتيجي الأمريكي الرسمي، والذي تترجمه وثائق الأمن القومي، والتي تصنف الصين على رأس مصادر التهديد، ومن ثم ثانياً التصرفات الأمريكية على الأرض من أجل التعامل مع مصدر التهديد الأعلى والأخطر هذا.

ومرة أخرى ليس مجرد لقاء هذا المسئول من هذا الطرف بنظيره من الطرف الآخر، وليس مجرد تحليق لطائرات هذا الطرف بالقرب من أجواء الطرف الآخر، ومن ثم اعتراض طائرات الطرف الثاني لها، كما أنه ليس مجرد بالون يطلق هنا أو هناك، ولا حتى زيارة لمسئول أمريكي كبير لتايوان، ولا استقبال لرئيسة تايوان من المسئول الأمريكي التشريعي الأعلى، وغير ذلك من التفاعلات التي تجري على الأرض وما يرافقها من تصريحات، وإنما ذلك كله يندرج في سياق التنافس الاستراتيجي الواضح بين الجانبين.

> **لدى واشنطن وبكين مسميات لا تروق لهما**

فهناك فاعل دولي يخشى على مكانته من الاهتزاز والتراجع وهو يرى فاعلاً آخر تزداد مكانته التي تكاد أن تطاول موقعه ومن ثم قد تتجاوزه. وفي هذا السياق يمكن إدراج المنظومة العامة للعلاقات الصينية-الأمريكية.

ربما يكون الوقوف على الدلالات الاستراتيجية للأوصاف المستخدمة لوصف المنطقة المحيطة بالصين فيه تبيان لهذه المنظومة في هذا السياق الجغرافي. فبعدما استقرت الأمور لعقود على مصطلح آسيا والمحيط الهادي، والذي جرت في إطاره تفاعلات تعاونية كثيرة، جنباً إلى جنب مع ما شهده من صراعات، وبعد نهاية الحرب الباردة أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ظهرت

توجهات انعكست في مبادرات كان من بينها منتدى التعاون الاقتصادي لـدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، والذي جمع كلاً من الصين والولايات المتحدة إلى جانب أطراف أخرى كثيرة.

ثم جاءت مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادي، التي تبنتها إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، والتي لم تكن الصين طرفاً فيها، ثم جاءت إدارة ترامب وانسحبت من الاتفاقية، وفي نفس الوقت دخلت في حرب تجارية مع الصين.

وقد توازى مع هذه التطورات الحديث الأمريكي عن الانعطاف نحو آسيا، ثم بدأ يظهر مصطلح المحيطين الـهـنـدي والـهـادي، والـذي صيغ لاحقاً في استراتيجية واضحة المعالم.

تـوازى مـع هـذا الـتـحـول الأمـريـكـي تـحـولات لـدى بعض من دول المنطقة ومن خارجها أيضاً، وخاصة اليابان واستراليا وكندا والمملكة المتحدة.

ويلاحظ هنا أن هذه الدول إما أنها أعضاء في حلف الناتو أو تجمعها بالولايات المتحدة علاقات تحالفية قديمة، أو أنها بصدد تكوين تحالفات أو شراكات أو حوارات أمنية بصيغ مستحدثة.

مسميات فرعية لوصف السياسة الأمريكية

في هـذا الإطـار، استخدمت الصين عـدداً من المسميات الفرعية لوصف السياسة الأمريكية، ومن بينها:

١- عقلية الحرب الباردة:

دأبت الصين على استخدام هذا المسمى لوصف التحركات الأمريكية التي تستهدف تشكيل تحالفات وشراكات وحـوارات أمنية في المنطقة، معتبرة أن التصرف طبقاً لهذه العقلية من شأنه أن يجلب المواجهات والتوترات، ومن ثم يؤثر بالسلب على التعاون والاستقرار والسلام في المنطقة وفي العالم، حيث لا يتم إيلاء الاهتمام بمصالح وشواغل الدول الأخرى، وفي نفس الوقت إلقاء اللوم عليها في حال سعت للمحافظة على أمنها ومصالحها. وهذه العقلية من وجهة النظر الصينية هي التي تقود إلى السياسات التي تستهدف تكوين تحالفات في قضايا غير عسكرية مثل تلك المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة وأشباه الموصلات.

> **هناك فاعل دولي يخشى على مكانته من الاهتزاز والتراجع**

٢- صب الزيت على النار:

هـذا المصطلح استخدمته الصين كثيراً لوصف السياسة الأمريكية ليس فقط في المحيط الآسيوي، وإنما في شتى أرجاء العالم. وكان الاستخدام الأبـرز لوصف ما قامت به واشنطن وحلف الناتو حيال روسيا، ومن ثم كان اندلاع الحرب في أوكرانيا، وأن الحلف قد استمر في تأجيج الأمور عبر تقديم السلاح بكثافة، وفي نفس الوقت يلقي بالاتهامات على الصين ودول أخرى بأنها تزود روسيا بالسلاح.

وفي المنطقة اتهمت واشنطن بأنها من يثير التوترات فيما يتعلق بتايوان عبر ما تقوم به من تفريغ لسياسة الصين الواحدة من مضمونها، ممثلة في تصريحات

كبار المسئولين الأمريكيين المراوغة، والزيارات التي يقومون بها إلى تايوان، وكذلك استقبال رئيسة تايوان على الأراضي الأمريكية، فضلاً عن تزويدها بالسلاح.

ومن ثم فإن الصين تذهب إلى أن واشنطن هي من تحول المنطقة إلى برميل بارود. وينسحب ذلك أيضاً إلى ما تقوم به واشنطن وحلفائها في بحري الصين الجنوبي والشرقي.

٣- التدخل في الشئون الداخلية:

بكين تعتبر أن ما تقوم به واشنطن وحلفائها بمثابة تدخل في شئونها الداخلية باعتبار أن تايوان جزء لا يتجزأ منها. ولا يقف أمر التدخل في الشئون الداخلية عند ذلك الحد، وإنما يتعداه إلى قضايا حقوق الإنسان، والتي تشمل الحريات الدينية، وحرية التعبير، وحقوق الأقليات. ومحور التركيز الأمريكي والغربي عموماً ينصب على ما يحدث في هونج كونج وسينكيانج.

٤- التصنيفات الأيديولوجية:

ترى الصين أن الولايات المتحدة قد عادت إلى صبغ تحركاتها بالصبغة الأيديولوجية تحت لافتة الديمقراطية، حيث تقدم تصنيفاً لدول العالم. وتقول إنها والمتحالفين معها يتصدون للنظم الاستبدادية.

وقد تجلى ذلك في قمة الديمقراطية التي عقدتها إدارة الرئيس بايدن لعامين متتالين. وتذهب الصين إلى رفض مثل هذه التصنيفات، واعتبار الديمقراطية ليست حكراً على دولة دون أخرى، وأن للديمقراطية صيغاً مختلفة، وأن النمط الأمريكي مليء بالعورات، وأنه لا يمكن لواشنطن أن تقوم بدور محامي الديمقراطية بينما سجلها وافر على صعيد الانتهاكات التي دأبت على توجيه الاتهامات بشأنها لدول أخرى.

بطبيعة الحال، فإن لدى واشنطن مسميات لا تروق لبكين أيضاً من قبيل:

فخ الديون، والنظام الدولي القائم على القواعد، والتنمر والدبلوماسية القسرية.

وكما أن واشنطن تتصدى لما تطرحه بكين، فإن الأخيرة تفند ما تطرحه واشنطن. لكن ليس الموضع هنا لبسط النقاش حول ذلك الجدل، بقدر ما هو تبيان مدى تعقد الأمور وصعوبة التعويل على زيارة لمسئول أمريكي سابق يحظى بتقدير صيني فائق. ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية تلك الزيارة، وقد يحتاج الأمر لبعض الوقت لمعرفة كيف تتصرف الإدارة الأمريكية في الفترة القادمة على ضوء ما سينقله إليها كيسنجر.

> **من الواضح أن كلمات كيسنجر تلتقي مع ما دأبت بكين على المطالبة به**

الإدارة الأمريكية الحالية وفي الظرف الراهن ستكون محكومة بعوامل رئيسية في تحركها تجاه الصين، من بينها ما تراه من تقارب صيني روسي يتزايد ويتكثف. وهذا اتجاه لا يراه الكثير من الساسة والمحللين الأمريكيين يصب في صالح واشنطن.

ولا يجب إغفال أنه بينما كان كيسنجر في بكين كانت الحلقة الأحدث من المناورات العسكرية بين

البحرية الصينية ونظيرتها الروسية تتم. والعامل الثاني المهم يتمثل في اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، وهذا العامل كسابقه معقد، فإذا نحت إدارة بايدن إلى مهادنة بكين بعدما رفعت سقف التحدي ربما اتهمت من قبل الجمهوريين بالتراخي والنكوص عما أعلنته، وهنا فإن ترامب وحلفائه جاهزون بخطابهم المعروف حيال الصين، وسيُذكّرون ولا شك بسياساته الخاصة بالعلاقات التجارية تحديداً. وإذا ما رفعت السقف أكثر ووصلت الأمور إلى حدوث أزمة ساخنة في العلاقات، فإن أثر ذلك قد لا يكون إيجابياً على طول الخط.

وفي الختام،

إذا كان كسينجر قد تحدث في بكين عن إدارات أمريكية متعاقبة وقيادات سياسية متوالية منذ بدأت الحياة تدب في العلاقات الصينية-الأمريكية، فإنه يدرك أيضاً أن المنحنى آخذ بالصعود نحو التوتر والخلاف.

إذ أن الأمر لا يرتبط فقط بإدارة الرئيس بايدن، وعلى الجانب الآخر الأمر لا يتعلق فقط بإدارة الرئيس شي جينبينغ. فهنا رؤية، وهناك رؤية. هنا استراتيجية، وهناك استراتيجية. هنا مستقبل يخطط له بعناية وتبدو أهدافه وملامحه واضحة، وهناك مستقبل يخشى عليه.

إن ما يقوم به كسينجر ليس بالجديد على السياسة الأمريكية، حيث كان هناك مثال بارز آخر يتمثل في الرئيس الأسبق جيمي كارتر، والذي ربما كان أنشط من هنري كيسنجر قبل أن يضطره المرض إلى لزوم البيت.

وقد كان له دور مهم على صعيد العلاقات بين بلاده وكوريا الشمالية زمن إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، قبل أن تتعقد الأمور لاحقاً مع مجئ إدارة الرئيس جورج بوش الإبن بنهج مغاير.

مسألة ثانية تثيرها زيارة كيسنجر الأخيرة إلى الصين حول ما يمكن أن يقوم به كبار المسئولين السابقين من أدوار في السياسة الخارجية لبلادهم.

وهنا يثار التساؤل: لماذا يختص بهذه الميزة أشخاص دون غيرهم، هل هي صفات شخصية فقط؟، هل الخلفيات الأكاديمية تلعب دوراً في هذا السياق؟

والمسألة الثالثة الجديرة بالطرح هنا ترتبط بالخلفية الأكاديمية لصناع السياسة الخارجية الأمريكية، فإذا كان كيسنجر كما سبقت الإشارة إلى مكانته العلمية، فإنه ليس وحده في السياق الأمريكي، وهنا تكفي الإشارة إلى حالتي زبجينيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس كارتر، حيث كان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة جون هوبكنز. كما أن كوندوليزا رايس هي الأخرى كانت متخصصة في العلوم السياسية وهي التي جمعت بين منصبي مستشار الأمن القومي ووزيرة الخارجية مثل هنري كيسنجر.

> **دول بصدد تكوين تحالفات أو شراكات أو حوارات أمنية بصيغ مستحدثة**

*باحث في العلوم السياسية - متخصص في الشؤون الآسيوية

شرق أوسط متقلب..
خارطة لمخاطر محتملة تهدد المصالحات القائمة

*ستراتفور» (Strator)

قال موقع «ستراتفور» (Strator) الأمريكي إن العلاقات الدبلوماسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم العربي تحسنت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة عبر عمليات تقارب، لكن توجد مخاطر يمكن أن تقوض تلك المصالحات.

الموقع أرجع، في تحليل ، التقارب المستمر في المنطقة «جزئيا إلى الشكوك حول التزام الولايات المتحدة المستقبلي تجاه المنطقة في ظل تنافس واشنطن المتزايد مع الصين وروسيا»، بالإضافة إلى

الرغبة في «خلق فرص الاستثمار والتجارة في أوقات عدم اليقين الاقتصادي العالمي».

وأردف: «كما ساعدت الفوائد المحتملة للاستثمار والتجارة في دفع الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في السنوات الأخيرة». ومن أصل ٢٢ دولة عربية، تقيم ٦ دول هي مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب والسودان علاقات معلنة مع إسرائيل، التي تحتل أراضٍ في فلسطين وسوريا ولبنان منذ حرب ١٩٦٧.

و»على الرغم من البراجماتية الاقتصادية المتنامية في المنطقة والأولويات الأمنية المتوافقة، لا تزال دوافع العديد من المنافسات العميقة قائمة، ما يعني أن الوضع الراهن للمواءمة سيتقلب مع تحول ديناميكيات الصراع المحلي والإقليمي، فضلا عن الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية»، كما أضاف «ستراتفور».

العلاقات العربية الإسرائيلية

بالنسبة للعلاقات العربية الإسرائيلية، قال «ستراتفور» إن المخاطر التي يمكن أن تعكس أو تبطئ اتجاه التطبيع تشمل: «تصعيدا حادا في النشاط العسكري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين أو تصعيدا حادا في النشاط العسكري الفلسطيني ضد الإسرائيليين، وكلاهما ممكن في المناخ الحالي».

وتابع: «كما أن الانهيار الخطير في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من شأنه أن يبطئ التقارب الإقليمي، إذ لن تقدم الولايات المتحدة بعد الآن ضمانات أمنية للدول العربية مقابل تطبيع العلاقات».

العرب والأسد

في ١٩ مايو/ أيار الماضي، شارك رئيس النظام السوري بشار الأسد في القمة الأخيرة لقادة جامعة الدول العربية بالسعودية، للمرة الأول منذ ٢٠١١ حين جمدت الجامعة مقعد سوريا، ردا على قمع الأسد لاحتجاجات شعبية مناهضة له طالبت بتداول سلمي للسلطة، مما زج بسوريا في حرب أهلية مدمرة.

و»تشمل التغييرات التي من شأنها عكس اتجاه التطبيع مع (نظام الأسد) الارتفاع السريع في صادرات سوريا من مخدر الكبتاجون، مما قد يفسد النوايا الحسنة الناشئة التي تشعر بها دول عربية عديدة تجاه الحكومة السورية»، وفقا لـ»ستراتفور».

ومضى قائلا إن «الزيادة الهائلة في الحملات العسكرية للحكومة السورية ضد الجماعات المتمردة يمكن أن تؤدي إلى تهدئة وتيرة التطبيع من خلال تهديد أمن البلدان المجاورة الأخرى والإضرار بسمعة الدول التي تسّهل العلاقات مع سوريا».

السعودية وإيران

بموجب اتفاق بوساطة الصين في ١٠ مارس/ آذار الماضي، استأنفت السعودية وإيران علاقتهما الدبلوماسية، ما أنهى قطيعة استمرت ٧ سنوات بين بلدين يقول مراقبون إن تنافسهما على النفوذ أجج العديد من الصراعات في أنحاء المنطقة.

ورأى «ستراتفور» أن المخاطر التي من شأنها عكس التقارب بين طهران والرياض تشمل «تصاعد العنف في أحد المسارح التي تعمل بالوكالة، وبينها اليمن ولبنان والعراق، فلدى السعودية وإيران مصالح متنافسة».

كما أضاف أن «التقدم الدراماتيكي لقدرات إيران النووية من شأنه أن يهز ثقة السعودية في أن أمنها مضمون من خلال التقارب، مما يدفع على الأرجح الرياض إلى تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة على حساب إيران، كما أن هجوما إلكترونيا إيرانيا على المملكة أو حليفا لها من شأنه أن يضر بالتقارب».

وتتهم دول خليجية وأخرى إقليمية وغربية، في مقدمتها إسرائيل والولايات المتحدة، إيران بالسعي إلى إنتاج أسلحة نووية، بينما تقول طهران إن برنامجها النووي مصمم للأغراض السلمية، بما فيها ذلك توليد الكهرباء.

تركيا والعرب

«في أعقاب الربيع العربي (٢٠١١)، أتاح انهيار الحكومات الاستبدادية في دول مثل مصر وتونس فرصة لتركيا لتوسيع سلطتها السياسية في المنطقة من خلال دعم الجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين»، كما تابع «ستراتفور».

وزاد بأن «القنوات الإعلامية، الممولة من تركيا، ساهمت في بث رسالة هذه المجموعات على مستوى المنطقة، مما أدى إلى توتر علاقات أنقرة مع بعض أقوى الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها السعودية والإمارات ومصر».

واستدرك: «لكن بعد دخولها أزمة مالية في ٢٠١٩، بدأت تركيا في طرد الشخصيات والقنوات الإعلامية الإسلامية لإرضاء هذه الدول الغنية، على أمل تأمين الاستثمار الأجنبي اللازم وضخ السيولة».

وبين ١٧ و١٩ يوليو/ تموز الجاري، أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جولة خليجية، شملت السعودية والإمارات وقطر، وتمّكن خلالها من تأمين استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات.

«لكن توجد مخاطر يمكن أن تعكس هذا الاتجاه، وهي عودة تركيا إلى دعم الإسلام السياسي و/ أو الإعلام الإسلامي في المنطقة، ربما كجزء من محاولة أردوغان لكسب التأييد بين مؤيديه الأكثر تحفظا»، وفقا لـ«ستراتفور».

الباحث نبيل فهمي:

الشـرق الأوسـط المحـير

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

يمر الشرق الأوسط حالياً بمرحلة إعادة تشكيل لأسباب متعددة، ويشهد العديد من المؤشرات المقلقة، وفي نفس الوقت الكثير من الدلالات الإيجابية.

تناقضات فرقت المراقبين وحيرتهم بين التشاؤم المبالغ فيه والتفاؤل المفرط في سياق من الاضطرابات والتغيرات الدولية المؤسسية دفعتني لوصفها بأنها «عاصفة مكتملة».

ومن أهم سمات الشرق الأوسط الآن وما يؤكد أنها في مرحلة تحول وتغيير أن أكثر من ٦٥ في المئة من مواطنيها من الشباب، الذين لا يتجاوز عمرهم الـ٣٠ عاماً، ومهما كانت صلابة وعمق جذورهم الوطنية والإقليمية فتجاربهم وشخصياتهم تم تشكيلها وارتبطت بأحداث العقود الثلاثة الماضية، التي لم تكن في مصلحة العالم العربي عامة أو الدول العربية الاستراتيجية التقليدية بشكل خاص، وهؤلاء الشباب الذين يشكلون الغالبية ترعرعوا في ظل نظام دولي مضطرب وغير مستقر بين هيمنة القطبين أو القطب الأوحد أو التعددية الدولية.

لم يشهد هؤلاء عملية سلام عربية – إسرائيلية جادة، وتابعوا تعدد الانفلاتات والنزاعات في ليبيا والسودان وسوريا والعراق واليمن وانتشار الإرهـاب والتطرف، وتحول النزاعات بين الدول إلى حروب أهلية وتصدع مجتمعي وطائفي. فضلاً عن إحباط عام من فشل جهود الإصلاح العربي وتنامي الضغوط الاقتصادية لاعتبارات

بعضها خارجي وأغلبها إقليمية ومحلية.

أي أن غالبية شعوب المنطقة شكلت شخصيتها خلال مرحلة دولية وإقليمية مضطربة وبائسة، بل عاصرت تطورات عالمية علمية وتكنولوجية تاريخية هائلة، وضعت قدرات وإمكانيات فريدة أمامهم، بما في ذلك قدرات حسابية واتصالات في متناول أيديهم عبر أجهزة المحمول تفوق القدرات الحسابية للصواريخ الأولى التي أطلقت إلى القمر، وهو ما خلق لديهم شعوراً بالثقة في النفس، متطلعين إلى الإسهام في اتخاذ القرارات وتحديد الطريق، واهتماماً بالإنجاز السريع، ومن هنا تجاوزت طموحات الكثير منهم نظائرها التقليدية لشعوب المنطقة.

هذا التباين من أسباب الحيرة السائدة في المنطقة بين المتشائمين القلقين من الاضطرابات الإقليمية، المتخفين من أنهم لن يستطيعوا مواكبة قطار التطور نحو مستقبل أفضل، وبين الأكثر ثقة في أنهم يستطيعون تحريك الدفة وفتح الطريق إلى الأمام ويستعجلون التحرك والإنجاز السريع.

> **غالبية شعوب المنطقة شكلت شخصيتها خلال مرحلة مضطربة وبائسة**

وأنظر بإيجابية للتركيبة الديموغرافية الشبابية العربية والمصرية، وكذلك إلى انخفاض متوسط سن القادة السياسيين في الشرق الأوسط كثيراً خلال العقدين الماضيين، وإن كان يعيب على المنطقة غياب القادة السياسيين من النساء، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للقطاع الاقتصادي الذي ظهرت فيه قيادات شابة عديدة شهد نسبة متنامية بل ضعيفة من النساء.

وإيجاباً شهدنا خلال الأشهر الأخيرة تقدماً وتطورات إقليمية عدة، أغلبها على أثر جهود إقليمية ذاتية في الأساس منها وقف إطلاق النار في اليمن، وعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، والاتفاق السعودي الإيراني، وبوادر الإيجابية في العلاقات المصرية التركية ومع إيران، وتطورات إيجابية في العراق، وقمم عربية متميزة مع الصين وامريكا وغير ذلك، وأحاديث متكررة عن تطورات اقتصادية واجتماعية متميزة في عدد من الدول العربية خصوصاً السعودية، واستضافة مصر والإمارات للقمم المناخية المتتالية ٢٧ و٢٨، واشتراك السعودية والإمارات في برامج فضائية. كلها أسباب ومصادر التفاؤل في الشرق الأوسط والعالم العربي.

سلبياً نجد أيضاً مؤشرات سياسية واقتصادية عديدة ومتنوعة تغذي الشعور بالقلق بل حتى التشاؤم، ولا تزال إسرائيل تضرب بعرض الحائط بالقانون الدولي والإنساني وتقضي على فرص حل الدولتين، وتشعل فتيل العنصرية والاضطهاد وتدنيس المسجد الأقصى بالقدس، ولا تزال الأوضاع في ليبيا غير مستقرة، واندلعت المعارك في السودان في وقت كنا نتوقع تنفيذ الأطراف الإقليمية للاتفاق الإطاري المقدم من المبعوث الأممي.

وهناك قضايا عالقة عديدة بين إيران وكل من السعودية والبحرين والإمارات، والمشكلات الحدودية التركية مع سوريا والعراق أيضاً ما زالت كذلك، فضلاً عن مشكلات اللاجئين والنازحين والفقر المائي. وهناك انتشار استثنائي وفريد للتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية غير الخاضعة للتفتيش الدولي، وأسئلة تحتاج للتوضيح بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، كما أن هناك بؤراً إرهابية عالقة تحتاج البتر للخطر ومعالجة للمصادر.

إذن الحيرة مبررة، ويسأل البعض هل نتفاءل أم نتشاءم؟ وإجابتي الصريحة والواضحة أن الأطراف العربية ليست لديها رفاهية الاختيار بين التفاؤل والتشاؤم، وعلينا توظيف واستثمار الإيجابيات والتصدي للتحديات والتغلب على السلبيات.

والسؤال الآخر والمتكرر هو من يقود العالم العربي مع

اتساع الجدل بين الدور الريادي للدول العربية القديمة مثل مصر والجزائر وسوريا، والدور المتنامي للدول الخليجية، قطر والإمارات والسعودية، خصوصاً بالنسبة للمملكة بعد إنجازاتها الدبلوماسية المتكررة الأخيرة ورئاستها للقمة العربية.

في الحقيقة لا أرى أهمية وجدوى للسؤال، فمن المنطقي أن تكون للجزائر والمغرب الريادة في المغرب العربي، ومصر في شمال أفريقيا وجنوب شرق البحر المتوسط وشرق أفريقيا، امتداداً إلى المشرق باعتبارها دولة أفريقية آسيوية، فضلاً عن عمقها العربي. والسعودية ودول خليجية في الخليج. وأن تكون الريادة شمالاً لسوريا والعراق. وعلى الكل المبادرة والعمل الدؤوب والتكاتف.

وأتوقع أن نشهد في المرحلة المقبلة الريادة التعددية والمتنوعة بحسب المنطقة الجغرافية، وقد يختلف ذلك بين مجال وآخر، فهناك قيادات عسكرية وأمنية وريادات اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة ومختلفة.

وقناعتي أن علينا تجاوز مسألة الريادة من عدمه، وسيكون علينا في المقام الأول استثمار ما يجمعنا عربياً، خصوصاً في تعاملنا مع الدول غير العربية بالمنطقة، وكذلك لتحقيق توازن دقيق عالمياً بين الحفاظ على أصدقاء دوليين خلال العقود الماضية وتوسيع الصداقات مع الآخرين، مع تجنيب المنطقة ويلات أن تكون ساحة للحرب الباردة بخاصة مع التنافس المتوقع بين الولايات المتحدة والصين.

وعلينا بدء التخطيط لأفضل سبل بلورة البناء التدرT يجي لآليات التعامل مع التحديات الأمنية للشرق الأوسط في المستقبل من خلال محور حل المنازعات، فلا يوجد استقرار للعلاقات أو تخطيط استراتيجي للازدهار والتنمية المستدامة في ظل تعدد النزاعات السياسية واستخدام العنف، ويشمل محور آخر لإدارة الأزمات، والمقصود هنا الأزمات الطارئة التي تظهر بين الحين والآخر.

إضافة إلى محور ثالث لإجراءات بناء الثقة المكملة والمشجعة لمحور رابع لحل المنازعات، ووعدي أن يشمل هذا الجهد أيضاً محوراً خامساً لنزع السلاح والأمن الإقليمي الذي يحقق الاستقرار الأمني الحقيقي، وعلى أن يستكمل ذلك بمحور سادس للتعاون الإقليمي الذي يساعد على بناء المستقبل.

وعلينا عربياً وشرق أوسطياً تعظيم تكاملنا الاقتصادي كلما أمكن لزيادة ثقل المنطقة كساحة اقتصادية منتجة وسوقاً باذخة في ظل تنامي المنافسات المستقبلية غرباً وشرقاً، بما في ذلك تأمين السلسلة الإنتاجية ورصيد استراتيجي للسلع ومكونات الإنتاج بمنظور إقليمي وليس وطني منفرد، كما من الأهمية بمكان جذب التكنولوجيا المتقدمة والتوسع في الخدمات اللوجستية الدولية للاستفادة من موقع العالم العربي المتميز عبر البحار والقارات.

> **تحظى المنطقة بالتناقضات في سياق اضطرابات وتغيرات دولية مؤسسية**

علينا شرق أوسطياً وبخاصة في العالم العربي مراجعة وتطوير معادلتنا المجتمعية إقليمياً ووطنياً تحقيقاً للمساواة في الفرص لكل مجتهد، وتحصيناً لحقوق المجتمع والفرد، ومتجاوزين الفوارق الضخمة بين طبقات وفئات المجتمع، وتأميناً للهوية والدولة الوطنية الجامعة. لدي قناعة تامة أن نجاحنا في ذلك يسهم في تعزيز مكانة الهوية العربية في عالمنا العربي استناداً إلى الثوابت التاريخية والثقافية وحجم المصالح والتطلعات المشتركة بين شعوبنا.

* وزير الخارجية المصري السابق

كيف تُعيد الديموغرافيا تشكيل الاقتصاد العالمي؟

الاقتصادات الكبرى المستفيد الأكبر من ديموغرافيا الماضي

الدول الأعلى في نسبة السكان في سن العمل عام 1990

استفادت الدول من ارتفاع سكانها في سن العمل بالتسعينيات لتمثل حالياً نحو ثلثي الاقتصاد العالمي (64%)

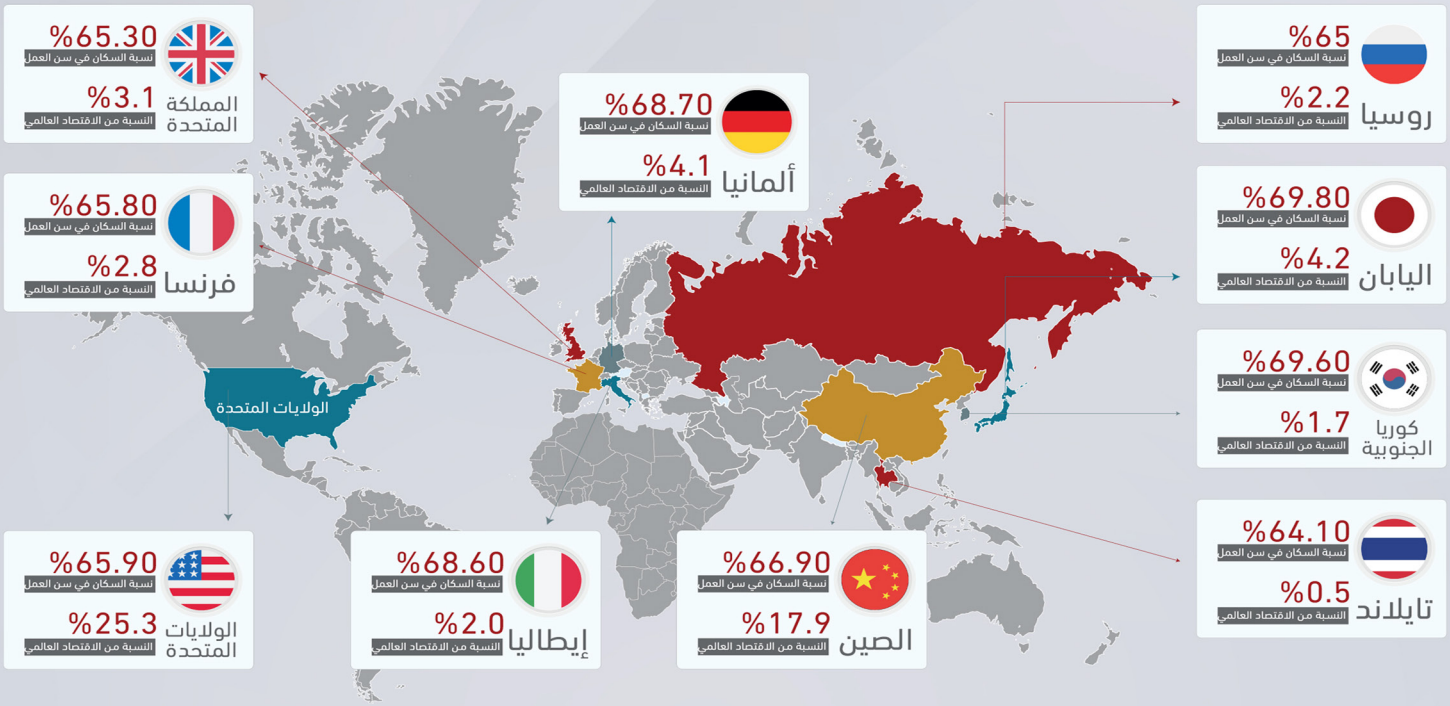

دول تمتلك فرص ديموغرافية لصعودها اقتصادياً

الدول الأعلى في نسبة السكان في سن العمل عام 2023

قد يرى العالم قوى اقتصادية جديدة إذا أحسنت استغلال الفرص الديموغرافية

فرص للدول النامية وتحديات للاقتصادات الكبرى بتحولات 2050

الدول الأعلى في نسبة السكان في سن العمل عام 2050

سيتوقف نمو اقتصادات هذه الدول على إمكانية استغلال الفرصة الديموغرافية

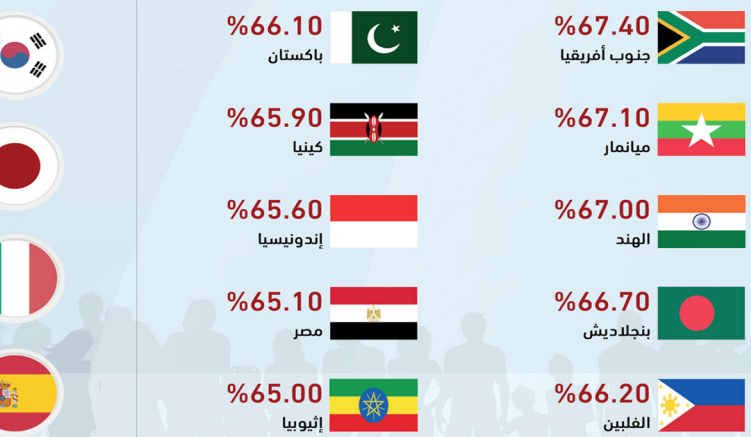

الدول الأعلى ارتفاعاً بنسب الشيخوخة عام 2050

ستعاني اقتصادات هذه الدول لارتفاع نسب الشيخوخة على حساب قوة العمل

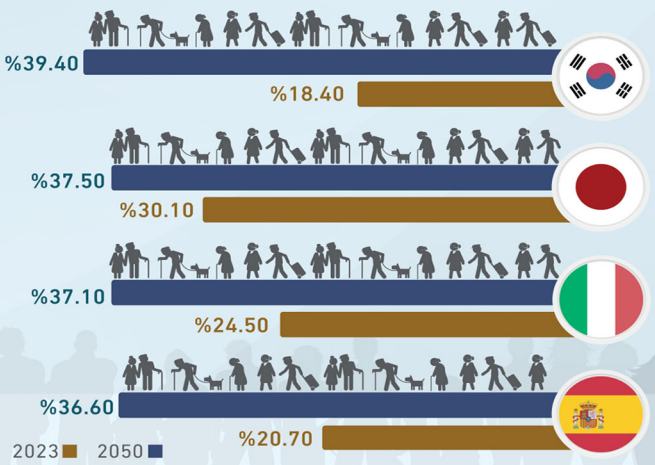

Source: How a Vast Demographic Shift Will Reshape the World, **The New York Times**, July 16, 2023, Accessible at: https://shrturl.app/i72q-T.
Source: World Population Prospects 2022, **United Nations**, Accessible at: https://population.un.org/wpp/.

MR Infographic

الموسم الثاني للإنصات المركزي